



الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف ميله

معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم
التسيير

قسم: العلوم الاقتصادية والتجارية



المرجع :/2018

الميدان: العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية

فرع: علوم اقتصادية

التخصص: اقتصاد نقدي وبنكي

مذكرة بعنوان:

أثر تقلبات أسعار النفط على السياسة النقدية

– دراسة حالة الجزائر خلال الفترة من (2000-2016) –

مذكرة مكتملة لنيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية (ل.م.د) تخصص " اقتصاد نقدي وبنكي "

إشراف الأستاذ(ة):

إعداد الطلبة:

زوارى فرحات سليمان

قندولي سعاد

خلاف ريم

لجنة المناقشة:

الصفة	الجامعة	اسم ولقب الأستاذ
رئيسا	المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف ميله	علي عبد الباسط عبد الصمد
مناقشا	المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف ميله	رحيم إبراهيم
مشرفا ومقررا	المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف ميله	زوارى فرحات سليمان

السنة الجامعية: 2017-2018

الله أكبر
الحمد لله
الذي هدانا لهذا
سر من سره

الشكر والعرفان

شكر وتقدير

بادئ ذي بدء نحمد الله عزّ وجلّ كما ينبغي له، الذي
وفقنا طيلة المشوار الدراسي، ووفقنا إلى إكمال هذا
العمل، كما لا ننسى الصلاة والسلام على سيدنا محمد
خاتم الأنبياء والمرسلين.

كما نتوجه بالشكر الجزيل والامتنان العظيم إلى كل
ساعدنا وساهم في إتمام هذا العمل سواء من قريب
أو من بعيد ونخص الشكر إلى الأستاذ المشرف "
زوارى فرحات سليمان" الذي قبل الإشراف على هذا
العمل متحملاً بذلك عناء التوجيه، العون، والنصيحة.
وأخيراً لا يسعنا إلا أن نشكر كل من شجعنا من قريب
وبعيد ولو بالكلمة الطيبة أو الابتسامة والدعاء.

الأهداء

الإهداء:

الحمد لله الذي وفقنا للوصول إلى هذا العمل

أهدي هذا العمل المتواضع إلى:

أمي الغالية حفظها الله وأطال الله في عمرها وإلى أبي رحمه الله

إلى أحب أختين على قلبي مريم ولبنى

إلى جدتي وجدي الغاليان على قلبي أطال الله في عمرهما

إلى كل الأهل والأقارب خاصة فيصل وحمزة

إلى كل طالب علم.

ر-ي-م



الملخص

الملخص باللغة العربية:

من خلال هذه الدراسة حاولنا الوقوف على إشكالية تأثير تقلبات أسعار النفط على السياسة النقدية في الجزائر خلال الفترة 2000 إلى 2016، وذلك بدراسة تأثيرات هذه التقلبات على بعض أدوات ومتغيرات السياسة النقدية كالاحتياطي الاجباري وحجم الكتلة النقدية، وباعتبار الجزائر من الدول المعتمدة بشدة على مداخل النفط فإن اقتصادها عرضة لأخطار تقلباته.

وخلصت الدراسة إلى وجود علاقة تأثير لمختلف تقلبات أسعار النفط على بعض أدوات السياسة النقدية التي تم تناولها، وكذا وجود تأثير على احتياطيات الصرف الأجنبي بالجزائر باعتباره من مقابلات الإصدار النقدي، بالإضافة إلى التأثير الحاصل على مستوى سعر صرف الدينار الجزائري، هذا من جهة ومن جهة أخرى ضرورة اتخاذ وسائل وإجراءات لحماية الاقتصاد الوطني من مختلف الانعكاسات الداخلية والخارجية.

الكلمات المفتاحية: أسعار النفط، الطفرات النفطية، السوق النفطية، السياسة النقدية، الكتلة النقدية.

الملخص باللغة الأجنبية:

summary :

In this study we tried to address the problem of the Impact of oil price fluctuations on monetary policy in Algeria during the period from 2000 to 2016, by studying the effects of these fluctuations on some tools and variables of monetary policy such as compulsory reserve and the size of the monetary mass, as Algeria is one of the countries heavily dependent on oil revenues, its economy is at risk of its volatility.

The study concluded that there is relationship between the impact of various fluctuations in oil prices on some of the monetary policy instrument that have been dealt with, as well as the Impact on the foreign exchange reserves in Algeria as one of the interviews of the cash issue, in addition to the impact on the level of the Algerian dinar exchange rate, on the other hand the need to take measures and measures to protect the economy from various internal and external repercussions.

Key words: Oil prices, oil mutations, the oil market, monetary policy, the mass of cash.

فهرس المحتويات

الصفحة	العناوين
	البسمة.
	الاستفتاح.
	الإهداء.
	الشكر والعرفان.
	الملخص.
I-III	فهرس المحتويات.
IV	قائمة الجداول.
V	قائمة الأشكال.
VI	قائمة الملاحق.
أ-و	المقدمة العامة.
27-2	الفصل الأول: الإطار النظري لأسعار النفط.
2	تمهيد.
3	المبحث الأول: مفاهيم أساسية حول النفط.
3	المطلب الأول: مفهوم النفط.
7	المطلب الثاني: أنواع النفط ، خصائصه ومميزاته.
10	المطلب الثالث: أهمية الثروة النفطية.
12	المبحث الثاني: محددات أسعار النفط في الأسواق العالمية.
12	المطلب الأول: تعريف سعر النفط ومختلف أنواعه.
14	المطلب الثاني: مفهوم السوق النفطية العالمية
16	المطلب الثالث: الأطراف والعوامل المؤثرة على الأسعار في السوق النفطية.
19	المطلب الرابع: أنظمة تسعير النفط.

21	المبحث الثالث: الطفرات النفطية وتقلبات أسعار النفط ما بين 1973-1998.
21	المطلب الأول: الطفرة النفطية الأولى سنة 1973-1979.
23	المطلب الثاني: الطفرة النفطية العكسية 1986.
25	المطلب الثالث: الطفرة النفطية لسنة 1998.
27	خلاصة.
52-29	الفصل الثاني: الإطار النظري للسياسة النقدية.
29	تمهيد.
30	المبحث الأول: مفاهيم حول السياسة النقدية.
30	المطلب الأول: تعريف السياسة النقدية وتطورها.
32	المطلب الثاني: الكتلة النقدية ومكوناتها.
34	المطلب الثالث: دور البنك المركزي في صياغة السياسة النقدية.
39	المبحث الثاني: أهداف السياسة النقدية.
39	المطلب الأول: الأهداف الأولية للسياسة النقدية.
40	المطلب الثاني: الأهداف الوسيطة للسياسة النقدية.
41	المطلب الثالث: الأهداف النهائية للسياسة النقدية.
44	المبحث الثالث: أدوات السياسة النقدية.
44	المطلب الأول: الأدوات الكمية للسياسة النقدية.
48	المطلب الثاني: الأدوات الكيفية للسياسة النقدية.
50	المطلب الثالث: الأدوات المباشرة للسياسة النقدية.
52	خلاصة.
95-54	الفصل الثالث: تأثير تقلبات أسعار النفط على السياسة النقدية في الجزائر الفترة (2000-2016).
54	تمهيد.

55	المبحث الأول: تطور أسعار النفط والسياسة النقدية في الجزائر الفترة (2000-2016).
56	المطلب الأول: تطورات أسعار النفط في الجزائر للفترة (2000 إلى 2016).
58	المطلب الثاني: واقع تطورات السياسة النقدية في الجزائر خلال الفترة (2000 إلى 2016).
66	المطلب الثالث: تطورات أسعار الصرف واحتياطي الصرف في الجزائر للفترة (2000 إلى 2016).
69	المطلب الرابع: الإصلاحات النقدية في الجزائر.
73	المبحث الثاني: دراسة قياسية لتأثير تقلبات أسعار النفط على السياسة النقدية في الجزائر للفترة (2000 إلى 2016).
73	المطلب الأول: مفاهيم حول تحليل التباين المتعدد (one-way Manova)
76	المطلب الثاني: اختبار معنوية تأثير المتغير المستقل.
81	المطلب الثالث: تقدير أثر تقلبات أسعار النفط على الكتلة النقدية (2000-2016) باستعمال التحليل الاحصائي للمتغيرات المتعددة (one-way MANOVA).
88	المطلب الرابع: تقدير تقلبات أسعار النفط على أدوات السياسة النقدية في الجزائر خلال الفترة (2000 إلى 2016)
93	المطلب الخامس: تقدير أثر تقلبات سعر النفط على سعر
95	الصرف واحتياطي الصرف في الجزائر (2000 إلى 2016)
100	خلاصة. خاتمة عامة. قائمة المراجع.

قائمة الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
1	المعدل العام لنسب العناصر المكونة للنفط.	4
2	جدول إحصائي لمجموع متغيرات نموذج الدراسة.	55
3	جدول تطورات آلية استرجاع السيولة والوديعة المغلة للفائدة.	65
4	الفرق بين أنواع تحليل التباين.	74
5	جدول اختبار المتغيرات المتعددة.	77
6	معنوية تأثير المتغير المستقل على واحد أو أكثر من المتغيرات التابعة.	78
7	اختبارات بين تأثيرات المتغيرات.	79
8	تطور الكتلة النقدية بالمقارنة مع سعر النفط.	80
9	تحليل التباين لتأثير المتغير المستقل pp على المتغير التابع M2.	83
10	تطور معدل إعادة الخصم بالمقارنة مع سعر النفط.	84
11	تحليل التباين لتأثير المتغير المستقل pp على المتغير التابع R1.	85
12	تطور معدل الاحتياطي الاجباري بالمقارنة مع سعر النفط.	86
13	تحليل التباين لتأثير المتغير المستقل pp على المتغير التابع R2	88
14	تطور سعر الصرف مقابل سعر النفط.	89
15	تحليل التباين لتأثير المتغير المستقل pp على المتغير التابع E1	90
16	جدول تطورات احتياطي الصرف الجزائي مقابل سعر النفط	90
17	جدول تحليل التباين لتأثير المتغير المستقل pp على المتغير التابع (E2)	92

قائمة الأشكال

قائمة الأشكال

قائمة الاشكال:

الصفحة	عنوان الشكل	رقم الشكل
8	أنواع النفط حسب درجة الكثافة النوعية.	1
56	منحنى تطورات سعر النفط في الجزائر للفترة 2000-2016.	2
59	منحنى تطورات الكتلة النقدية في الجزائر للفترة 2000-2016.	3
61	منحنى تطورات معدل إعادة الخصم في الجزائر للفترة 2000-2016.	4
63	منحنى تطورات نسبة الاحتياطي الاجباري في الجزائر للفترة 2000-2016.	5
67	منحنى تطورات سعر صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار الامريكي في الجزائر للفترة 2000-2016.	6
68	منحنى تطورات احتياطي الصرف الجزائري في الجزائر للفترة 2000-2016.	7

قائمة الملاحق

قائمة الملاحق:

رقم الملحق	عنوان الملحق
1	النشرة الإحصائية الثلاثية 2006 ص 49.
2	النشرة الإحصائية الثلاثية لبنك الجزائر 2008 ص 17، 21.
3	النشرة الإحصائية 2017 ص 17، 21.
4	تقرير بنك الجزائر 2008 ص، 242، 246.
5	تقرير بنك الجزائر 2016 ص 155، 160.
6	النشرة الإحصائية السنوية لمنظمة الأوبك 2003، ص 111.
7	النشرة الإحصائية السنوية لمنظمة الأوبك 2008، ص 113.
8	النشرة الإحصائية السنوية لمنظمة الأوبك 2016، ص 83.

المقدمة العامة

المقدمة العامة:

إن مصادر الطاقة، وخصوصا منها النفط الخام بمنتجاته المتعددة، تعتبر واحدا من العناصر المهمة في دالة الإنتاج السلعي والخدمي، وقد شكلت هذه الموارد الأساس في تدوير عجلة البناء والتطور عبر الفترات الزمنية المتعاقبة على أرجاء المعمورة، منذ أيام الإنسان الأول وإلى غاية يومنا هذا وحتى مستقبلا، وإذا كان هناك العديد من مصادر الطاقة المهمة في هذا العالم فإن المصادر الأحفورية هي الأساس والأهم من بينها الفحم والنفط والغاز الصخري، ومن دون شك أن سلعة النفط قد حظيت بالاهتمام الأكبر من بين جميع السلع في الدراسات الوصفية أو التاريخية أو الاقتصادية أو الكمية، وذلك راجع إلى المراحل المتعددة التي تمر بها هذه السلعة خلال الصناعة النفطية من استخراج ونقل و تكرير انتهاء بالاستهلاك.

وتتميز أسعار هذا المورد الناضب بالتذبذبات الدائمة نظرا لتداخل عوامل عديدة في تحديدها، فالسوق النفطية لا تعرف الاستقرار لأن سلوكها يخضع لمصالح منظمات وشركات الدول المنتجة والمستهلكة للنفط، بالإضافة إلى العوامل الجيوسياسية والمناخية وغيرها...إلخ.

كما أن هذه السوق تشهد أزمات متتالية نتيجة تشابك هذه العوامل المؤثرة عليها وتضارب المصالح بين الطرف المنتج الذي يسعى لاستغلال ثروته النفطية والاستفادة من عوائدها لأقصى حد ممكن، وبين الطرف المستهلك الذي يسعى للحصول على النفط بأرخص الأسعار من أجل تحقيق أهدافه الاقتصادية.

وتعتبر الجزائر من البلدان الأقل تنوعا في صادراتها، إذ يمكن تصنيفها على أنها من الدول التي تعتمد بشدة على تصدير سلعة واحدة أساسية وهي المحروقات، وهو ما جعل اقتصادها ريعي بالدرجة الأولى، وهذا الوضع يجعل الاقتصاد الجزائري شديد الحساسية والتأثر بالتغيرات الحاصلة في سوق النفط في ظل صعوبة التنبؤ بسعر النفط والذي يعد من بين أكثر السلع تقلبا حول العالم.

وهذا الوضع الاقتصادي الحساس يؤثر بلا شك على السياسات الاقتصادية داخل البلد، فيظهر جليا هنا دور البنك المركزي الجزائري في رسم وتنفيذ وإدارة السياسة النقدية للدولة وذلك تماشيا مع تغيرات الاقتصاد نتيجة العوامل الخارجية أو الداخلية منها التغيرات الحاصلة في سعر النفط، ذلك أن البنك المركزي الجزائري يعتبر السلطة النقدية العليا في البلاد، والمتحكمة في السياسة النقدية للبلد، وكذا في الكتلة النقدية المتداولة داخله.

المقدمة العامة

فالبنك المركزي ينفذ السياسة النقدية من خلال أدوات مختلفة، وذلك بهدف تخفيف حدة الصدمات الخارجية على الاقتصاد الوطني وإحداث نوع من الاستقرار به، وكذلك محاولة الوصول إلى الأهداف الاقتصادية المسطرة.

1. الإشكالية الرئيسية:

لمعالجة موضوع دراستنا سنحاول الإجابة عن الإشكالية الرئيسية التالية:

ما مدى تأثير تقلبات أسعار النفط على السياسة النقدية في الجزائر خلال الفترة 2000 إلى 2016؟

2. التساؤلات الفرعية:

ومن أجل الإحاطة والالمام بحيثيات الدراسة قمنا بطرح التساؤلات الفرعية التالية:

- ما مدى تأثير تقلبات أسعار النفط على الكتلة النقدية في الجزائر خلال الفترة 2000 إلى 2016؟

- ما مدى تأثير تقلبات أسعار النفط على أدوات السياسة النقدية بالجزائر خلال الفترة 2000 إلى 2016؟

- ما مدى تأثير تقلبات أسعار النفط على أسعار صرف الدينار الجزائري خلال الفترة 2000 إلى 2016؟

- ما مدى تأثير تقلبات سعر النفط على احتياطي الصرف الجزائري خلال الفترة 2000 إلى 2016؟

3. الفرضية الرئيسية:

هناك تأثير كبير لتقلبات أسعار النفط على السياسة النقدية في الجزائر خلال الفترة 2000 إلى 2016.

4. فرضيات الدراسة:

انطلاقا من التساؤلات السابقة ومن أجل مناقشتها نقترح الفرضيات التالية:

- هناك علاقة طردية بين تقلبات أسعار النفط ونمو الكتلة النقدية في الجزائر خلال الفترة 2000 إلى 2016؟

- أدت تقلبات أسعار النفط إلى التأثير في بعض أدوات السياسة النقدية في نفس الاتجاه خلال فترة الدراسة 2000 إلى 2016؟

- تأثر سعر صرف الدينار الجزائري بنفس الاتجاه بتقلبات أسعار النفط خلال الفترة 2000 إلى 2016؟

المقدمة العامة

- تأثر احتياطي الصرف الجزائري بنفس اتجاه تقلبات أسعار النفط خلال الفترة 2000 إلى 2016؟

5. أهمية الموضوع:

تكمن أهمية بحثنا في إثراء موضوع الاقتصاد النفطي وإبراز أحد أهم القضايا التي اهتمت بها دول العالم المنتجة والمصدرة للنفط وهي أسعار النفط المتقلبة والتي أصبحت تشغل حيز كبير من تفكير الدول وهي موضوع الساعة باعتبار النفط مورد هام يجعل الدول قادرة على الوصول إلى أهدافها المسطرة، وكذا إعطاء نظرة عن الطفرات النفطية التي تعتبر نعمة بالنسبة لبعض دول العالم ونقمة في نفس الوقت على بعض الدول الأخرى، كما تكمن أهمية بحثنا في إبراز تأثيرات أسعار النفط في احتياطات الصرف الأجنبي وكذا أسعار الصرف.

6. أهداف الدراسة:

- إعطاء لمحة عن أسباب ونتائج الطفرات النفطية التي شهدها العالم منذ 1973 وحتى عام 1998.
- الإجابة عن الإشكالية المطروحة أعلاه وهي انعكاسات تقلبات أسعار النفط على السياسة النقدية في الجزائر.
- إبراز أدوات السياسة النقدية المستعملة في الجزائر لتحقيق الأهداف الاقتصادية.
- معرفة رد فعل السلطات النقدية نتيجة التأثير بتقلبات أسعار النفط ومدى فعالية هذه الردود من خلال مناقشة أثر هذه التقلبات في الأسعار على أدوات السياسة النقدية المستخدمة خلال فترة الدراسة.

7. الدراسات السابقة:

1. دراسة هناء مغزلي 2016: بعنوان انعكاسات تقلبات أسعار النفط على الموازنة العامة في الجزائر خلال الفترة (2010-2016)، و تمحورت إشكالية الدراسة حول مدى تأثرا لموازنة العامة في الجزائر بتقلبات أسعار النفط خلال الفترة (2010 - 2016)، حيث تناولت الباحثة الأزمات و التقلبات التاريخية لأسعار النفط، و انعكاسات تقلبات أسعار النفط على الموازنة العامة في الجزائر، و قد خلصت الدراسة إلى ضرورة تخفيف الاعتماد على القطاع النفطي وبناء اقتصاد متنوع، من خلال الاستثمارات في القطاعات الاقتصادية الأخرى، واستغلال الطاقات البديلة فالأمر لم يعد خيارا استراتيجيا بل ضرورة حتمية لا بد منها .

2. دراسة هوام منصف لطرش ألنوري 2016: بعنوان أثر النفط على السياسة النقدية في الجزائر تمحورت الإشكالية حول ما هي انعكاسات انخفاض أسعار النفط على السياسة النقدية

المقدمة العامة

في الجزائر، حيث تناول فيها الباحثان السياسة النقدية ومكونات الكتلة النقدية، وواقع السياسة النقدية في الجزائر، وقد خلصت الدراسة إلى أن تدخلات بنك الجزائر في السوق النقدية غير فعالة لكون السوق الموازي في الجزائر تسيطر على أغلب التعاملات النقدية.

3. **دراسة حسين كشتي 2012:** بعنوان إجراءات السياسة النقدية و المالية لتصحيح الاختلالات الاقتصادية الكلية (2000-2009)، وتمحورت الإشكالية حول كيفية مساهمة السياسات النقدية و المالية في تصحيح الاختلالات الاقتصادية و إعادة التوازن الكلي لاقتصاد الجزائري خلال الفترة (2000 -2009)، حيث تناول الباحث مفهوم السياسة النقدية و أهدافها، وكذلك واقع السياسة النقدية في الجزائر، و تحليل تطور الوضعية النقدية في الجزائر و ارتباطها بسعر النفط، وقد توصل الباحث إلى عدة نتائج أهمها أن الطابع الريعي للاقتصاد الوطني يجعل التوازن والاستقرار الاقتصادي رهينة تقلبات أسعار قطاع المحروقات في الأسواق الدولية، تعتبر السياسة النقدية و المالية الأكثر فعالية لمواجهة الاختلالات و الأزمات الاقتصادية .

4. **دراسة موري سمية 2010:** بعنوان أثار تقلبات أسعار الصرف على العائدات النفطية دراسة حالة الجزائر ،و تمحورت الإشكالية حول ما هو اثر تقلبات سعر الصرف على العوائد النفطية في الجزائر حيث تناولت الباحثة السوق النفطية العالمية ، وأهم محدداتها ،كما تناولت العوائد النفطية و أهميتها في الاقتصاد الجزائري، و تقلبات أسعار الدولار و أثره على العوائد النفطية، حيث توصلت الباحثة إلى مجموعة من النتائج أهمها، تشكل العائدات النفطية شريان التنمية الاقتصادية في الجزائر في ظل انعدام مساهمة القطاع الصناعي في تمويل الاقتصاد الوطني، تشكل الانخفاضات المتتالية في سعر الدولار الأمريكي مقابل العملات الرئيسية، أصعب تحدي يواجه الجزائر في ظل ارتباطها التجاري بالدول الأوربية اد تكلفها تكلفة الفوارق بين العملات .

8. دوافع اختيار الموضوع:

هناك عدة أسباب موضوعية جعلتنا نختار هذا الموضوع ومنها:

- ينطبق موضوع بحثنا مع تخصصنا وهو اقتصاد نقدي وبنكي، وهو مرتبط بالسياسة النقدية فالاقتصاد النقدي يتم من خلاله دراسة السياسة النقدية.
- باعتبار الجزائر دولة ذات اقتصاد ريعي، وتعتمد بالدرجة الأولى على مداخيل النفط، فإن هذا يستدعي دراسة اقتصاد يتأثر مباشرة بالتغيرات الحاصلة في الاقتصاد النفطي.
- محاولة دراسة دور النقود في الاقتصاد وإبراز هيمنة السياسة النقدية داخل الاقتصاد وكيفية تأثيرها بمتغيراته.
- أهمية تقلبات أسعار النفط بالنسبة للسياسات الاقتصادية وخصوصا منها السياسة النقدية.

المقدمة العامة

- العلاقة الوثيقة لموضوع بحثنا بالواقع الاقتصادي المعاش، وهو اعتماد الجزائر على مداخل النفط بشكل كبير وبالتالي تأثر اقتصادها بتقلبات أسعاره.

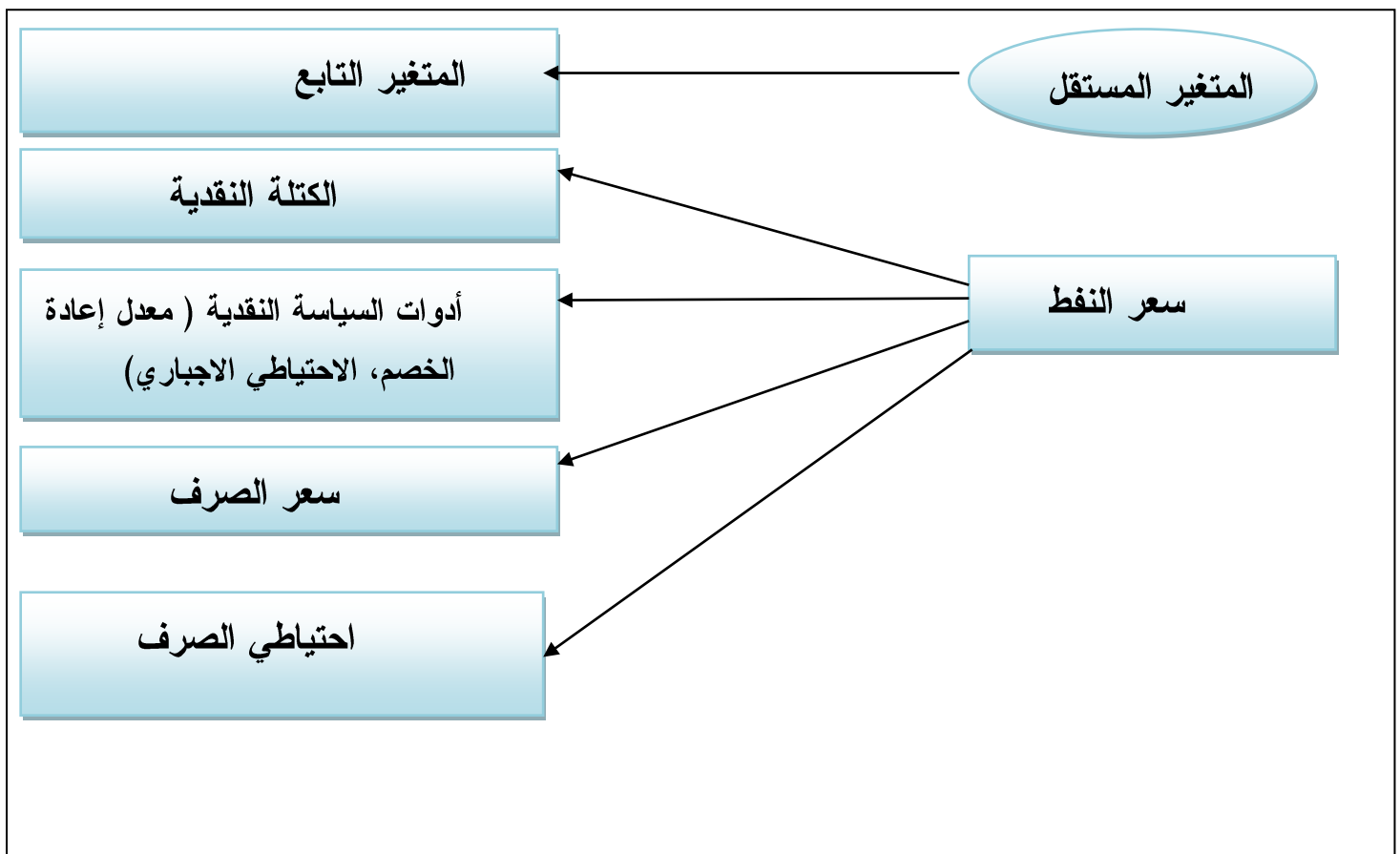
9. منهج الدراسة:

من أجل الإجابة عن أسئلة البحث والالمام بمختلف جوانبه ومحاولة إثبات صحة الفرضيات، وعلى الرغم من اختلاف المناهج المتبعة حسب طبيعة وإشكالية كل بحث، فقد تم الاعتماد في دراستنا على المنهج الوصفي والمنهج التاريخي من أجل وصف تطورات أسعار النفط، والسياسة النقدية وأهدافها وأدواتها، كما تم استخدام المنهج التحليلي في دراسة وتحليل الإحصائيات والأرقام لمختلف الجداول والاشكال الخاصة بسعر النفط ومتغيرات السياسة النقدية، إضافة إلى استخدام المنهج القياسي لدراسة أثر تغيرات سعر النفط على متغيرات السياسة النقدية.

10. أدوات الدراسة:

في إطار إنجاز هذه الدراسة تم الاعتماد على مراجع مختلفة من كتب، مذكرات وأطروحات، مقالات، تقارير، ملتقيات، بالإضافة إلى مواقع إلكترونية وبعض المراجع باللغة الأجنبية.

11. نموذج الدراسة:



12. حدود الدراسة :

تمثلت حدود الدراسة في:

الإطار المكاني: من أجل دراسة ومعالجة إشكالية هذا البحث تم تحديد دولة الجزائر كمكان للقيام بالدراسة التطبيقية.

الإطار الزمني: تم تحديد فترة الدراسة من سنة 2000 إلى غاية سنة 2016، وذلك كمحاولة لتسليط الضوء على انعكاسات تقلبات أسعار النفط خلال هذه الفترة على السياسة النقدية للجزائر، وكذا تسليط الضوء على التعديلات النقدية التي شهدتها الاقتصاد الجزائري خلال هذه الفترة.

12. هيكل الدراسة:

يتضمن هيكل هذا البحث مقدمة وخاتمة، وثلاثة فصول، كل فصل يتضمن ثلاثة مباحث، وينتهي كل بحث بدوره بثلاثة مطالب.

تم التطرق في **الفصل الأول** تحت عنوان الإطار النظري لأسعار النفط إلى مفاهيم أساسية حول النفط، وكذلك محدّدات أسعار النفط في الأسواق العالمية، وكذلك إلى الأزمات النفطية وتقلّبات أسعار النفط.

أما في **الفصل الثاني** تحت عنوان الإطار النظري لسياسة النقدية، فقد تم التطرق فيه إلى مفاهيم حول السياسة النقدية، كذلك إلى أهداف السياسة النقدية، بالإضافة إلى أدوات السياسة النقدية.

أما فيما يخص **الفصل الثالث** بعنوان تأثير تقلّبات أسعار النفط على السياسة النقدية في الجزائر، فقد تم التطرق فيه إلى تطورات أسعار النفط، والسياسة النقدية في الجزائر، وكذلك تناولنا فيه لمحة عن البرنامج المتعدد، بالإضافة إلى الدراسة القياسية لتأثير تقلّبات أسعار النفط على السياسة النقدية في الجزائر.

الفصل الأول

الإطار النظري لأسعار

النفط

تمهيد:

يعتبر النفط أهم مصدر من مصادر الطاقة المستخدمة في العالم وذلك منذ اكتشافه وحتى وقتنا الحاضر، ويعود ذلك لمجموعة من المميزات والخصائص جعلت منه سلعة استراتيجية ذات أهمية بالغة، حيث يعد من بين مصادر الطاقة ذات الاعتماد الكبير في أغلب الصناعات بالعالم. ويعود تكون النفط في باطن الأرض إلى عدة نظريات، أغلبها تتفق أن تكونه نتيجة لتحلل مواد عضوية كانت تستقر بباطن الأرض.

كما أن للنفط دور مهم في اقتصاديات الأمم لما توظفه صناعة النفط من عدد كبير للعمال أي أن له دور اجتماعي مهم، والنفط يدر عوائد كبيرة للدول الغنية والمتوفرة عليه، حيث تدر صادراته معظم الدخل الوطني لهذه البلدان، كما أنه مصدر للنفوذ السياسي.

تحدد أسعار النفط وفقا لقوى العرض والطلب في السوق العالمية، وكذا وفق عوامل أخرى كالعوامل الجيوسياسية مثلا، وهذا ما يجعل سعر النفط في تذبذب دائم بين ارتفاع وانخفاض، وهذا ما يعرف بالآزمات النفطية أو الطفرات والتي كان ولازال لها أثر على كل من الدول المنتجة والمستهلكة للنفط، وعلية سيتم التطرق في هذا الفصل إلى مفاهيم أساسية حول النفط، محددات أسعار النفط في الأسواق العالمية وكذلك الطفرات النفطية وتقلبات أسعار النفط ما بين (1973-1998).

المبحث الأول: مفاهيم أساسية حول النفط

يعتبر النفط أو ما يسمى بالذهب الأسود من أهم الاكتشافات التي توصل إليها الإنسان منذ 1859، عند أول اكتشاف تجاري في منطقة بنسلفانيا في الولايات المتحدة الأمريكية. وتمت صناعة النفط في ظل النظام الرأسمالي منذ بداية القرن العشرين وإلى غاية فترة الخمسينات منه، حيث تكمن الأهمية الاستراتيجية للنفط في كونه مصدر رئيسي للطاقة ومادة أساسية في الصناعات التحويلية ومصدر أساسي لدخل العديد من الدول المنتجة له. وبهذا الصدد يتم التطرق في هذا المبحث إلى أهم المفاهيم الأساسية لهذه المادة الاستراتيجية والتي تضاهي في أهميتها مادة الذهب.

المطلب الأول: مفهوم النفط

من بين أهم مصادر الطاقة غير المتجددة النفط، فبعد اكتشافه تغير نمط الحياة، وأصبح الإنسان يعتمد على مختلف أنواعه في كثير من الاحتياجات الضرورية، حيث يعد أهم مصادر الطاقة في العالم على الإطلاق، ولقد تعددت تعاريفه في كثير من الأبحاث التي تناولته. أولاً: **تعريف النفط:** بهدف التوضيح وتوحيد المصطلحات نشير إلى أن مصطلحي النفط والبتروك هما مصطلحان يطلقان على نفس المادة، أي أن النفط هو البترول والبتروك هو النفط، وذلك من خلال الرجوع إلى العديد من المراجع وأهمها معجم مصطلحات البترول والصناعة النفطية. **التعريف الأول:** "البترول هو سائل قاتم اللون ولكنه يحتوي على عدة مئات من المركبات الكيميائية منها ما هو غاز كالبوتان ومنها ما هو سائل كالبنزين، ومنها ما هو صلب كالقطران".¹ **التعريف الثاني:** "النفط هو عبارة عن خليط من المركبات العضوية والتي تتكون أساساً من عنصري الكربون والهيدروجين، وتعرف باسم الهيدروكربونات وتتراوح نسبتها في بعض أنواع النفط بين 50% و98%، إضافة إلى بعض الشوائب العضوية وغير العضوية الأخرى كالغاز الطبيعي المنفصل عنه أو الممزوج به والمياه والأملاح والرمال والشمع والكبريت".²

¹ وحيد خير الدين، أهمية الثروة النفطية في الاقتصاد الدولي والاستراتيجيات البديلة لقطاع المحروقات، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر بسكرة، السنة الجامعية: 2012-2013، ص4.

² الحاج بورنان، السوق البترولية في ظل الحوار بين المنتجين والمستهلكين، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر 03، السنة الجامعية 2001-2002، ص8.

التعريف الثالث: "ان النفط هو عبارة عن مادة بسيطة ومركبة في نفس الوقت فهو مادة بسيطة لأنه يتكون كيمائياً من عنصرين فقط وهما الهيدروجين والكربون، وهو بنفس الوقت مادة مركبة لأن مشتقاته تختلف باختلاف التركيب الجزيئي لكل منها،

فالنفط يتكون من خليط من المواد الهيدروكربونية المتقاربة والتي يمكن أن تتخذ أشكالاً عديدة في تركيبها الجزيئي، فينتج عنها في كل حالة منتج بترولي ذو خصائص تختلف عن المنتجات الأخرى.¹

الجدول رقم (01): المعدل العام لنسب العناصر المكونة للنفط

النسبة المئوية بالوزن	العنصر
87-82	الكربون
15-11	الهيدروجين
4-0.2	الكبريت
1	الأكسجين
أقل من 1	الفسفور
0.1	المازوت
0.11-0.05	الرماد

المصدر: مجموعة محاضرات-الجزء الأول-صناعة النفط العربية منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول، نقلاً عن أمينة مخلفي، محاضرات مدخل إلى الاقتصاد البترولي، ال جزء 1، ص 8.

يمكن الخروج بتعريف شامل للنفط كمادة "فهو عبارة عن سائل لزج وأخف من الماء ذو رائحة واضحة، يتكون من عنصرين أساسيين وتختلف مكوناته عند اشتقاقه".

أما تعريفه كسلعة فيمكن القول "انه ذلك المنتج الذي تتحدد أسعاره بناءً على العرض والطلب في السوق النفطية العالمية، وتتمثل تكلفته عموماً في نفقات البحث والتنقيب والتكرير ونفقات التسويق".²

ثانياً: تاريخ ونشأة النفط

إن النفط مادة قديمة النشأة حيث عرف منذ القدم، وله تاريخ سواء كمادة مهمة في الصناعات أو كسلعة تباع في الأسواق.

¹ وحيد خير الدين، مرجع سبق ذكره، ص 4.

² هوام منصف، أثر تغيرات أسعار النفط على السياسة النقدية في الجزائر، مذكرة ماستر في العلوم الاقتصادية، جامعة العربي التبسي تبسة، السنة الجامعية 2015-2016، ص 19.

1- نشأة النفط:

لقد عرفت البشرية النفط وبعضاً من مشتقاته منذ زمن بعيد يرجع إلى حوالي 5000 إلى 6000 سنة قبل الميلاد، وهذا من خلال تسربه عبر الشقوق إلى سطح الأرض¹ وعلى مدى آلاف السنين استخدم النفط لتغذية اللهب المقدس، كما استخدم في الطب لآلاف السنين² فقد استخدم العراقيون المواد الإسفلتية على نطاق واسع في منشآتهم الصناعية فكان الإسفلت يخلط بالرمل والمواد اللبينية ليستعمل كمادة لاصقة أو مادة عازلة في المباني وقد كان العراقيون أول من استخدم النفط استخداماً صناعياً³، واستخدمه الصينيون أيضاً لحفظ حبال السفن ودهنها حتى لا ينفذ الماء إليها، واستعمله المصريون القدماء في عملية التحنيط وغيرها واستخدم الإغريق القار في إشعال الحرائق في أساطيل العدو⁴ واستخدم العرب النفط في حياتهم العملية، كذلك استعمله العباسيون كوسيلة للإضاءة⁵.

وفي منتصف القرن التاسع عشر زاد الطلب على زيت الصخر بسبب الثورة الصناعية فتوجه عدد من العلماء نحو حزمة من الإجراءات سمحت بإحداث استعمالات تجارية للنفط، فقد قدم الفيزيائي والجيولوجي الكندي "Abraham Gessner" عام 1852 وقوداً للإضاءة يشتعل بدون مخلفات انطلاقاً من النفط الخام، أما الكيميائي الأمريكي "benjamin sillman" أظهر تقريراً يشير إلى مجموعة من المنتجات المفيدة يمكن أن تأخذ من فرز وتقطير البترول، ونتيجة لذلك أخذت فكرة المكامن البترولية تأخذ طريقها الطبيعي وتثبت أولى آبارها في ألمانيا عام 1857⁶.

وفي عام 1859 حفر الكولونيل الأمريكي "إدوين دريك"، "Edwine Dirk" أول بئر في مدينة نيتوسفل في ولاية يسلافيا في الولايات المتحدة الأمريكية لاستخراج زيت البترول (النفط)، وقد بلغ معدل الإنتاج اليومي حوالي 20 برميلاً⁷.

بعد نجاح " إدوين دريك" في استخراج النفط تهافت الناس على البحث عنه فتأسست عدة شركات في أمريكا لحفر آبار الزيت، وبعد انتشار أخبار النفط في أمريكا بذلت جهود مماثلة في عدة دول، ففي عام 1901 منحت إيران رجل الأعمال الإنجليزي "ويليم لا رس" "W.Lares" عقد امتياز

¹ وحيد خير الدين، مرجع سبق ذكره، ص 8.

² مقدمة لصناعة النفط، مقال بدون ذكر الكاتب، منهج مفتوح للتعريف على أساسيات صناعة النفط، ص 2.

³ أحمد محمد أحمد المنصوري، اقتصاديات النفط في دول مجلس التعاون الخليجي، مذكرة ماجستير في الاقتصاد الإسلامي، جامعة أم القرى، المملكة العربية السعودية، السنة الجامعية 1991، ص 5.

⁴ وحيد خير الدين، مرجع سبق ذكره، ص 8.

⁵ أحمد جاسم جبار الياسري، النفط ومستقبل التنمية في العراق، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة الكوفة، العراق، السنة الجامعية 2009، ص 3.

⁶ موري سمية، أثر تغيرات أسعار البترول على الاقتصاد العربي خلال ال فترة 1973-2003 رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، السنة ال جامعية 2004-2005 ص 57.

⁷ طلال محمد نور عطار، قصة اكتشاف النفط في المملكة العربية السعودية، الطبعة الأولى، الرياض، ص 10.

لمدة سنة، مكنه من استخراج النفط في عام 1908 من منطقة "مسجد سليمان" بالقرب من "عبدان" في طهران على عمق 1200 قدم. وبحلول سنة 1910 أصبح النفط ينتج في كل من رومانيا، كندا، إيطاليا، ألمانيا، الهند، البيرو، المكسيك، الأرجنتين، إندونيسيا، وكان للمسوحات السطحية التي أجراها البريطاني "ماجور هولمز" "M.Holmez" في الفترة ما بين 1923 و 1925م نتائج جيدة كانت بوادر لوجود البترول في المملكة العربية السعودية،¹ حيث وفي سنة 1936 و 1938 اكتشف النفط في كل من الكويت والسعودية، وفي سنة 1956 تم اكتشاف النفط في الجزائر وفي سنة 1967 اكتشف في النرويج، وفور اكتشاف واستغلال النفط عبر العالم في القرن العشرين لم يتوقف تطور الصناعة النفطية في جميع نشاطاتها.²

2- النظريات المفسرة للنفط:

اختلف علماء الجيولوجيا في تفسير أصل وكيفية تكون مادة النفط، حيث يؤكد فريق منهم أن النفط مادة هيدروكربونية تكونت من أصل حيواني نباتي وقد حاز هذا الرأي على أغلبية المساندة، أما الفريق الآخر فيعتقد أن النفط قد تكون نتيجة تفاعلات كيميائية في باطن الأرض، وتأييد هذا الرأي يبقى ضعيف إلى الآن.

وعليه سيتم عرض نظريتين مفسرتين للنفط:³

النظرية الأولى: النظرية العضوية

يؤكد أنصار هذه النظرية على نحو دقيق أن النفط يعود إلى بقايا حيوانية بحرية كانت تعيش في مياه بحار دافئة كالقشريات والصدفيات والمحاريات وقد تقطرت بمرور الزمن تحت الضغط الهائل والحرارة الشديدة مخلفة الزيت الحالي ، استنادا إلى هذه النظرية في تفسير نشأة النفط راحت معظم الدراسات والبحوث الجيولوجية لتؤكد أن المكامن النفطية ذات صلة بالصخور الرسوبية البحرية أو المناطق القريبة من البحر،⁴ ويتواجد النفط بشكل أساسي في مصائد تركيبية أو إستراتيجية حيث تتجمع المواد الهيدروكربونية في طبقات الصخور الرسوبية ذات المسامية العالية،⁵ وهذا يفسر الأهمية

¹ عبد المحسن الشبانة، دور البترول في التنمية الاقتصادية للمملكة العربية السعودية، مذكرة ماجستير في علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة دالي إبراهيم، السنة الجامعية 2009-2010، ص 19.

² أمينة مخلفي، محاضرات حول مدخل إلى الاقتصاد البترولي -الجزء 1- السنة الجامعية 2013-2014 ص 11.

³ لخدمي عبد الحميد، آثار تغيرات سعر النفط على الاقتصاديات النفطية-دراسة حالة الجزائر-مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تلمسان 2010-2011 ص 11.

⁴ أمينة مخلفي، مرجع سبق ذكره، ص 12.

⁵ محمد دواس العجمي، مبادئ التنقيب عن البترول، ص 1.

المتزايدة للتقيب عن النفط في تلك المناطق ويستشهد أنصار هذه النظرية بأن محور النفط الرئيسي في العالم يمتد من خليج المكسيك غرباً إلى الخليج العربي شرقاً¹.

النظرية الثانية: النظرية اللاعضوية

تذهب هذه النظرية إلى القول بأن منشأ النفط لا عضوي أي ناتج عن تفاعل كربيد الحديد مع بخار الماء، وينشأ عن اتحادهما مادة مشابهة للأسيتيلين التي تحولت إلى زيت بفعل العوامل الجيولوجية من ضغط وحرارة، ويحدد أماكن تواجد النفط حسب هذه النظرية في مكامن الصخور النارية، ويستشهد أنصار هذه النظرية بمكامن النفط الموجودة في المكسيك واليابان ويعتبرون ذلك دليلاً على صحتها². ولكن بعد أن تمكن الإنسان من استخلاص بعض العناصر البروتينية الأصل من النفط تأكد أصله العضوي وأنه ناتج عن تحليل مواد عضوية قديمة كما في النظرية الأولى، مما هدم النظرية الثانية من أساسها³.

المطلب الثاني: أنواع النفط، خصائصه ومميزاته

يتنوع النفط وينقسم إلى أنواع عديدة، وذلك حسب طبيعة وخصائص كل نوع وكذا حسب المناطق والحقول المتواجد فيها، وأحياناً يتنوع ويختلف حتى في نفس الحقل.

أولاً: أنواع النفط وخصائصه

يمكن تقسيم النفط إلى أنواع حسب خصائصه التالية:

1- درجة الكثافة النوعية:

يقصد بالكثافة النوعية "نسبة وزن حجم مادة معينة إلى وزن حجم مماثل من الماء عندما تتعادل درجتهم الحرارية، أي درجة حرارة المادة المعنية والماء"⁴. ويعتبر معيار الكثافة النوعية الصادر عن معهد البترول الأمريكي (API) أهم مؤشر للدلالة على جودة النفط الخام، ويحسب وفق العلاقة التالية:⁵

$$\text{درجة معهد النفط الأمريكي لأي نفط خام} = \frac{141.5}{\text{الوزن النوعي للنفط الخام عند درجة حرارة } 131.5 - 60}$$

¹ أمينة مخلفي، مرجع سبق ذكره، ص12.

² لخدمي عبد الحميد، مرجع سبق ذكره، ص12.

³ أحمد محمد أحمد المنصوري، مرجع سبق ذكره، ص5.

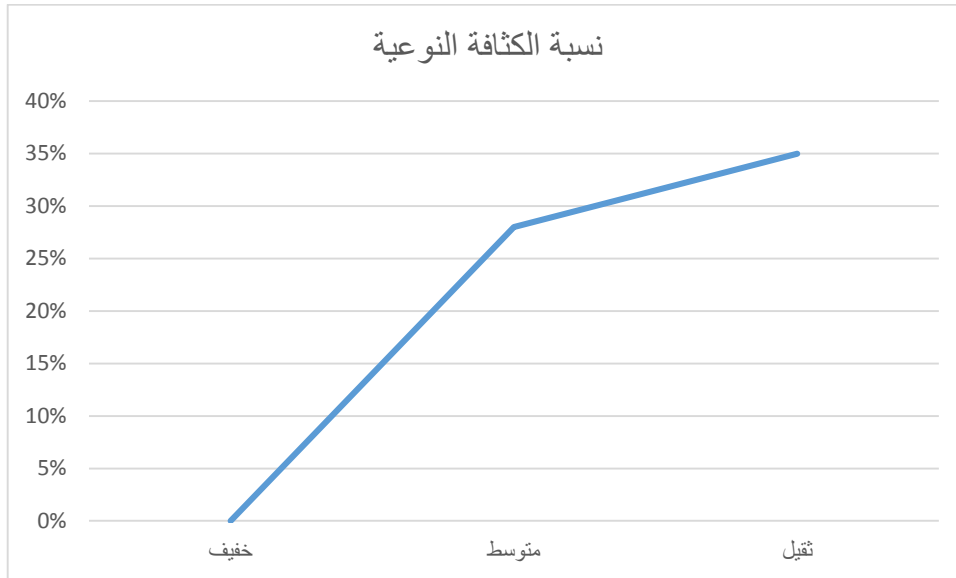
⁴ محمد أحمد الدوري، مرجع سبق ذكره، ص10.

⁵ موري سمية، مرجع سبق ذكره، ص59.

وعلى هذا المقياس يصبح للنفط ثلاث أنواع هي:¹

- **النفط الخفيف:** وهو أجود أنواع النفط وتكون درجة كثافته النوعية عالية تبدأ من الدرجة 35 فما فوق ويستخرج منه البنزين والكيروسين والغاز الطبيعي، كالنفط الخام الجزائري والليبي والقطري.
- **النفط المتوسط:** تكون درجة كثافته النوعية بين 28 و 35 درجة والمشتقات المستخرجة منه متوسطة (مثل زيت التشحيم)، كالنفط الخام السعودي والكويتي.
- **النفط الثقيل:** درجة كثافته النوعية 28 درجة فما دون ذلك وتكاليفه مرتفعة والمنتجات المستخرجة منه ثقيلة (المازوت والاسفلت)، كالنفط الخام المصري والسوري.

الشكل رقم 01: أنواع النفط حسب درجة كثافته النوعية



المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على حمادي نعيمة، المرجع نفسه.

نلاحظ من خلال الشكل أعلاه تنوع النفط حسب كثافته النوعية لنجد أن هناك ثلاث أنواع، وهي النفط الخفيف ودرجته هي 35 درجة أما النفط المتوسط فتتراوح درجاته ما بين 28 و 35 درجة أما النفط الثقيل فدرجاته ما دون درجة 28، وعليه يظهر أن النفط الخفيف هو أفضل أنواع النفط حسب الكثافة لأن درجة كثافته هي الأعلى ويليه النفط المتوسط ثم الثقيل.

2. **نسبة الكبريت في النفط الخام:** تكتسي نسبة الكبريت أهمية بالغة، حيث أن ارتفاع نسبة

الكبريت يقلل من جودة المنتجات النفطية إذ يؤدي احتراق الكبريت مع البنزين إلى ارتفاع

¹ حمادي نعيمة، تقلبات أسعار الصرف وانعكاساتها على تمويل التنمية في الدول العربية خلال الفترة 1986-2008، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة حسينة بن بوعلي، الشلف، السنة الجامعية 2008-2009، ص5.

نسبة التلوث الجوي، كما أن الكبريت يسبب تآكلا شديدا في وحدات التكرير والتصنيع، كما قد تخفض بعض مركبات الكبريت من فاعلية المواد المضافة أثناء عملية التكرير.

ولذلك يصنف خام النفط على أساس محتواه من الكبريت إلى:

- **نفط حلو:** إذا كانت نسبة المحتوى الكبريتي اقل من 0.5%، مثل النفط الليبي والتونسي.
- **نفط متوسط الحموضة:** إذا كانت نسبة المحتوى الكبريتي بين 0.5% و 1%، مثل النفط الكويتي والنفط السعودي.

– **نفط حامضي:** إذا زاد المحتوى عن 1%، مثل النفط الإيراني.

3- نقطة الانسكاب: يقصد بها درجة انسياب المادة النفطية كمادة سائلة وهي مرتبطة بالمادة الشمعية المتواجدة بالنفط الخام وتدل على مقدار لزوجته وأقل درجة حرارة ينسكب بها، ويؤثر ارتفاعها على جودة النفط، سعره، وتكاليف إنتاجه¹.

4- نسبة الشوائب الأخرى (الماء والأملاح): كلما زادت نسبة الشوائب في النفط الخام زادت تكاليف إنتاجه وتخفض بذلك جودته².

ويصنف النفط الخام إلى ثلاثة أصناف من حيث نسبة الشوائب العالقة به:³

- **النفط البرافيني:** الذي يحتوي على شمع البرافين ويعطي قدر من هذا الشمع ومن الزيوت الممتازة.
- **النفط الأسفلتي:** الذي يحتوي على قدر قليل من شمع البرافين والمواد الإسفلتية.
- **النفط الخليط:** الذي يحتوي على كميات كبيرة من شمع البرافين والمواد الإسفلتية.

ثانيا: مميزات النفط

إن خصائص السلعة النفطية ترتبط بطبيعتها، أو بكيفية استغلالها مما يكسبها أهمية كبيرة في تزايد منفعتها إلى جانب استمرارية تعاظم قدرتها التنافسية وبصورة فاعلة ومؤثرة مع السلع البديلة ومن أبرز مميزات:

- **الميزة التكنولوجية الفنية:** وترتبط بمدى تطور أساليب معدات استغلال الثروة البترولية،⁴
- **الميزة الإنتاجية (إنتاجية العمل العالية):** السلعة النفطية تتميز عموما بارتفاع إنتاجيتها، وذلك راجع إلى أن النشاط الصناعي النفطي يتم بأساليب إنتاج واستغلال متطورة تكنولوجيا، وتكون تكاليف العمل

¹مدشن وهيبه، أثر تغيرات أسعار البترول على الاقتصاد العربي، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، السنة الجامعية 2004-2005، ص4.

²حمادي نعيمة، مرجع سبق ذكره، ص5.

³محمد فوزي أبو السعود، أحمد رمضان نعمة الله وآخرون، الموارد واقتصاداتها، الدار الجامعية الإسكندرية، 1985، ص142.

⁴بنين بغداد، نمذجة قياسية لدراسة أسعار بترول الجزائر -دراسة حالة صحاري بلاند-، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، السنة الجامعية 2008-2009، ص6.

في الدول النامية أقل مما هي عليه في الدول المتقدمة وكلما انخفضت تكاليف العمل انخفضت التكلفة الإنتاجية¹

- مرونة الحركة النفطية: حيث تتميز عن غيرها من السلع بمرونة حركتها وتنقلها من مراكز إنتاجها إلى مراكز ومناطق استعمالها واستهلاكها في أي منطقة من العالم.²
- الاستعمال الواسع وغير المحدود: حيث أن لها منافع متنوعة واستعمالات متزايدة، رغم سعة وتعدد تلك الاستعمالات.³

المطلب الثالث: أهمية الثروة النفطية

بعد اكتشاف النفط صار أهم مصدر من مصادر الطاقة حتى وقتنا الحالي، وسيبقى هو الأهم لعقود مقبلة أيضاً، وهذا نظراً لما يتميز به من خصائص فريدة من نوعها لا تتوفر في المصادر الطاقة الأخرى، فهو مصدر آمن ومتوفر،⁴ وعليه يتم التطرق في هذا المطلب إلى أهمية الثروة النفطية في شتى المجالات الاقتصادية منها والاجتماعية وحتى العسكرية.

أولاً: الأهمية الاقتصادية للنفط بشكل عام فإن الأهمية الاقتصادية للنفط ناتجة عن كونه مصدراً للطاقة وله مكانته الخاصة بين مصادر الطاقة الأخرى، بالإضافة إلى أهميته كمادة أولية صناعية تدخل في العديد من الصناعات وخاصة الصناعات البتر وكيمياوية وأهميته الناجمة عن كونه مصدراً لتدفق الموارد المالية وخاصة بالنسبة للدول المنتجة والمصدرة للنفط، والتي تعتمد على هذه الموارد في تمويل مشاريعها وبرامجها وخططها التنموية.⁵

ثانياً: أهمية النفط على الصعيد الاجتماعي إن بلدان أوروبا الغربية التي دمرتها الحرب العالمية الثانية قد أعيد بناؤها بفضل النفط الذي يتألق دوره في المجال الاجتماعي.⁶

1. دور النفط في قطاع المواصلات: أصبح البترول بمثابة الدم للنقل الحديث وتقدر الكميات المستخدمة منه في قطاع المواصلات بحوالي 35 درجة من مجموع البترول المستهلك في العالم، ويعتبر البنزين وقود السيارات، المازوت وقود الطائرات والبواخر، الكيروسين وقود الطائرات النفاثة وتجدر الإشارة إلى أن صناعة السيارات تبقى الصناعة الأساسية في الدول المتطورة وتحتل المرتبة الأولى في التجارة الدولية.

¹ محمد الدوري، محاضرات في الاقتصاد البترولي-الجزائر-ديوان المطبوعات الجامعية، ال جزائر 1983، ص 59.

² بنين بغداد، مرجع، سبق ذكره، ص 7.

³ نفس المرجع، ص 7.

⁴ وحيد خير الدين، مرجع سبق ذكره، ص 68.

⁵ علي حسين رجب الجبوري، النفط والأمن القومي العربي، رسالة ماجستير في الدراسات الاشتراكية، الجامعة المستنصرية، 1989 ص 5.

⁶ مدشن وهيبه، مرجع سبق ذكره، ص 14-15

2. دور النفط في توليد الطاقة الكهربائية: يؤمن البترول معظم الطاقة الكهربائية المنتجة في العالم فهو الوقود الأفضل في التكلفة وإلى حد ما النظافة.

3. دور النفط في توفير المنتجات البتر وكيماوية واستخداماتها: حلت المنتجات البتر وكيماوية محل المنتجات الطبيعية بحيث بات من الصعب الاستغناء عنها في حياتنا مثل مواد البلاستيك، الألياف الصناعية، المنظفات، المطاط، الأدوية، الدهانات والأسمدة وغيرها، ودخل القطاع الزراعي في الوقت الحاضر طوره الحديث الذي يمكن أن نطلق عليه اسم "الببتروزراعة"، وذلك لسببين رئيسيين هما النفط بصفته مصدرا لتوليد الطاقة المحركة للآلات الزراعية الحديثة، واستعمال المنتجات البتر وكيماوية وأثرها في التقدم الزراعي.¹

ثالثا: الأهمية العسكرية للنفط: الطلب العالمي على النفط ذو الطبيعة العسكرية يعادل حوالي 5% من الاستهلاك العالمي وتزداد هذه النسبة في حالة الحروب، ويعد الكيوسين أهم المشتقات النفطية التي يزداد عليها الطلب العسكري على النفط لاستعماله كمصدر للوقود لمختلف آليات الحرب الميكانيكية، حتى أن هناك تجهيزات معدة لنقل مشتقات النفط يتم نقلها وتوزيعها في أماكن القتال في حالات الحرب تجنباً لنفاذ الوقود وانقطاع إمداداته، كما أن من أبرز أسباب الحروب في العصر الحديث هو السيطرة على مناطق النفط.²

¹ علة مراد، ورقة بحثية بعنوان دراسة تقلبات أسعار النفط وأثرها في التنمية الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة زيان عاشور الجلفة، السنة الجامعية، ص 97.

² حمادي نعيمة، مرجع سبق ذكره، ص 11.

المبحث الثاني: محددات أسعار النفط في الأسواق العالمية

إن السعر النفطي هو الوسيلة المعبرة عن قيمة البرميل من النفط يتحدد هذا السعر في السوق النفطية بمجموعة من العوامل، ويتدخل مجموعة من الأطراف التي تؤثر في هذا السعر وجعلت له أنظمة يسعر النفط من خلالها، ولهذا سيتم التطرق في هذا المبحث إلى التعريف بمصطلح السعر النفطي وأنواعه، وكذا التعريف بالسوق النفطية وأهم الأطراف الفاعلة فيها وطرق وأساليب تسعير النفط.

المطلب الأول: تعريف سعر النفط ومختلف أنواعه

يستخدم السعر النفطي في السوق البترولية كوسيلة للتعبير عن قيمة السلعة النفطية في كافة مراحلها وحالاتها، وعلى هذا سوف يتم التعريف بسعر النفط وتوضيح مختلف أنواعه.

أولاً: تعريف سعر النفط يتم تعريف سعر النفط على أنه "قيمة المادة أو السلعة البترولية يعبر عنها بالنقد خلال فترة زمنية محددة وتحت تأثير مجموعة من العوامل الاقتصادية والسياسية والمناخية".¹

كما يعرف سعر النفط من وجهة نظر أخرى على أنه "المقابل النقدي لبرميل النفط في زمان ومكان معين، وهو متغير باستمرار وتحكمه عدة عوامل أهمها العرض والطلب على النفط² كما ترتبط أسعار النفط عادة بالتطورات الرئيسية في الاقتصاد العالمي"³

وهناك تعريف آخر "سعر النفط هو حصيلة مجموعة متشابكة ومعقدة من العوامل ذات الأوزان المختلفة والتأثيرات المتميزة في الاتجاه وقد يطغى أحدها أو أكثر في فترة ما على حساب العوامل الأخرى، أو قد ينكمش دوره في فترة أخرى".⁴

إذن يمكن تعريف سعر النفط على أنه القيمة المعطاة لبرميل من النفط والتي تحدد وفق عوامل مختلفة في مكان وزمان معين.

¹ محمد احمد الدوري، مرجع سبق ذكره، ص194.

² خليل عبد القادر، تقلبات أسعار النفط وتداعياتها على اقتصاديات الدول، مداخلة في الملتقى الوطني بعنوان انعكاسات أسعار النفط على الاقتصاديات المصدرة لها، المخاطر والحلول، يوم 07/08/2010، جامعة يحي فارس بالمدينة الجزائر، ص8.

³ مجلة جسر التنمية، العدد غير مكتوب، ص12.

⁴ المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، العدد غير مذكور، ص6

ثانيا: أنواع سعر النفط

1. السعر المعلن: بدأ استخدام هذا النوع من الأسعار في الولايات المتحدة الأمريكية حيث كانت تعلنه الشركات البترولية عند أبار الإنتاج ثم انتقلت عملية الإنتاج الى موانئ التصدير،¹ كانت الأسعار التي تأخذ أساسا في الحساب هي الأسعار المعلنة إذ أن أسعار البيع الحقيقية تقل عن الأسعار المعلنة وان شكوك الدول المنتجة بمصادقية بيانات الشركات المسيطرة عن التوزيع دفعها إلى الأخذ بنظام الأسعار المعلنة²، وفي نهاية الخمسينات وبداية الستينات من القرن الماضي ظهرت شركات بترولية مستقلة إلى جانب الشركات الاحتكارية، وأخذت تبيع بترولها الخام بتقديم تخفيضات، فانخفضت الأسعار المعلنة وأصبحت غير معبرة عن السوق البترولية وحل محلها مفهوم جديد وهو السعر الحقيقي.³

2. السعر المتحقق: ظهر هذا النوع للوجود أواخر الخمسينات حيث عملت به الشركات البترولية المستقلة من خلال تقديم تسهيلات أو حسومات متنوعة يوافق عليها المشتري كنسبة مئوية تخصم من السعر المعلن أو تسهيلات في الدفع، ويمكن تعريف السعر المتحقق بأنه عبارة عن السعر المعلن مطروح منه الحسومات أو التسهيلات المختلفة الممنوحة من طرف البائع للمشتري.⁴

3. سعر الإشارة (السعر المعول عليه): كما يسمى بالسعر المرجعي هذا النوع من الأسعار ظهر في فترة الستينات حيث بعد ظهور الأسعار المتحققة الى جانب الأسعار المعلنة، اخذ او اعتمد سعر الإشارة او المعول عليه في احتساب قيمة البترول الأجنبية من اجل توزيع او قسمة العوائد المالية البترولية بين الطرفين، إن سعر الإشارة عبارة عن سعر البترول الخام والذي يقل عن السعر المعلن ويزيد عن السعر المتحقق او الفعلي، أي انه سعر متوسط بين السعر المعلن والسعر الحقيقي.⁵ ويعكس استعمال أسعار مرجعية منخفضة في اعداد الميزانية من قبل الحكومات رغبتها في خفض مخاطر التوسع في عجز الميزانية وتعزيز قدراتها على التعديل المالي في حالة هبوط غير متوقع في أسعار البترول.⁶

¹ لباني يسمينه، انعكاسات تغيرات أسعار البترول العالمية على الاقتصاد الجزائري، مذكرة ماجستير في الاقتصاد الكمي، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة بن يوسف بن خدة ال جزائر 2009 ص73.

² حسين القاضي، محاسبة النفط، دار زهران للنشر والتوزيع، عمان الأردن ص160.

³ لباني يسمينه، مرجع سبق ذكره. ص73.

⁴ لعمرى علي، دراسة تأثير تطورات أسعار النفط الخام على النمو الاقتصادي، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، السنة الجامعية، 2007-2008 ص21.

⁵ لخديمي عبد الحميد، مرجع سبق ذكره ص14.

⁶ شكوري سيدي محمد، وفرة الموارد الطبيعية والنمو الاقتصادي، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة أبي بكر بالقياد تلمسان، السنة ال جامعية، 2011-2012، ص55.

4. **سعر الكلفة الضريبية:** يتم العمل بهذا السعر مع الشركات البترولية العاملة على أراضي البلدان البترولية المنتجة حيث تقوم باستخراج البترول ومن ثم شرائه منها بسعر يعادل الكلفة الإنتاجية مضافا اليها عائد الحكومة، والمتمثل في الضريبة وتتحرك الأسعار الأخرى وفقا لهذا السعر في السوق البترولية.

5. **السعر الفوري:** هو سعر الوحدة البترولية المتبادلة فوراً في السوق البترولية الحرة، وقد ظهر هذا السعر بظهور السوق الحرة، ويمكن اعتباره سعراً غير مستقر بسبب ارتباطه بمستوى الاختلال بين العرض والطلب، ويعود سبب بروز هذا النوع من الأسعار إلى الاختلال بين العرض والطلب في نهاية السبعينيات.¹

المطلب الثاني: مفهوم السوق النفطية العالمية

تتميز السوق النفطية بمجموعة من الخصائص تميزها عن باقي الأسواق الأخرى، وهذا راجع إلى طبيعتها والأطراف المتعاملين فيها، ومنه سيتم التطرق في هذا المطلب ما هي السوق العالمية بالإضافة إلى أنواعها.

أولاً: تعريف السوق النفطية

يمكن إعطاء تعريفين للسوق النفطية على أنها:

السوق النفطية هي المكان الذي يتم التعامل فيه بمصدر من مصادر الطاقة وهو النفط²، مما يستدعي بالضرورة إيجاد نوع من التأثيرات لقانون العرض والطلب، بالإضافة إلى عوامل أخرى تحرك السوق.³

السوق النفطية: هي عبارة عن مجموعة من الأطراف المشاركة التي تؤثر على السوق وهي ثلاثة أطراف بالدرجة الأولى الشركات العالمية للبترول، والدول المصدرة، والمستوردة للنفط.⁴ يمكن إعطاء تعريف السوق النفطية على أنه عبارة عن مكان يلتقي فيه مجموعة من الأطراف تؤثر على هذا السوق بمختلف تعاملاتها.

¹الباني يسميه، مرجع سبق ذكره ص73-74.

²هناك مغزلي، انعكاسات تقلبات أسعار النفط على الموازنة العامة في الجزائر، مذكرة ماستر، السنة الجامعية، 2015-2016، ص 42.

³دواوي سعد الله، أثر تقلبات أسعار النفط على السياسة المالية في الجزائر، مذكر ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2011-2012، ص 89.

⁴عبد الله عبد الحميد، اقتصاديات البترول والسياسة السعريّة البترولية، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2015.

ثانياً: مميزات السوق النفطية الدولية

يتميز بما يلي:¹

- ارتفاع نسبة التركيز الاحتكاري: أي أن هناك عدداً قليلاً من الدول المنتجة والمصدرة لنفط، تنتج حقولها نحو 85% من صادرات العالم النفطية.
- عدم مرونة الطلب في الأجل القصير: وهنا نقصد أن الصناعات المبنية على أساس استخدام النفط، لا يمكنها التحول إلى مصدر آخر بسبب ارتفاع أسعاره.
- تأثر السوق النفطية بالأسواق ذات الصلة: تتأثر السوق العالمية للنفط بصورة مباشرة بسوق الناقلات وتكاليف الشحن والتي تتأثر بتقلبات الطلب العالمي على النفط.
- السوق النفطية سوق شفافة: بسبب ظهور وتطور الصفقات لأجل.

ثالثاً: أنواع الأسواق العالمية للنفط:

نميز عدة أنواع للأسواق البترولية كما يلي:

1- الأسواق الفورية للنفط:

هي عبارة عن اتفاق لبيع أو شراء شحنة نفط بسعر متفق عليه وقت التعاقد، ويمكن تسعير الشحنة بسعر ثابت وقت الاتفاق أو سعر معلوم ومواقع هذه الأسواق يوجد في سوق خليج المكسيك وميناء نيويورك بالولايات المتحدة الأمريكية الخليج العربي، سوق سنغافورة بالشرق الأقصى، سوق روتردام في أوروبا.²

2- الأسواق المستقبلية للنفط (الآجلة):

حيث تتركز هذه الأسواق في بورصة نيويورك التجارية، مجلس شيكاغو التجاري وكذلك البورصات الدولية للبترول، ومقرها لندن وتعتبر هذه الأسواق ظاهرة مستحدثة بالنسبة للنفط فلا تنتعش إلا في ظل أسعار تنسم بالتذبذب وعدم الاستقرار.

ويمكن ذكر أهم سوقها فيما يلي:

- السوق البترولية المادية الآجلة: تتم المعاملات في هذه الأسواق باتفاق البائع مع المشتري على سعر معين مع تسليم أجله شهر للبترول الخام، فالقواعد ترغم المشتري على تحديد الحجم والبائع على تحديد تاريخ توفر الشحنة.
- السوق البترولية المالية الآجلة: هذه الأسواق هي عبارة عن بورصات، فالمعاملات فيها لا تتم فقط على بضاعة عينية، ولكن أيضاً بواسطة أوراق مالية عن طريق بيع وشراء البترول الخام والمنتجات

¹ لباني يسمينه، مرجع سبق ذكره، ص 44.

² موري سمية، مرجع سبق ذكره، 92.

البتروولية ومن أهم هذه الأسواق نجد، سوق سنغافورة للتبادل النقدي العالمي وسوق المبادلات البتروولية العالمية بإنجلترا.¹

المطلب الثالث: الأطراف والعوامل المؤثرة على الأسعار في السوق النفطية

تتأثر أسعار النفط في السوق النفطية بعدة عوامل تجعلها متذبذبة دائما في ارتفاع وانخفاض، وأهم هذه العوامل عاملي العرض والطلب.

أولا: الأطراف المؤثرة على السوق النفطية

يمكن تقسيم الأطراف المؤثرة والمتدخلة في السوق النفطي إلى قسمين هما جانب العرض وهي الدول المنتجة والمصدرة للنفط، أما الجانب الثاني فهو الطلب والمتمثل في الدول المستهلكة للنفط.

1- جانب العرض ويمكن عرض أهم أطرافه فيما يلي:

أ- منظمة الدول المصدرة للنفط الأوبك:

هي منظمة عالمية تضم 12 دولة تعتمد على صادراتها النفطية اعتمادا كبيرا لتحقيق المدخول، تمتلك دول الأعضاء في هذه المنظمة 40% من الناتج العالمي و70% من الاحتياطي العالمي للنفط، تأسست في بغداد في 14 ديسمبر عام 1960 من طرف السعودية، إيران، العراق، الكويت، وفنزويلا، ومقرها في فيانا بالنمسا بالإضافة إلى انضمام بعض الدول وهي: الإكوادور، اندونيسيا، أنغولا، الجزائر، ليبيا، نيجيريا، الإمارات العربية المتحدة² وفيما يلي سوف نعرض أهم أهداف منظمة الأوبك:³

– تنسيق وتوحيد وتطوير السياسات النفطية لدول الأعضاء، وتحديد أفضل السبل لحماية الدول الأعضاء منفردين أو مجتمعين.

– المشاركة الفعالة في السياسات التسعيرية التي تتضمن تحقيق استقرار الأسعار في الأسواق العالمية.

– المشاركة الفعالة في وضع السياسات الإنتاجية على نحو يتميز بالانتظام، والاقتصاد، والكفاءة التي تضمن مصالح الدول المنتجة والمستهلكة.

– تحقيق عائد عادل في استثمارات العاملين في الصناعة النفطية.

¹ العمري علي، مرجع سابق، ص 90.

² <http://ar.m.wikipedia.org> 2015

³ سالم بغرازة، السياسة التسعيرية لمنظمة الاوبيك وانعكاساتها على سوق النفط العالمي، مذكرة ماستر في علوم اقتصادية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، السنة الجامعية، 2012-2013 ص6.

ب- منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OECD:

أسست منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية عام 1961، مقرها باريس وتتكون من 34 دولة متقدمة حيث قارب إنتاجها من النفط 24 مليون برميل يوميا في سنة 2015، وتأتي على رأس الدول المنتجة في هذه المنظمة الولايات المتحدة الأمريكية بحوالي 11 مليون برميل يوميا والنرويج بحوالي 2 مليون برميل يوميا.¹

ج- دول الاتحاد السوفيتي سابقا FSM:

وهي تمثل حوالي نسبة معينة من الإنتاج العالمي وتتكون من عدة دول وهي، روسيا ودول أوربا الشرقية التي كانت تشكل الاتحاد السوفيتي سابقا.²

2- جانب الطلب ويمكن ذكر أهم أطرافه فيما يلي:

أ- الوكالة الدولية للطاقة IEA:

تم تأسيسها في أعقاب الصدمة النفطية الأولى 1973 في 15 نوفمبر 1974 كرد فعل على قرارات المنتجين، حيث دعت الولايات المتحدة الأمريكية إلى إقامة هذه الوكالة لمواجهة الأوبك من خلال التعاون بين أعضائها، للحد من هيمنة الأوبك على الأسواق النفطية بالاعتماد على مجموعة من الوسائل تتمثل في:³

- إقامة برامج لترشيد استهلاك الطاقة.

- الحد من استيراد النفط.

- تطوير الطاقات النفطية وتشجيع استخدامها.

- تشجيع إنتاج النفط والغاز خارج دول الأوبك.

- الضرائب على المنتجات النفطية المكررة.

- تحديث صناعة تكرير النفط.

ب- شركات النفط العالمية:

لقد كانت هناك سيطرة قليلة للشركات على الصناعة النفطية ومع تطور القطاع الصناعي واتحاده مع القطاع المصرفي، أدى إلى تكوين الشركات الكبرى بأنواعها المختلفة وهذه الأخيرة سيطرت بدورها على السوق العالمية النفطية رغم تعرضها لهزات على مستوى عائداتها، نظرا للمنافسة من قبل الدول المنتجة.

¹ هناء مغزلي، مرجع سابق، ص 52.

² المرجع السابق.

³ التنمية المستدامة والكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة، بحوث وأوراق عمل الملتقى الدولي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس الجزائر، 2008. ص 5

ثانيا: العوامل المؤثرة على السوق النفطية:

يخضع السوق النفطي إلى تقلبات تعود إلى التضارب في العرض والطلب ومنه، سنقوم بعرض ما المقصود بالعرض والطلب على النفط وكذا العوامل المحددة لكل منهما:

1- العرض النفطي:

أ- تعريف العرض النفطي: هو تلك الكميات من السلع النفطية التي تعرض في السوق من أجل تبادلها على ضوء الحاجة خلال زمن معين.¹

ب- العوامل المحددة للعرض النفطي:²

- الطلب على النفط وسعره إذ يعتبر العرض استجابة لما يطلبه المستهلكون عند الأسعار السائدة في السوق.

- الإمكانات المتاحة في الحقول لوقت معين، وليس معنى توافر احتياطات نفطية كبيرة أن يصبح من السهل زيادة الإنتاج فور ارتفاع الطلب، فلا بد من مراعاة الوسائل المتاحة والحد الأعلى للإنتاج الرشيد وبما لا يضر الخزان الأرضي.

- سياسة الدولة المنتجة للنفط ومدى حاجتها إلى النفط، لمواجهة استهلاكها المحلي أو لتصديره أو لتحقيق مورد نقدي يلبي احتياجاتها المالية، وكذلك يدخل في هذا الإطار السياسة الإنتاجية التي تقررها منظمة الأوبك لتحديد سقف الإنتاج، وتوزيع الحصص بين الدول الأعضاء ومدى التزام هذه الدول بالحصص.

2- الطلب النفطي:

أ- تعريف الطلب النفطي: تعرفه الوكالة الدولية للطاقة على أنه، يتكون من التزامات الموزعين من مصانع التكرير ومن كميات خاصة من النفط غير المكرر الموضوع للتوزيع المباشر.³ ويعرف على أنه مقدار الكميات والنوعيات المطلوبة بسعر محدد.⁴

ب- العوامل المحددة للطلب النفطي:⁵

- النمو الاقتصادي العالمي: حيث يعد النمو من المحركات الرئيسية للطلب على الطاقة.

¹ عبد الرؤوف عيادة، محددات سعر النفط منظمة أوبك وآثاره على النمو الاقتصادي في الجزائر، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، الجزائر السنة الجامعية، 2010-2011، ص 51.

² علي لطفي، الطاقة والتنمية في الدول العربية، جمهورية مصر العربية، طبعة 2008، ص 85.

³ العمري علي، مرجع سابق، ص 37

⁴ موري سمية، مرجع سبق ذكره، ص 93.

⁵ المرجع نفسه.

- الاستقرار السياسي في العالم: فالوضع الاقتصادي يلعب دور مهم في السعر حيث أن الاضطرابات السياسية تكون أحيانا سببا في تقلص الإمدادات النفطية، فيدفع المستهلكين للحصول على كميات معينة بأي سعر تخوفا من نقص الإمدادات.
- المناخ: يلعب المناخ دورا هاما في تحديد الطلب على البترول، فبرد الشتاء الشديد يؤدي إلى استهلاك متزايد للطاقة، وعادة يزداد الطلب على النفط في فصل الشتاء بـ 25 مليون برميل في اليوم وفي فصل الصيف يرتفع أيضا بسبب استهلاك المشتقات البترولية كالبنزين.
- النمو السكاني: فكلما كان عدد السكان كبير ومتزايد كلما أدى إلى نمو وتوسع الطلب.
- أسعار السلع البديلة: تؤثر السلع البديلة من ناحيتين من الناحية الأولى ايجابية، لعدم مقدرتها على إنقاص الطلب على النفط أما في الناحية الثانية وهي السلبية، عند مقدرة هذه السلع البديلة على تخفيض الطلب على النفط.
- عوامل فنية: قد تكون ناجمة على توقف العمل في مواقع الإنتاج.¹
- المنظمات الدولية: وهي المنافسة حول تخفيض السعر بين الشركات المنتجة والمستهلكة للنفط.

المطلب الرابع: أنظمة تسعير النفط

هناك العديد من الأنظمة تتبعها الجهات المسؤولة والمتدخل في تحديد نظام التسعير، وهنا سوف نستعرض أهم هذه الأنظمة فيما يلي:

أولا: تسعير النفط الخام في ظل الاحتكار المطلق:

ويتم تقسيمه إلى:²

1- نظام نقطة الأساس الواحدة:

فرضت الشركات النفطية الاحتكارية نظاما خاصا بالأسعار المعلنة، بنظام نقطة الأساس الواحدة ويتم من خلاله حساب كل الخدمات العالمية كما يلي:

سعر خام خليج المكسيك مضافا إليه تكاليف النقل والتأمين من منطقة خليج المكسيك إلى مناطق الاستيراد.

¹ علي لطفي، مرجع سابق، ص 156 - 157.

² السعيد رويج، التطور التاريخي لأسعار البترول وأثره على الاقتصاد الجزائري، مذكرة ماستر في العلوم الاقتصادية، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، السنة الجامعية، 2012-2013، ص 11.

2- نظام نقطة الأساس المزدوجة:

بموجب هذا النظام الحديث تم إضافة نقطة أساس جديدة في منطقة الخليج العربي إضافة إلى نقطة خليج المكسيك، فكان بترول الخليج العربي يحسب على أساس خامات خليج المكسيك في الأسواق الدولية، مضافا إليه أجور الشحن الحقيقية من مناطق الإنتاج إلى مناطق الاستهلاك.

3- مرحلة تغطية الأساس الواحدة المتعادلة:

يحسب في هذه المرحلة سعر بترول الخليج كما يلي: سعر نفط الخليج العربي مضاف إليها تكاليف النقل من خليج العربي إلى ميناء ساوث مين بغرب إنجلترا.
ثانيا: تسعر النفط الخام في ظل الانحصار الاحتكاري:

ويتم تقسيمها إلى:

1- قاعدة صافي المحقق: وفق هذه القاعدة يتم الاعتماد على سعر النفط الأمريكي، وسوق خليج المكسيك في تحديد الأسعار المعلنة للنفط.

2- قاعدة سعر الإشارة: هنا الشركات النفطية ومنظمة أوبك تحدد الأسعار.

3- قاعدة السعر الرسمي: قامت الدول المصدرة للنفط، وخاصة العربية منها من رفع مستوى السعر المعلن وفقا بما يتماشى مع مصالحها الخاصة.

ثالثا: تسعير النفط الخام في ظل المنافسة الحرة:

هنا زالت سيطرة الشركات النفطية والاحتكارية، لتنتقل هذه السيطرة إلى منظمة الدول المصدرة للنفط حيث أصبحت تتحكم في الأسعار.

المبحث الثالث: الطفرات النفطية وتقلبات أسعار النفط ما بين 1973-1998.

الطفرات النفطية عبارة عن اختلال مفاجئ في توازن السوق النفطية يؤدي إلى ارتفاع أو انخفاض حاد في الأسعار على مدى فترة زمنية معينة قد تطول، حيث يقع هذا الاختلال نتيجة تأثير محددات العرض أو الطلب أو كلاهما في آن واحد، كما يمكن أن يكون نتيجة عوامل أخرى كالتنظيمات السياسية والعوامل الجيوسياسية.

وعليه سيتم في هذا المبحث عرض أهم الطفرات التي مرت بها أسعار النفط كما يلي:

المطلب الأول: الطفرة النفطية الأولى سنة 1973-1979

شهدت هذه الفترة ارتفاع أسعار النفط وذلك لمرتين متتاليتين:

أولاً: ارتفاع أسعار النفط سنة 1973:

أقدمت الدول العربية بصفة خاصة في نهاية سنة 1973 على رفع أسعار نفوطها، دون اللجوء إلى الشركات النفطية الكبرى مستغلة النفط كأداة ضغط على الدول الكبرى، وذلك رداً على حرب أكتوبر 1973.

• أسباب ارتفاع الأسعار سنة 1973:

تضمن مؤتمر الكويت قطع إمدادات النفط العربي بصورة كلية عن الدول الحليفة لإسرائيل، بسبب موافقها المعادية للقضية العربية، إضافة إلى تخفيض الإنتاج بنسبة 25 %، أدى ذلك إلى نقص المعروض النفطي مقابل ارتفاع في الطلب عليه، فارتفعت الأسعار من 2.9 دولار للبرميل إلى 11.6 دولار للبرميل، كما تم إقرار رفع الضريبة على أرباح الشركات من 55 % إلى 85 % ودخل العالم في أزمة طاقة حقيقية.¹

إلا أن ذلك لم يكن السبب الوحيد بل هناك أسباب أخرى وهي:²

1- التنافس الكبير على الطاقة وخاصة البترول من قبل الدول الصناعية، ودول شرق آسيا، حيث أن الولايات المتحدة الأمريكية لوحدها كانت تحتاج إلى 299 مليون طن سنوياً من البترول الخارجي، لأن إنتاجها لا يتعدى 573.3 مليون طن سنوياً واستهلاكها يفوق 880 مليون طن سنوياً خلال تلك الفترة.

2- تكتل أعضاء الأوبك وعدم تأثرهم بالضغوطات الخارجية وبدخول أعضاء جدد أصبح إنتاج المنظمة يمثل 53 % من الإنتاج العالمي.

3- التضخم الذي عرفه الاقتصاد الأمريكي سنة 1970 فقد تخلت الحكومة الأمريكية عن قاعدة الذهب عام 1971 فانخفضت قيمة الدولار مقارنة بالذهب، وباعتبار أن الدولار من أكثر العملات

¹ موري سمية، مرجع سبق ذكره، ص 73.

² لعمرى على، مرجع سبق ذكره، ص 11.

تداولاً في مختلف مناطق العالم فانخفاض قيمته يؤدي إلى ارتفاع أسعار النفط الإسمية، وهذا حتى تحافظ هذه الأسعار على قيمتها الحقيقية.

- نتائج الارتفاع لسنة 1973: نتج عن هذا الارتفاع رد فعل قامت به الدول الصناعية تمثل فيما يلي:¹

1. التخفيض من استهلاك الطاقة: سعت الدول الصناعية من خلال وكالة الطاقة الدولية إلى رفع التحدي في تخفيض نسب استهلاكها من النفط أي تخفيف تبعيتها لدول الأوبك.
 2. تكوين مخزون استراتيجي: بسبب ما خلفته الطفرة النفطية على اقتصاديات الدول الصناعية والتي وجدت نفسها مجبرة على شراء النفط بأسعار مرتفعة، ناهيك عن نقص المعروض النفطي والذي يجعل الدول تتسابق لشراء النفط لضمان تحقيق أهدافها، فقد تفتنت هذه الدول إلى ضرورة تكوين مخزون استراتيجي نفطي يكفيها لمدة 90 يوماً لحماية نفسها من الضغوط.
 3. تعويض النفط بمصادر طاقة بديلة: أكد أعضاء الوكالة على ضرورة تطوير التكنولوجيا للاستفادة من المصادر البديلة للنفط خاصة الفحم، وتشجيع عمليات البحث في هذا المصدر،
 4. تشجيع الاستكشافات النفطية: حرص أعضاء الوكالة على ضرورة تشجيع عمليات البحث والتنقيب من أجل منافسة دول الأوبك، عن طريق تخصيص استثمارات ضخمة لتحقيق هذا الهدف، وقد تمكنت هذه الدول من اكتشاف آبار جديدة في مختلف مناطق العالم.
- ولقد كان أبرز أثر لارتفاع أسعار النفط في هذه الفترة هو ارتفاع عوائد الدول النفطية، وتمكنت هذه الأخيرة من إثبات وجودها على الساحة الدولية.

ثانياً: ارتفاع أسعار النفط سنة 1979: استمر ارتفاع أسعار النفط منذ الارتفاع الأول ليصل إلى حدود قصوى سنة 1979، ويرجع ذلك لأسباب مختلفة، مخلفاً نتائج بارزة

أ- أسباب ارتفاع أسعار النفط لسنة 1979: بعد سنة 1973 تأكد أن عصر النفط الرخيص قد انتهى، وأن عصر السيطرة المطلقة للشركات النفطية على الأسعار انتهى أيضاً وأن الدول المصدرة للنفط لن ترضى بأقل من القيمة التي تراها عادلة لسعر نفطها، وبذلك تعاقبت مؤتمرات الأوبك لمراجعة الموقف وتصحيح الأسعار فيما يتلاءم والاعتبارات المختلفة خصوصاً تزايد التضخم النقدي العالمي.²

وفي سنة 1979 تواصل ارتفاع أسعار النفط حيث شهد العالم ارتفاع هذه الأخير إلى أقصى الحدود، إذ يرجع ذلك لسببين هما:³

¹ موري سمية، مرجع سبق ذكره ص-ص 74-75.

² صديق محمد عفيفي، تسويق البترول، مكتبة عين شمس، القاهرة، طبعة 2003، ص 275.

³ موري سمية، مرجع سبق ذكره، ص 77.

1- انخفاض الإنتاج الإيراني: حيث أدت الأوضاع السياسية السائدة في إيران آنذاك إلى تقلص إنتاجها النفطي، مما أدى إلى تسابق الدول الصناعية للحصول على الكميات اللازمة من النفط، وقد أدت هذه المنافسة إلى ارتفاع الأسعار.

2- تواصل انخفاض قيمة الدولار الأمريكي: إن تواصل انخفاض قيمة الدولار الأمريكي جعل دول الأوبك ترفع من أسعار النفط بنفس نسبة انخفاض الدولار لتعويض انخفاض القدرة الشرائية لعوائده.

ب- نتائج ارتفاع أسعار النفط لعام 1979: هناك عدة نتائج أسفرت عنها هذه الأزمة وهي كالتالي:¹

1- على الشركات النفطية:

قامت هذه الشركات النفطية الكبرى بإتباع استراتيجية لتوسيع مصادر الطاقة بعيدا عن النفط، وهذا بعد فقدان السيطرة على احتياجات منطقة الخليج العربي وفنزويلا، وقد قامت بالاستثمار في الفحم والطاقة الشمسية.

2- على الدول الصناعية:

إن استمرار ارتفاع أسعار النفط على هذه الدول انجر عنه انخفاض النمو الاقتصادي العالمي، كما أن الفائض الذي خلفته المنافسة خاصة بين المنتجين الجدد اعتمدت عليه الدول المستهلكة كمخزون نفطي استراتيجي للضغط على دول الأوبك لإجبارها على تخفيض الأسعار.

المطلب الثاني: الطفرة النفطية العكسية 1986

بعد السيادة التي عاشتها منظمة الأوبك خلال فترة السبعينيات وحتى بداية فترة الثمانينيات وجدت نفسها تعيش حالة عكسية، فقد انخفضت أسعار النفط بمستويات لم تكن متوقعة فسميت بالطفرة النفطية العكسية التي نتج عنها فائض في العرض بسبب مجموعة من الأسباب داخلية وخارجية:²

أولاً: أسباب الطفرة النفطية العكسية

كانت لهذه الطفرة أسباب داخلية أخرى خارجية

1- أسباب داخلية:

من بين الأسباب الداخلية لهذه الطفرة خروج البلدان كنيجيريا من قاعدة تحديد الأسعار، لما قامت بتخفيض سعر بترولها، وتبعت السعودية نيجيريا في ذلك لما قامت بتغيير أسعارها معتمدة على قاعدة أسعار جديدة على أساس عوائد المنتجات وسميت باتفاقية عقود صافي العائد من البراميل، ثم قررت الخروج من نظام الحصص خلال مؤتمر ديسمبر 1985، مما أدى إلى زيادة الإنتاج ب 18

¹العمرى علي ص 18.

²مريم الشطيبي محمود، مرجع سبق ذكره، ص 4.

مليون برميل في اليوم بعدما كان 16 مليون برميل في اليوم، مما أدى إلى زيادة العرض وبالتالي خلق فائض في السوق ونتج عنه انخفاض الأسعار حتى انهارت سنة 1986.

2- أسباب خارجية:

ويمكن إبرازها فيما يلي:¹

- قيام بعض الدول المستهلكة للنفط بوضع استراتيجية مخازن للنفط لاستعماله عند ارتفاع الأسعار.
 - التنقيب في دول خارج الاوبك واكتشاف مناطق جديدة كبحر الشمال.
 - قيام دول الأوبك وهي دول لا تنتمي إلى منظمة الأوبك المنتجة للنفط بزيادة إنتاجها من خلال أخذ حصص واسعة في الإنتاج بمساعدة الدول الكبرى.
- إذن فإن انخفاض أسعار النفط كان نتيجة سياسات منسقة وضعتها الدول الصناعية من أجل خفض التبعية الطاقية للدول المنتجة والتي في غالبيتها دول نامية.

ثانيا: نتائج الطفرة النفطية العكسية

خلقت الطفرة النفطية العكسية عدة نتائج يمكن تلخيصها فيما يلي:

1- نتائج الطفرة على منظمة الاوبك:

إن وقع هذه الأزمة على الدول الأعضاء كانت كبيرة كادت تؤدي إلى تلاشيها، فانخفاض الأسعار أدى إلى تدهور اقتصاديات هذه الدول ولجأت بعضها إلى المديونية الخارجية،² كما أدت إلى تراجع قيمة الصادرات البترولية العربية، كما شهدت الموازين العربية عجز قدر بـ 11,6 مليار دولار سنة 1986 وعلى إثر هذه الوقائع عقدت الاوبك اجتماعات للخروج من الأزمة ما بين 1987 إلى 1989.³

2- نتائج الأزمة على الدول المستهلكة للنفط:

لقد تباينت الآثار التي خلفها انخفاض أسعار النفط حسب توجه قوة اقتصادها، بالإضافة إلى تحقيقها آثار ايجابية وأخرى سلبية متوقعة:⁴

الآثار الإيجابية:

خلفت هذه الطفرة النتائج الإيجابية التالية:

- انخفاض قيمة الواردات النفطية حيث حققت الدول الصناعية وفرات هامة تفاوتت حسب درجة اعتمادها على النفط.

¹ لعمرى على، مرجع سبق ذكره ص 21/20

² هاشم جمال، السوق البترولية العالمية وانعكاساتها على الاقتصاد الجزائري، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر 1997 ص 114

³ موري سمية، مرجع سبق ذكره، ص 80.

⁴ العمرى على، مرجع سبق ذكره، ص 28.

- استفادت الولايات المتحدة الأمريكية من هذا الانخفاض مما جعل مجتمعا يعيش في رفاهية.
- انخفاض معدل التضخم وزيادة معدل نمو الناتج الوطني.

السلبات المتوقعة:

- انخفاض صادراتها للدول النامية التي تعتبر أسواقها منفذ لمنتجات الدول الصناعية وبالتالي تدني عائداتها.
- احتمال التخلي عن الاستثمار في مشروعات الطاقة البديلة في ظل التكلفة الكبيرة التي تتميز بها هذه البدائل.

المطلب الثالث: الطفرة النفطية لسنة 1998

في سنة 1998 تعرضت السوق النفطية إلى عدة ظروف أدت إلى حدوث اختلال كبير في العرض والطلب،¹ فمن ناحية الطلب عرفت دول آسيا أزمة اقتصادية أثرت على حجم الاستهلاك فانعكس ذلك سلبا على مستوى الطلب، أما من ناحية العرض النفطي فقد ارتفعت الإمدادات النفطية لدول الأوبك من 25 مليون برميل يومي إلى 27 مليون برميل يومي وقد ساهم ذلك في رفع مستوى المخزونات النفطية للدول الصناعية، مما ساهم في زيادة الاختلال في سوق النفط فانخفض السعر إلى حدود 12,3 دولار للبرميل.²

أولا: أسباب الطفرة النفطية لسنة 1998

- حدثت هذه الأزمة بسبب عدة عوامل نذكرها كما يلي:
- الانكماش الذي مس اقتصاديات النمو الآسيوية مما أدى إلى نقص طلبها على النفط.
 - عودة العراق إلى تصدير النفط والتزامها ببرنامج النفط مقابل الغذاء الذي يحدد للعراق قيمة النفط المصدر وليس كميته.
 - زيادة كمية المخزون الذي تحتفظ به الشركات النفطية مما أدى إلى انهيار الأسعار إلى مستوى قياسي سنة 1998.
 - التدهور الاقتصادي الكبير في روسيا، بالإضافة إلى ضعف الطلب على النفط في الدول الصناعية لاعتدال فصل الشتاء لكن على الرغم من ذلك فقد استمر النمو في الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا.

ثانيا: نتائج الطفرة النفطية لسنة 1998

لقد أسفرت هذه الأزمة على عدة نتائج نذكرها فيما يلي:

¹ أجاب الله مصطفى، تقلبات أسعار النفط وعلاقتها برصيدي الموازنة العامة وميزان المدفوعات، جامعة محمد بوضياف المسيلة، مجلة الدراسات الاقتصادية والمالية، العدد التاسع، المجلد الأول، جوان 2016

² موري سمية، مرجع سبق ذكره، ص 80.

1- نتائج الطفرة على منظمة الأوبك:

لقد أدى انهيار أسعار النفط لسنة 1998 إلى قيام دول الاوبك بالتنسيق مع بعض الدول المنتجة الرئيسية خارج الاوبك بإجراء تخفيضين في الإنتاج هما:

• **التخفيض الأول:** اعتباراً من 1 أبريل 1998 ب 1,635 مليون برميل يومياً منها 1,245 مليون برميل من دول الاوبك باستثناء العراق و 0,390 مليون برميل يومياً من الدول المنتجة الرئيسية خارج الاوبك.

• **التخفيض الثاني:** أصدر في 1 جويلية 1998 ب 1,535 مليون برميل يومياً لدول الاوبك و 1.80 مليون برميل يومياً من بعض الدول المنتجة خارج الاوبك.

فشل كل من التخفيض الأول والثاني في كبح انخفاض الأسعار، مما أدى بالأوبك إلى إجراء تخفيض ثالث في مارس 1999 بمقدار 1,7 مليون برميل¹ يومياً بعد اتفاق 3 دول رئيسية منتجة وهي السعودية، إيران، فنزويلا على هذا التخفيض.

إن تراجع أسعار النفط بالإضافة إلى التضخم التي مرت به دول الأوبك، أدى لانخفاض عائدات النفط مما أدى إلى تفاقم الديون على بعض دول الأوبك.

2- نتائج الطفرة على الشركات النفطية:

تراجعت أرباح الشركات النفطية الكبرى فمثلاً شركة تكساس الأمريكية انخفضت أرباحها سنة 1999 ب 60% مما كانت عليه في 1998.²

¹ حمادي نعيمة، مرجع سبق ذكره، ص ص: 90-93.

² المرجع السابق، ص 93.

خلاصة:

مما سبق يمكن القول إن النفط هو المصدر الرئيسي للطاقة في العالم، وسيبقى كذلك لعقود قادمة لأنه سلعة استراتيجية هامة ومصدر صراع بين الدول المنتجة والمستهلكة.

وقد أقيمت السوق النفطية لتداول وتبادل هذه السلعة الهامة وقد مرت هذه السوق بعدة مراحل وفي كل مرحلة شهدت نظام تسعير معين، سادت ضمن هذا النظام قوى فاعلة ومسيطر في السوق النفطية منها جانب العرض وهو المتحكم في الأسعار فقد أنشأت منظمة الأوبك لتحديد الأسعار والدفاع عن مصالح الدول المنتجة، وقد نجحت في ذلك إذ تحكمت لفترة من الزمن بالأسعار ورفعتها ليشهد العالم أول طفرة تاريخية في أسعار النفط عام 1973 إذ بقيت أسعار النفط في ارتفاع مستمر لتصل إلى مستويات خيالية عام 1979.

وفي الجانب المقابل نجد أن جانب العرض وهو الدول المستهلكة قاموا برد فعل من أجل إعادة توازن لصالحهم من خلال إنشاء الوكالة الوطنية للطاقة، اتحادها مع الشركات النفطية الكبرى واتخاذ إجراءات كالاحتكارات والسياسات النفطية العدائية.

وقد تطور تسويق النفط بعد الأحداث التي طرأت على الصناعة النفطية، مما أدى إلى إنشاء سوق فورية وسوق آجلة للحد من التقلبات الكبيرة لأسعار النفط، ولم تكن التقلبات السعرية نتيجة تأثيرات العرض النفطي والطلب النفطي وإنما تدخل فيها عدة عوامل منها سياسية، فنية، استراتيجيات الدول المنتجة والمستهلكة...

إن الطفرات التي أحدثتها التقلبات في أسعار النفط كان له أثر على الدول المنتجة والدول المستهلكة، وقد كان لها الأثر البالغ خصوصاً على الدول النامية كما هو الحال في الجزائر ولأن اقتصادها يعتمد على النفط وعوائده فإن سياساتها الاقتصادية ستتأثر وفي هذا السياق سندرس في الفصل المقبل الإطار النظري للسياسة النقدية.

الفصل الثاني

الإطار النظري للسياسة

النقدية

تمهيد:

تعد السياسة النقدية إحدى أهم الوسائل المستخدمة من قبل الدول لتحقيق أهدافها الاقتصادية، وأداة لتعديل الاختلال الاقتصادي، وقد تطور مفهوم السياسة النقدية تطوراً كبيراً ويعود ذلك إلى نمو اقتصاديات الدول وكذا التطور الذي طرأ على الأفكار الاقتصادية والنظريات النقدية.

من الواضح أن الاهتمام الواسع بالنقود والتقدم الكبير في القطاع الاقتصادي كان السبب في ظهور البنوك وتوسع شبكتها ونشاطها عبر دول العالم، وأن توسع نشاط هذه البنوك هو ما أدى بالبنوك المركزية إلى سن قوانين تخدم العمل المصرفي لتؤكد على مصداقية وشفافية العمليات المصرفية.

تعمل البنوك المركزية باعتبارها السلطة النقدية على التحكم في المعروض النقدي بشكل يحدث نوع من التوازن الاقتصادي، وذلك عن طريق جملة من الأدوات منها ما هو كمي ومنها ما هو نوعي للتأثير على الكتلة النقدية المتداولة داخل الاقتصاد، بما يتماشى مع الأهداف التي سبق وأن حددتها السلطة النقدية كأهداف للسياسة النقدية المتبعة.

سنحاول في هذا الفصل تسليط الضوء على أهم التعاريف المحيطة بالسياسة النقدية وكذا مختلف مراحلها، مع التطرق إلى تعريف البنك المركزي وأهم وظائفه ومؤشرات استقلاليتها، وسنحاول إبراز دوره في صياغة السياسة النقدية مع التعرض إلى تعريف الكتلة النقدية وتوضيح مكوناتها، أما في الأخير يتم التطرق إلى الأهداف التي تسعى السياسة النقدية إلى تحقيقها وأهم الأدوات المستخدمة في ذلك.

المبحث الأول: مفاهيم حول السياسة النقدية

إن السياسة النقدية جزء مهم جدا في السياسة الاقتصادية الكلية، حيث ظهرت بظهور البنوك المركزية وتطورت بتطور النظريات التي اهتمت بدراسة عمل السياسة النقدية، بينما تعد الكتلة النقدية محرك الاقتصاد الوطني وعصب السياسة النقدية وذلك من خلال الدور الذي تلعبه في تسوية المدفوعات المحلية والأجنبية.

كما يعتبر البنك المركزي السلطة النقدية المراد بها تسيير السياسة النقدية والتحكم فيها بما يتناسب مع أهداف الاقتصاد، ومما سبق يتم التطرق في هذا المبحث إلى تعريف السياسة النقدية وتطورها وكذا التعريف بالكتلة النقدية ومختلف مكوناتها، وسنتطرق كذلك الى دور البنك المركزي في صياغة السياسة النقدية.

المطلب الأول: تعريف السياسة النقدية وتطورها

لقد تعددت تعاريف السياسة النقدية بتعدد المفكرين الذين كتبوا فيها، ولقد تطور مفهوم السياسة النقدية بتطور الأفكار والنظريات الاقتصادية عبر المراحل الزمنية المتعاقبة.

أولاً: تعريف السياسة النقدية

تعددت التعاريف التي أعطاها الاقتصاديون للسياسة النقدية، حيث تعرف على أنها "مجموعة الوسائل التي تتبعها الإدارة النقدية لمراقبة عرض النقود، بهدف بلوغ هدف اقتصادي معين كهدف الاستخدام الكامل".¹

وتعرف كذلك بأنها "آلية مهمة تستخدمها الاقتصاديات المعاصرة لمراقبة كمية النقود المتداولة بالشكل الذي يمكنها من تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية، كزيادة حجم الإنتاج، وتخفيض مستويات البطالة الى أدنى حد ممكن، تحقيق الاستقرار الاقتصادي من خلال ثبات المستوى العام للأسعار عند مستويات معقولة لجميع شرائح المجتمع".²

¹ زكريا الدوري، يسرا السامرائي، البنوك المركزية والسياسات النقدية، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، الاردن 2013، ص186.

² خباية عبد الله، الاقتصاد المصرفي، مؤسسة شباب الجامعة، جامعة محمد بوضياف المسيلة، الجزائر 2008، ص200.

كما عرفها الاقتصادي (G.L.Bash) أنها "ما تقوم به الحكومة من عمل مؤثر بصورة فعالة في حجم وتركيب الموجودات السائلة التي يحتفظ بها القطاع المصرفي، سواء كانت عملة أو ودائع أو سندات حكومية".¹

كما يمكن تعريف السياسة النقدية بأنها: "الطريقة أو الطرق التي تتبعها السلطات النقدية في الدول والمتمثلة بالبنك المركزي، لتوجيه كمية النقود في التداول إلى التوسع، أو التقلص بقصد الوصول إلى هدف من أهداف السياسة النقدية".²

من خلال التعاريف السابقة، يمكن وضع تعريف شامل للسياسة النقدية بأنها: "مجموعة الإجراءات التي تتخذها الدولة للسيطرة على عرض النقد، من أجل تحقيق أهداف معينة تحقق مصلحة اقتصادية لأفرادها".

وفيما يلي يتم عرض أهم تطورات السياسة النقدية.

ثانيا: تطور السياسة النقدية:

مرت السياسة النقدية بتطورات هامة، انعكست تلك التطورات على أهمية ودور السياسة النقدية من مرحلة لأخرى، وفيما يلي سنوضح أهم المراحل التي مرت بها السياسة النقدي

المرحلة الأولى: كانت السياسة النقدية قبل حدوث الكساد الكبير (1929-1933) هي الإدارة الوحيدة المعترف بها كمحدد للسياسات الاقتصادية العامة، والوسيلة الفعالة لتحقيق الاستقرار الاقتصادي غير أن الكساد الكبير أوضح عجز السياسة النقدية بمفردها في رفع مستوى النشاط الاقتصادي ومواجهة التقلبات الاقتصادية.³

المرحلة الثانية: ⁴ وهي المرحلة التي ظهرت فيها الأفكار الكينزية إثر الأزمة العالمية (أزمة الكساد 1929-1933)، حيث قللت كثيرا من قدرة السياسة النقدية في تحفيز الطلب الكلي والحفاظ على التوازن الاقتصادي، ورأت أن السياسة المالية هي الأداة الوحيدة القادرة على تحقيق ذلك.

¹ فتيحة بنابي، السياسة النقدية والنمو الاقتصادي، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة أحمد بوقرة، بومرداس، السنة الجامعية 2008-2009، ص100.

² أنس البكري، وليد الصافي، النقود والبنوك، دار المستقبل للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان 2010 ص 178.

³ صالح مفتاح "النقود والسياسة النقدية مع الإشارة إلى حالة الجزائر في الفترة (1990-2000)"، أطروحة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر 2002-2003، ص91.

⁴ محمد ضيف الله القطايري، دور السياسة النقدية في الاستقرار والتنمية الاقتصادية، دار غيداء للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان 2010، ص-ص 19-20.

المرحلة الثالثة: وهي المرحلة التي عاد فيها الاهتمام بالسياسة النقدية خلال الفترة (1951-1955)، حيث تراجعت أهمية السياسة المالية كونها لم تفلح في محاربة التضخم، الذي اشتد بعد الحرب العالمية الثانية من خلال أدواتها المتمثلة في زيادة الضرائب، وتخفيض الإنفاق، لأن الحكومات بعد الحرب لم تستطع تقليص الخدمات الاجتماعية وفي الوقت نفسه لا يمكنها رفع الضرائب لزيادة حجم الإيرادات، لذلك أصبحت السياسة النقدية هي الأكثر قدرة على تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية، من خلال التحكم في كمية العرض النقدي.

المرحلة الرابعة: وهي المرحلة التي احتدم فيها الجدل بين أنصار السياسة المالية وأنصار السياسة النقدية، وقد بدأ هذا الجدل على يد الاقتصادي الأمريكي "Fridman.M" الذي آمن هو ومن معه بقدرة السياسة النقدية وحدها دون غيرها على تحقيق الاستقرار الاقتصادي، وعلى النقيض من ذلك يرى المالئون بأن السياسة المالية لديها التأثير الأقوى في إعادة الاقتصاد إلى التوازن، وتحقيق الأهداف الاقتصادية، وتوالت الدراسات الاقتصادية التي تؤيد هذا الفريق أو ذاك حتى جاء فريق ثالث بزعامة الاقتصادي الأمريكي "w. héler" الذي يؤمن بأهمية السياستين النقدية والمالية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي، من خلال المزج بين أدوات السياستين بالقدر المناسب لتحقيق الهدف المطلوب.

يجب الإشارة إلى أنه للسياسة النقدية الأولوية في البرامج الاقتصادية لأي دولة، إلا أنه لا يجب إهمال السياسة المالية، لأهميتها في مساندة السياسة النقدية لتحقيق الأهداف الاقتصادية المسطرة.

المطلب الثاني: الكتلة النقدية ومكوناتها

من بين وظائف السلطة النقدية إصدار كتلة نقدية ليتم تداولها في اقتصاد البلد، وتتكون الكتلة النقدية من عدة مجتمعات نقدية، ترتبط هذه الأخيرة بطبيعة الاقتصاد ودرجة تطور منتجاته المالية والمصرفية، لذا يتم التطرق إلى تعريف الكتلة النقدية وتوضيح أهم مكوناتها.

أولاً: تعريف الكتلة النقدية

تعرف الكتلة النقدية على أنها "مجموعة النقود المتداولة في مجتمع ما، خلال فترة زمنية معينة ويقصد بها كافة أشكال النقود التي يحوزها الأفراد أو المؤسسات، والتي تختلف أشكالها حسب التطور الاقتصادي وتطور العادات المصرفية في المجتمع".¹

¹ مخلوف ساقية، واقع تطبيق السياسة النقدية المشتركة وتحدياتها في دول الاتحاد الاقتصادي والأوروبي، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة يحي فارس، المدينة، السنة الجامعية 2011-2012 ص15.

كما يمكن تعريفها كذلك بأنها "كمية النقود المتوفرة في فترة زمنية معينة والتي تتحدد من قبل السلطات النقدية، أو هي الكمية النقدية المتمثلة في وسائل الدفع بجميع أنواعها".¹

والكتلة النقدية هي "مجموع وسائل الدفع الموجودة في الاقتصاد خلال فترة زمنية معينة، وتتكون من عدة عناصر تعرف بالمجمعات النقدية".²

ومنه يمكن إعطاء تعريف شامل ومختصر للكتلة النقدية كالتالي "هي كمية النقود المتوفرة في اقتصاد دولة ما، خلال فترة محددة، والمكونة من كافة وسائل الدفع المختلفة حسب تطور اقتصاد كل دولة".

وفي العنصر الموالي سيتم التطرق الى مكونات الكتلة النقدية والمعروفة بالمجمعات النقدية.

ثانيا: مكونات الكتلة النقدية

وتتمثل أهم مكوناتها فيما يلي:

1. المجمع النقدي الأول:³ ويضم الموجودات التمويلية الجاهزة للإنفاق، وتعد القياس الأضيق والأكثر سيولة في مجموع العرض النقدي، وبالتالي فإنها تؤكد الوظيفة التقليدية للنقود كوسيلة للتبادل وأن هذا الجزء من عرض النقود يعتمد على مقدار الاحتياطي الإلزامي الذي تحتفظ به البنوك، ومتطلب الاحتياط على ودائع الحساب الجاري، ومقدار العملة التي يتم الاحتفاظ بها خارج النظام المصرفي.

2. المجمع النقدي الثاني: يعرف أحيانا بمصطلح السيولة المحلية ويتكون من الودائع تحت الطلب، والعملة المتداولة في أيدي الجمهور مضافا لها الودائع لأجل في البنوك التجارية، ويتوافق هذا التعريف مع مفهوم النظرية الكمية الحديثة لفريدمان،⁴

¹ بلعزوز بن علي، محاضرات في النظريات والسياسات النقدية، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة الثالثة، الجزائر 2008، ص49.

² بن الدين محمد أمين، دور السياسة النقدية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي، مذكرة ماجستير في علوم التسيير، جامعة دالي إبراهيم، الجزائر، السنة الجامعية 2009-2010، ص10.

³ صابرينة بن عبدة، كريمة سليم، علاقة تغيرات أسعار البترول بالاستقرار النقدي في الجزائر، مذكرة ماستر في العلوم الاقتصادية، جامعة العربي التبسي، تبسة، السنة الجامعية 2015-2016 ص 9.

⁴ نفس المرجع.

وهذه الموجودات تعتبر وسائل قريبة من النقود بحيث تستطيع أن تحل محل النقود كمخزن للقيمة، واستخدامها كقوة شرائية¹.

3. المجمع النقدي الثالث: ويشمل بالإضافة إلى M_2 السيولة المحلية الخاصة والودائع الحكومية لدى البنوك، كالسندات واذونات الخزنة، وهي أقل سيولة من M_2 بحيث يشمل هذا التعريف ودائع تستخدم أصلاً مستودع للثروة، ومع ذلك يمكن استخدامها وسيطا للتبادل بتكلفة معينة، هذه التكلفة هي الجزء الذي تفرضه البنوك والمؤسسات المالية على أصحاب هذه الودائع وعن رغبتهم في تحويلها من الشكل الذي خصصت له أصلاً.²

4. المجمع النقدي الرابع: بالإضافة إلى المجمع الثالث، يتضمن هذا المجمع الادخار التعاقدية المدار من قبل مؤسسات الإقراض واسهم السوق النقدي الصادرة عن وكلاء غير ماليين والمتضمنة لجميع التوظيفات بسندات، وجميع التوظيفات باسمهم، وكذا الاحتياطات النقدية للتأمين.³

إن التعريف السابق للكتلة النقدية ومكوناتها يختلف من دولة إلى أخرى، وذلك حسب درجة التطور الاقتصادي في كل دولة.

المطلب الثالث: دور البنك المركزي في صياغة السياسة النقدية

سميت المصارف المركزية في بداية نشأتها ببنوك الإصدار لأنها تتولى مهمة الإصدار النقدي، وتنظيمه في المجتمع بالحدود والشروط التي تقرها الحكومة، وبعدها تدرجت مهامها إلى الرقابة على النشاط المصرفي وكذا وضع السياسة النقدية للدولة.

أولاً: تعريف البنك المركزي

البنك المركزي هو "الأداة التي تستخدمها الحكومة لدفع عجلة التنمية الاقتصادية، وتصحيح الاختلالات في الاقتصاد الوطني، كما أنه الجهة التي تحتفظ بالبنوك بودائعها به، كما يعتبر منظم السياسة الائتمانية والمحافظ على الاستقرار في السياسة النقدية للبلاد".⁴

¹ هوام منصف، لطرش النوري، أثر تغيرات أسعار النفط على السياسة النقدية في الجزائر، مذكرة ماستر في العلوم الاقتصادية، جامعة العربي التبسي، تبسة، السنة الجامعية 2015-2016 ص5.

² عبد الباسط عبد الصمد علي، أثر نمو عرض النقود على نمو القطاع الخاص في الجزائر، مذكرة ماجستير في علوم التسيير، المركز الجامعي بالوادي، السنة الجامعية 2010-2011، ص13.

³ هوام منصف، مرجع سبق ذكره، ص5.

⁴ سعيد سامي الحلاق، محمد محمود العجلوني، النقود والبنوك والمصارف المركزية، دار اليازوري، الأردن 2010 ص-ص 137-138.

فالبنك المركزي كما عرفه "R.P.Kent" هو "المؤسسة التي تلقى عليها مسؤولية إدارة التوسع والانكماش في حجم النقود وذلك بغرض تحقيق الرفاهية العامة".

ولذلك فإن البنك المركزي هو "المؤسسة النقدية التي تتولى مسؤولية تنظيم عرض النقود وتوفيرها وتكلفتها، وذلك كله لتحقيق الصالح العام".¹

ويعرف البنك المركزي بأنه المؤسسة النقدية التي تقع على قمة الهرم المصرفي في الدولة، يقوم بمهمة إصدار النقود وممارسة السياسات النقدية بغرض المحافظة على الاستقرار النقدي، وثبات الأسعار وإدارة تبادل النقود عن طريق التحكم في احتياطات القطاع المصرفي ونوعية ومقدار حجم الائتمان، إضافة إلى الإشراف الفني على المصارف التجارية العاملة في البلاد.²

ويعد البنك المركزي من أهم المؤسسات المالية المسؤولة عن الإصدار النقدي الذي يعمل ضمنه الاقتصاد الوطني والمؤسسات المالية³، كما يتولى الإشراف والرقابة على البنوك المرخصة التي تساهم في رسم السياسة المالية للدولة.⁴

إن يمكن القول إن البنك المركزي هو "مؤسسة حكومية تتولى عمليات الإصدار النقدي للدولة وتتولى إدارة السياسة النقدية، بما يتوافق مع الأهداف الاقتصادية للدولة والمصالح العامة".

ثانياً: دور البنك المركزي

يقوم البنك المركزي بعدة وظائف كما يلي:⁵

- 1- إصدار النقود القانونية، والحفاظ على الاستقرار النقدي، وتحديد سعر الصرف للعملات الأجنبية.
- 2- البنك المركزي هو بنك الحكومة أو الدولة، فعن طريقة تقوم الدولة بعقد صفقات مع الدول الأجنبية.
- 3- القيام بدور بنك البنوك، حيث يستقبل الفائض من أموال البنوك الأخرى كودائع عنده متعاملاً بمبدأ الفائدة الربوية اخذا وعطاءا.

¹ ميرندا زغلول رزق، النقود والبنوك، كلية التجارة، جامعة بنها، 2008-2009، ص 221.

² سعيد سامي الحلاق، مرجع سبق ذكره ص 140.

³ محمد صالح القريشي، اقتصاديات النقود والبنوك والمؤسسات المالية، دار إثراء للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الأردن، 2009، ص 107.

⁴ سامر بطرس جلدة، النقود والبنوك، دار البداية، الطبعة الأولى، عمان 2010، ص 79.

⁵ مضر نزار العاني، حركة السيولة النقدية في المصارف، دار النفائس للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان 2016، ص 65.

- 4- مسؤول عن تحديد سعر الفائدة في البلاد.
 - 5- حفظ احتياطي الذهب في الدولة.
 - 6- مراقبته للبنوك المرخصة والتفتيش عليها لضمان حقوق المودعين والمساهمين.
 - 7- يتخذ التدابير المناسبة لعلاج المشكلات الاقتصادية والمالية المحلية
 - 8- يقوم بإدارة الجهاز النقدي للدولة.
- ويتم التركيز على وظيفتين أساسيتين كما يلي:

1- إعداد السياسة النقدية ومتابعة تنفيذها:

تعتبر هذه الوظيفة أهم وظائف البنك المركزي لأن هذه الوظيفة تنصب على الدور المباشر لهذا البنك في تنظيم والتحكم في عرض النقود،¹ وتتضمن هذه الوظيفة إدارة الكتلة النقدية بمفهومها الواسع (النقد القانوني) ويندرج في هذا الإطار تنظيم النشاط الائتماني بمختلف وسائل التدخل التقليدية، تحديد معدلات الفائدة، ونسب الاحتياطي الإجمالي، وعمليات السوق المفتوحة، كما أن الهدف الرئيسي للبنك المركزي هو تحقيق الاستقرار في قيمة العملة حتى تحظى بالثقة من طرف المتعاملين داخليا وخارجيا، ولهذا الغرض أنشأت في العديد من الدول مجالس للعملة لتحقيق هذا الغرض.²

2- المقرض الأخير للجهاز المصرفي:

يعد قيام البنك المركزي بوظيفة المقرض الأخير أو النهائي للجهاز المصرفي من الوظائف المهمة، إذ يمكنه بواسطة هذه المهمة أن يدعم مساعيه في فرض رقابته على النشاط المصرفي والائتماني، إن المقصود بهذه الوظيفة استبعاد البنك المركزي لتقديم المعونة المطلوبة من المصارف لتنشيط السوق الائتماني في حالات الضيق المالي، وعن طريق وضعه ما يلزم من الأرصدة النقدية الحاضرة في هذا السوق وجعلها تحت تصرف المصارف التجارية، وبقية المؤسسات الائتمانية الأخرى.³

إن الوظيفتين سابقتي الذكر لا تلغيان الوظائف المتعددة الأخرى للبنك المركزي، إنما نرى أنهما من أهم الأعمال المسندة له، بالإضافة إلى وظيفة الإصدار النقدي.

¹ حسين محمد سمحان إسماعيل يونس سامي، اقتصاديات النقود والمصارف، دار صفاء للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، 2011 ص137.

² لعزاري حسيبة، دور وفعالية السياسة النقدية في التوازن الخارجي، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، السنة الجامعية 2011-2012، ص15.

³ ناظم محمد نوري الشمري، النقود والمصارف والنظرية، دار زهران للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الأردن 2013، ص175.

ثالثاً: استقلالية البنك المركزي

إن استقلالية البنك المركزي من الركائز الأساسية لقيامه بوظائفه على أكمل وجه.

1- مفهوم الاستقلالية: تعتبر استقلالية البنك المركزي إحدى المسائل الهامة في إطار البحث عن الإطار المؤسسي، الذي يساعد السياسة النقدية في إبقاء معدلات التضخم عند مستوياتها المتدنية في الأجلين المتوسط والطويل،¹ ونعني باستقلالية البنك المركزي اعطاءه شخصية تمكنه من التصرف بحرية في تحقيق الأهداف الموضوعة والسعي وراء تنفيذها، كما يقصد بها مدى توفر الحصانة الكافية للقائمين على السلطة النقدية، إذ لا يتم العزل والنقل إلا لخطأ جسيم، لأن هذه الاستقلالية الشخصية تزيد من استقلالية البنك المركزي في حد ذاته.²

ولا تعني الاستقلالية بأي حال من الأحوال الانفصال التام بين البنك المركزي والحكومة في تحديد الأهداف النهائية للسياسة النقدية، حيث يمكن الاتفاق على هذه الأهداف بين البنك والحكومة.³

2- مؤشرات استقلالية البنك المركزي: توجد عدة معايير معتمدة في تحديد مدى استقلالية البنك المركزي، ورغم الاختلاف في ترتيب هذه المعايير والوزن النسبي الممكن إعطاؤه لكل منها، إلا أنها اجتمعت حول خمسة نقاط أساسية كما يلي:⁴

- مدى سلطة وحرية البنك المركزي في وضع وتنفيذ السياسة النقدية، ومدى حدود التدخل الحكومي في ذلك، ومن هو صاحب القرار النهائي في حالة وجود خلاف بين البنك المركزي والحكومة بشأن هذه السياسة؛
- مدى التزام البنك المركزي بنمو العجز في الإنفاق الحكومي، وكذلك مدى التزامه بمنح تسهيلات ائتمانية للحكومة وهيئاتها ومؤسساتها؛
- مدى سلطة الحكومة في تعيين وعزل محافظي البنوك المركزية، وأعضاء مجالس إدارتها، ومدة ولايتهم، ومعدل استقرارهم في وظائفهم، ومدى تمثيل الحكومة في هذه المجالس؛

¹ حسين كشيتي، إجراءات السياسة النقدية والمالية لتصحيح الاختلالات الاقتصادية الكلية، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة المسيلة، السنة الجامعية 2011-2012 ص 26.

² مخلوف ساقه، مرجع سبق ذكره ص 12.

³ حسين كشيتي، مرجع سبق ذكره ص 26.

⁴ عيسى الزاوي، أثر الإصلاحات الاقتصادية على السياسة النقدية، مذكرة ماجستير في علوم التسيير، جامعة الجزائر، السنة الجامعية 2007 - 2008 ص 33.

○ المكانة الخاصة لهدف المحافظة على استقرار الأسعار وقيمة العملة، كهدف للسياسة النقدية، وما إذا كان هو الهدف الوحيد أم هو الهدف الأول والرئيسي مع أهداف أخرى، ومدى قدرة البنك على تنفيذ ذلك؛

○ مدى خضوع البنك المركزي للمساءلة والمحاسبة.

إن نجاح البنوك المركزية في القيام بوظائفها بشكل جيد يتعلق بهيكلها ونوعية مواردها البشرية، وكذلك بدرجة استقلاليتها ومصادقية سياساتها وإجراءاتها وتوفر قدر كبير من الشفافية.

المبحث الثاني: أهداف السياسة النقدية

باعتبار السياسة النقدية تسعى إلى تحقيق مجموعة من الأهداف، فإنها تعمل على التأثير على بعض المتغيرات للوصول إلى هذه الأهداف، كما أنها تأخذ بعين الاعتبار الحالة الاقتصادية التي تعيشها الدولة، ولهذا سنقوم في هذا المبحث بعرض الأهداف الأولية للسياسة النقدية، والأهداف الوسيطة للسياسة النقدية، والأهداف النهائية للسياسة النقدية.

المطلب الأول: الأهداف الأولية للسياسة النقدية

نظرا لتنوع الأهداف الوسيطة للسياسة النقدية استلزم الأمر تحديد أهداف عملية، وهي متغيرات نقدية يمكن للسلطات النقدية الوصول إليها بصفة جيدة باستخدام أدوات في حوزتها، هذه الأهداف العملية تسمى بالأهداف الأولية، وهي عبارة عن متغيرات تستخدم للتأثير على الأهداف الوسيطة، وتتكون من مجموعتين، هما مجمعات الاحتياطات النقدية وأحوال سوق النقد.

أولا: مجمعات الاحتياطات النقدية

تعرف الاحتياطات النقدية على أنها "الأصول التي يمكن استخدامها في المعاملات، وتكون استخداماتها موازية مع العملة قيد التداول، والاحتياطي النقدي لدى البنوك المركزية، وفيما يخص المجمع الاحتياطي الأكثر فاعلية وسهولة فيبقى الجدول قائما، نظرا لأن هذه الفعالية تتعلق بالتجربة وليس بالتنظير، بالإضافة إلى دور السلطة النقدية".¹

ثانيا: أحوال سوق النقد

ويشير هذا المصطلح إلى مدى تجاوب ومرونة أسواق الائتمان، والنظام المصرفي من حيث قدرة المقترضين وموقفهم من السرعة أو الإبطاء في معدل نمو الائتمان، ومدى سلطة البنوك ومؤسسات الإقراض في فرض أسعار الفائدة وشروط الإقراض الأخرى على المقترضين.²

ومن الواضح أن الهدف الأفضل هنا هو الهدف الذي يؤثر ويتجاوب بسرعة مع تغير الأدوات النقدية المستعملة، ويسهل قيادة الاتجاه المرغوب نحو الأهداف الوسيطة المستعملة.

¹ حسين كشيبي، مرجع سبق ذكره، ص 20.

² محب خلة توفيق، الاقتصاد النقدي والمصرفي، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2011، ص 378.

المطلب الثاني: الأهداف الوسيطة للسياسة النقدية

يقصد بالأهداف الوسيطة للسياسة النقدية المتغيرات النقدية التي من المفروض أن يسمح ضبطها وتنظيمها بلوغ الأهداف النهائية، من خلال التأثير على المتغيرات الوسيطة لعدم قدرة السلطات النقدية التأثير عليها مباشرة.¹

وباعتبار الأهداف الوسيطة مؤشرات يكون تغيرها عاكسا لتغيرات الأهداف النهائية، يستند تحديد الأهداف الوسيطة على الفرضيات التالية:²

- يفترض أن هنالك علاقة وثيقة تربط بين الهدف النهائي والأهداف الوسيطة؛
 - يفترض إعلان هذه الأهداف للجمهور من طرف البنك المركزي، بهذا الإعلان يتخذ الأعوان الاقتصاديون تقديراتهم وسلوكياتهم؛
 - يفترض أن تكون السياسة النقدية في تطبيقها أكثر سهولة عند تحديد هذه الأهداف.
- ويمكن حصر الأهداف الوسيطة للسياسة النقدية فيما يلي:

أولاً: المجمعات النقدية:³

هي عبارة عن مؤشرات لكمية النقود المتداولة والتي تعكس قدرة الأعوان الماليين المقدمين على الإنفاق، وبالنسبة للنقديين فإن تثبيت معدل نمو الكتلة النقدية في مستوى قريب من معدل نمو الإنتاج يعتبر هدف رئيسي للسياسة النقدية لتحقيقه عدة مزايا أهمها:

- تفادي حدوث عدم الاستقرار في جانب عرض النقود؛
- التقليل من الاضطرابات الناجمة عن مصادر غير العرض النقدي،
- ضمان الثبات النسبي لمستوى الأسعار على المدى الطويل.

ثانياً: معدلات الفائدة

تسعى السلطة النقدية أحيانا إلى جعل الوصول إلى معدل فائدة حقيقي هدفا وسيطا للسياسة النقدية، إلا أن هذا الهدف يطرح مشاكل عديدة من بينها طبيعة العلاقة بين معدلات الفائدة طويلة أو قصيرة المدى فقد تبين في الولايات المتحدة الأمريكية أن متغير الدخل مقترن بسعر الفائدة على المدى القصير، يعطي دالة بالغة لاستقرار الطلب على النقود.

¹ نذير ياسين، أثر السياسة المالية والنقدية على البطالة في الجزائر، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، السنة الجامعية 2011-2012، ص20.

² بن الدين محمد امين، مرجع سبق ذكره، ص27.

³ علواني عمر، زروق سيد احمد، أثر السياسة النقدية على النمو الاقتصادي، مذكرة ماستر في العلوم الاقتصادية، جامعة أبي بكر بالفايد، تلمسان، السنة الجامعية 2015-2016، ص8.

والمشكل في اعتماد سعر الفائدة كهدف وسيط للسياسة النقدية، هو أن أسعار الفائدة تتضمن عنصر التوقعات التضخمية وهو ما يعقد دلالة أسعار الفائدة الحقيقية، مما يفقدها أهميتها كمؤشر كما أن التغيرات في سعر الفائدة لا تعكس في الواقع نتائج جهود السياسة النقدية وحدها وإنما أيضا عوامل السوق، ذلك أن معدلات الفائدة تتجه نحو الارتفاع أو الانخفاض تبعا للوضعية التي يمر بها الاقتصاد.¹

ثالثا: سعر الصرف²

إن توازن ميزان المدفوعات الخارجية لا يقع تلقائيا، بل يصبح ضروريا أن تتدخل السلطات النقدية لتنظيم سوق الصرف ويكون تدخل البنك المركزي بطريقتين:

الطريقة الأولى: إما أن يتدخل في السوق من خلال العرض والطلب.

الطريقة الثانية: إما أن ينص البنك المركزي قرارات تخص عمليات هذا السوق.

يبقى أن ضرورة تدخل السلطات النقدية في سوق الصرف تملئها عدة عوامل منها:

- 1- عندما تحدد الدولة لنفسها هدف الدفاع على تعادل الصرف لعمليتها في أسواق الصرف العالمية؛
- 2- لما تكون الدولة تحت معاهدات دولية، كالنظام النقدي الأوروبي مثلا؛
- 3- لما يكون تعادل الصرف يحقق التوازن للمدفوعات الخارجية للدولة.

إن الأهداف الوسيطة تعتبر حلقة وصل واستراتيجية مهمة لا بد منها من أجل الوصول إلى الأهداف النهائية.

المطلب الثالث: الأهداف النهائية للسياسة النقدية

إن من واجب السياسة النقدية أن تقدم مساهمتها في وضع الأهداف العامة للسياسة الاقتصادية، والمتمثلة في النمو الاقتصادي، التشغيل التام، استقرار الأسعار، توازن ميزان المدفوعات، ويطلق على مجمل هذه الأهداف بالرباعي الخيالي، حيث أنه من الصعب جدا تحقيق مجمل هذه الأهداف في نفس الوقت.

¹ مخلوف ساقية، مرجع سبق ذكره، ص23.

² بخراز يعدل فريدة، تقنيات وسياسات التسيير المصرفي، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة الرابعة، الجزائر، 2008، ص154.

أولاً: تحقيق العمالة الكاملة

ونقصد به التشغيل الكامل والاستغلال الأمثل لجميع الموارد الاقتصادية المتاحة في المجتمع، ويعتبر هدف تحقيق التشغيل الكامل والاستغلال الأمثل لجميع الموارد في مقدمة الأهداف النهائية التي تعمل السياسة النقدية على تحقيقها، والتي يتم النص عليها في دساتير بعض الدول كالولايات المتحدة الأمريكية، فعدم استغلال الموارد الاقتصادية أو تعطل بعضها يترتب عليها خسارة لهذا الاقتصاد، وتجدر الإشارة إلى أن هدف تحقيق العمالة الكاملة يعني السماح بمعدل بطالة منخفض قد يتراوح ما بين 3%-5.1¹

ثانياً: تحقيق الاستقرار في المستوى العام للأسعار

تسعى السياسة النقدية لكل دولة إلى تجنب التضخم ومكافحته وفي نفس الوقت علاج احتمال حدوث الكساد أين وجد، وتصبح مهمة السلطة النقدية احتواء تحركات مستوى الأسعار إلى أقل مستوى لها لأن المحافظة على استقرار الأسعار من أهم العوامل التي تؤثر على النشاط الاقتصادي، ويتحقق هذا الهدف من خلال التدخل المستمر من قبل السلطة النقدية للتأثير على تدفق الدخل عن طريق الإدارة الرشيدة والمستمرة لعرض النقود ومراقبة الائتمان المصرفي، والواقع أن لجوء السياسة النقدية لمعالجة مشكل استقرار مستويات الأسعار يعني أن هناك علاقة وطيدة بين عرض النقود ومستوى الأسعار مع ثبات العوامل الأخرى.²

ثالثاً: تحقيق نمو اقتصادي

يعتبر تحقيق معدل نمو اقتصادي مرتفع من الأهداف طويلة الأجل، في حين يعتبر استقرار الأسعار والاستقرار النقدي من الأهداف قصيرة الأجل، والتوفيق بين الهدفين يعتبر أمر صعب خصوصاً في البلدان النامية التي تعاني الكثير من العقبات وبالذات فيما يتعلق بالسياسات الإنتاجية والتجارية وموازن المدفوعات، وتعمل السياسة النقدية على المساهمة في رفع معدلات النمو في البلدان من خلال تحقيق معدل مرتفع للمدخرات والتأثير على معدل الاستثمار في السلع الرأسمالية.³

¹ السيد متولي عبد القادر، اقتصاديات النقود والبنوك، دار الفكر ناشرون وموزعون، الطبعة الأولى، 2010، ص 195.

² مزيان محمد توفيق، بن قنور علي، أثر السياسة النقدية على معدلات النمو الاقتصادي، المركز الجامعي أحمد زبانه، غليزان، ص 3.

³ محمد ضيف الله القطايري، مرجع سبق ذكره، ص ص 21-22.

رابعاً: توازن ميزان المدفوعات

من بين الأدوات المستخدمة لعلاج اختلال ميزان المدفوعات، تغير اتباع سياسة نقدية انكماشية والعمل على تخفيض المعروض النقدي، ويتم ذلك برفع سعر الخصم أو دخول عمليات السوق المفتوحة، يحدث هذا أثراً إيجابياً على ميزان المدفوعات من عدة نواحي:

- تخفيض مستوى الأسعار مما سينعكس إيجاباً على الصادرات؛
- تخفيض القوة الشرائية والسيولة في الدولة فتتخفف الواردات؛
- رفع سعر الفائدة على الأوراق المالية يجذب رؤوس الأموال الأجنبية إلى الدولة مما يساعد على تخفيض العجز.

أما بالنسبة لأثر تغير سعر الصرف على ميزان المدفوعات في حالة وجود عجز فتلجأ الدولة إلى تخفيض قيمة عملتها الخارجية، وبالتالي رفع سعر الصرف الأجنبي وهذا ما يجعل السلعة المستوردة أعلى بالنسبة للمستهلك المحلي، والسلع المصدرة أرخص للمستهلك الأجنبي مما يؤدي إلى زيادة الصادرات وتقليل الواردات.¹

إن نجاح السياسة النقدية يكمن في التوفيق بين مختلف الأهداف سابقة الذكر بما يتماشى مع المتطلبات الاقتصادية والسياسية.

¹ ضيف أحمد، الاقتصاد النقدي وأسواق رأس المال، محاضرات موجهة للطلبة، جامعة البويرة، 2016، ص 53.

المبحث الثالث: أدوات السياسة النقدية

يؤدي البنك المركزي دورا هاما في تحقيق الاستقرار النقدي لأي دولة، بإدارته للسياسة النقدية ومراقبة الائتمان المصرفي، فهو يحتل مكانة مهمة بين مختلف المؤسسات الحكومية، ونظرا لهذه المكانة أناطت له الدولة دور تسيير وتنظيم الكتلة النقدية عن طريق استخدام مختلف أدوات السياسة النقدية، وإدارة الكتلة النقدية بما يتناسب مع الأهداف الاقتصادية المسطرة.

وقد تعدد تصنيف الأدوات المستخدمة من قبل البنك المركزي للتأثير على حجم المعروض النقدي، فالبعض يصنفها إلى أدوات كمية وأخرى كيفية، والبعض الآخر يسميها أدوات مباشرة وأدوات غير مباشرة، لذا سنتعرض في هذا المبحث إلى الأدوات الكمية للسياسة النقدية، وكذا الأدوات الكيفية، والأدوات المباشرة للسياسة النقدية.

المطلب الأول: الأدوات الكمية للسياسة النقدية

تعرف هذه الأدوات بالأدوات الكمية للسياسة النقدية، حيث يقوم البنك المركزي باستخدامها للتأثير على السيولة في البنوك التجارية، وتحقيق الاستقرار النقدي بطريقة تسمح بتحقيق الأهداف الوسيطة للسياسة النقدية ومن بين هذه الأدوات نذكر:

أولاً: معدل إعادة الخصم:

إن بنك إنجلترا هو أول من طور سعر إعادة الخصم كوسيلة للتأثير على الائتمان واستعمل البنك سعر خصمه المعروف باسم "Bak. Rate" لأول مرة سنة 1839.¹

وتم تعريف سعر إعادة الخصم على أنه "سعر الفائدة الذي يعيد به البنك المركزي خصم الأوراق التجارية، التي سبق وأن خصمها البنك التجاري".² ويقصد به كذلك "سعر الفائدة الذي يتقاضاه البنك المركزي، مقابل تقديم القروض وخصم الأوراق التجارية في المدة القصيرة".³

¹ علي سنوسي، محاضرات في النقود والسياسة النقدية، جامعة محمد بوضياف المسيلة، السنة الجامعية 2014-2015 ص 32.

² نفس المرجع، ص 132.

³ عيسى الزاوي، مرجع سبق ذكره، ص 20.

وهناك تعريف آخر "سعر إعادة الخصم هو سعر الفائدة الذي يتقاضاه البنك المركزي من البنوك التجارية، مقابل إعادة خصم ما لديها من كمبيالات وأذونات خزينة مقابل ما يقدمه لها من قروض أو سلف مضمونة بمثل هذه الأوراق".¹

إذن فسعر إعادة الخصم هو بمثابة "الفائدة التي يتقاضاها البنك المركزي، مقابل إقراض البنوك التجارية سيولة تمكنها من أداء وظيفة الائتمان المصرفي في حال تعسر السيولة"

تبرز فعالية معدل إعادة الخصم كونه إجراء غير مباشر للتأثير على عرض الائتمان، فإذا أراد البنك المركزي التوسع في الائتمان، فإنه يلجأ إلى تخفيض نسبة إعادة الخصم، وبالتالي يقلل من تكلفة الاقتراض بالنسبة للبنوك التجارية، فتقوم هذه الأخيرة بدورها بتخفيض سعر خصم السندات، مما يقلل من تكاليف الاقتراض بالنسبة للبنوك وهذا ما يشجع الأفراد على زيادة الاقتراض والعكس صحيح.

وغالبا ما نجد أن سعر إعادة الخصم يعتبر مؤشرا لسعر الفائدة المطبق على قروض البنوك التجارية، مقابل خصم السندات والأوراق التجارية.²

إن سياسة إعادة الخصم تأخذ قدرا من الفعالية في الحالات التالية:³

- مدى اتساع سوق النقد بشكل عام وسوق الخصم بشكل خاص؛
- مستوى النشاط الاقتصادي الموجود عند تغير سعر إعادة الخصم؛
- مدى اعتماد البنوك التجارية على البنك المركزي كمصدر لمواردها النقدية؛
- مدى أهمية معدل الفائدة بالنسبة للنفقات الكلية للعمليات التجارية والصناعية المطلوب تمويلها عن طريق الائتمان المصرفي، وبالتالي يهدف البنك المركزي من خلال هذه التقنية إلى التأثير مباشرة على معدل السيولة بالبنك، كما أن هذه التقنية لا تتعلق بالخصم فحسب بل يمكن أن تخص عمليات تسبيقات مقدمة من طرف البنك المركزي مقابل رهن سندات محفظة أوراق البنوك التجارية.

¹ مخلوف ساقية، مرجع سبق ذكره، ص 30.

² عبد الحق شيوخ، الرقابة على البنوك التجارية، مذكرة ماجستير في القانون، جامعة احمد بوقرة، بومرداس، السنة الجامعية 2009-2010، ص 36.

³ حسين كشيتي، مرجع سبق ذكره ص 36.

ثانياً: سياسة السوق المفتوحة

وتعني عمليات السوق المفتوحة دخول البنك بائعاً أو مشترياً للأوراق المالية الحكومية والخاصة، بهدف زيادة أو تخفيض حجم السيولة المحلية لدى البنوك التجارية للتأثير على مقدرتها في خلق الائتمان بشكل يتناسب مع مستوى النشاط الاقتصادي.¹

وهي كذلك تعني قيام المصرف المركزي بشراء طلب أو بيع عرض بعض الأصول الحقيقية التي يملكها مثل، أذون الخزانة أو السندات الحكومية، أو الأوراق المالية والتجارية، بهدف تحويلها إلى أصول نقدية وامتصاص السيولة أو ضخها في المجتمع ومن ثم زيادة المعروض النقدي أو تقليصه.²

تكمن فعالية سياسة السوق المفتوحة في أن "كينز" يعتبر هذه الأداة أكثر فعالية مقارنة بأدوات السياسة النقدية الأخرى، لأنها تؤثر تأثيراً مباشراً على المعروض النقدي، ومن ثم في حجم الائتمان الذي تمنحه البنوك فهي أداة غير تضخمية، إلا أن استعمال هذه الأداة غير كاف مالم تصاحبه أدوات أخرى خاصة تلك الأدوات المتعلقة بالسياسة المالية، وأن تتمتع الدول بأسواق نقدية ومالية متطورة ومنظمة.³

إن نجاح سياسة السوق المفتوحة يتوقف على وجود أوراق كافية في السوق بدرجة تجعل البنك المركزي يؤثر على السوق في حالة البيع أو الشراء، وفي حالة الانكماش قد لا يتحقق الهدف من ذلك عندما يدخل البنك المركزي السوق مشترياً للسندات، وترتفع السيولة النقدية للبنوك التجارية وترداد مقدرتها الاقتراضية، ومع ذلك فإن الطلب على القروض قد لا يكون كبير للخروج من ظروف الانكماش بسبب حالة التشاؤم التي تسود رجال الأعمال، كما أن انخفاض أسعار الفائدة لا يعتبر عاملاً محفزاً للاستثمار عندما تكون معدلات الأرباح فيها منخفضة، وعندما يسود التفاؤل السوق المفتوحة فإن التأثير المعنوي لبيع البنك المركزي لأوراقه المالية لا يتحقق على أي سياسة انكماشية.⁴

¹ هيل عجمي جميل الجناي وآخرون، النقود والمصارف والنظرية النقدية، الطبعة الأولى، 2009، دار وائل للنشر، ص 264.

² السيد متولي عبد القادر، مرجع سبق ذكره، ص 193.

³ سارة زعباط، دور البنك المركزي في الرقابة على الائتمان المصرفي، مذكرة ماستر في علوم التسيير، المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف، ميله، السنة الجامعية 2012-2013، ص-ص 135-136.

⁴ حسين كشيتي، مرجع سبق ذكره، ص 35.

ويذكر أن استخدام سياسة السوق المفتوحة في البلدان النامية لاتزال محدودة بسبب ضيق أسواق الأوراق المالية في بعض هذه البلدان وانعدامها في البعض الآخر، لذا يتم الاستعانة ببعض الأدوات الأخرى كسياسة الاحتياطي القانوني، وسياسة سعر الخصم.¹

ثالثاً: الاحتياطي الاجباري

معنى ذلك التزام البنوك التجارية بالاحتفاظ بنسبة معينة من أصولها النقدية وودائعها كرسيد دائم لدى البنك المركزي.²

يستخدم البنك المركزي هذه السياسة أيضاً للتحكم في العرض النقدي، فعندما يكون هدف السياسة النقدية الحد من حجم الائتمان، يلجأ البنك المركزي إلى الضغط على حجم الودائع المتاحة لدى البنوك، وذلك بالرفع من نسبة الاحتياطي القانوني الواجب الاحتفاظ به لدى البنك المركزي، وعلى العكس تخفض هذه النسبة عندما يكون الهدف تشجيع التوزيع في الائتمان وزيادة العرض النقدي.³

قد لا يكون لهذه الأداة في أوقات الانكماش مآلها من فاعلية في أوقات التضخم، وذلك نظراً لأن تخفيض الاحتياطي النقدي وزيادة مقدرة البنوك على منح الائتمان قد لا يقابله طلب متكافئ على القروض والسلفيات ويكون من نتيجة ذلك وجود طاقة تمويلية عاطلة لدى البنوك، وبالتالي فإن خفض نسبة الاحتياطي وإتاحة المزيد من الأرصدة النقدية للبنوك التجارية لن يضيف جديداً إلى قدرتها لأن مشكلتها الرئيسية تتمثل في توافر فائض غير مستغل لديها، لذلك فإنه يلزم في أوقات الكساد أن يصاحب هذه السياسة إجراء آخر يزيد من طلب الأفراد على النقود.⁴

ومع ذلك فإن نجاح استعمال هذه الوسيلة في الأقطار النامية أمر مشكوك فيه إذا كانت المصارف التجارية تحتفظ باحتياطات نقدية كبيرة تؤهلها للاستمرار في التوسع في عملياتها الائتمانية والمالية، حتى مع رفع الاحتياطي القانوني أو إذا كانت الحدود العليا لنسبة الاحتياطي القانوني مبينة من قبل القوانين المصرفية المعمول بها أو عندما تتغذى المصارف التجارية في الداخل مما وظفته في

¹ محمد ضيف الله القطاري، مرجع سبق ذكره، ص31.

² أنس البكري، مرجع سبق ذكره، ص189.

³ رحيم حسين، الاقتصاد المصرفي، دار بهاء للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى 2008، ص 113.

⁴ محب خلة توفيق، مرجع سبق ذكره، ص328.

الأسواق النقدية والمالية العالمية، ففي جميع هذه الحالات تكون فعالية رفع نسبة الاحتياطي القانوني في التأثير على حجم الائتمان المصرفي محدودة.¹

يمكن القول إن سياسة الاحتياطي الاجباري أكثر فعالية من سياسة السوق المفتوحة، نظرا لأن أثر تغيير سياسة الاحتياطي الاجباري هو أثر مباشر وفوري في حين تحتاج سياسة السوق المفتوحة وقتا أكثر لتحقيق الأهداف المرجوة، كما أن هذه الأخيرة أكثر فعالية من سياسة إعادة الخصم، لأنها أداة غير تضخمية إلا أن البنك المركزي لا يستطيع الاستغناء عن أي من الأدوات الثلاث السابقة من أجل تحقيق أهدافه.

المطلب الثاني: الأدوات الكيفية للسياسة النقدية

يستخدم البنك المركزي هذا النوع من الأدوات للتأثير على اتجاه الائتمان، وكذا الحد من حرية ممارسة المؤسسات المالية لبعض الأنشطة، وتتمثل هذه الأدوات فيما يلي:

أولاً: سياسة تأطير القروض

بموجب هذا النوع من الأدوات تقوم السلطات النقدية بتحديد سقف لتطور القروض التي تمنحها البنوك التجارية بطريقة إدارية مباشرة على أساس نسب محددة على مدار السنة، ومثال على ذلك منع تجاوز مجموع القروض الممنوحة نسبة محددة، وفي حالة تجاوز منح القروض النسبة المحددة تعاقب البنوك التجارية، ويتولى البنك المركزي وضع الإجراءات اللازمة لذلك،

يعتمد هذا الأسلوب بغرض التأثير على توزيع القروض في صالح القطاعات المهمة والحيوية بالنسبة للتنمية أو تلك التي تحتاج الى قروض معتبرة.²

لقد استخدمت هذه الأداة من قبل الدول المتقدمة في فترة من الفترات لتحقيق أغراض محددة، ولم يبدأ التخلي عنها في العديد منها إلا في السنوات القليلة الماضية.

أما الدول النامية فقد استخدمتها كإحدى الوسائل الفعالة في التأثير على النشاط الاقتصادي أو تحقيق بعض أهداف السياسة النقدية، وقد كان الاعتماد على هذه الأداة في هذه الدول نابعا أساسا من الرغبة في التأثير على توزيع القروض إلى القطاعات التي كانت تعتبرها أكثر حيوية بالنسبة للتنمية

¹ عبد الله ولد محمد ولد المختار، دور السياسة النقدية في محاربة التضخم، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر 03، السنة الجامعية 2010-2011، ص 52.

² معيزي قويدر، فعالية السياسة النقدية في تحقيق التوازن الاقتصادي، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، السنة الجامعية 2007-2008، ص 143.

التي تتطلب موارد كبيرة، لم يكن أغلبها قادرا على توفيرها، وقد كان التمييز يتم عادة بين القروض الموجهة للقطاع العام والقروض الموجهة للقطاع الخاص.¹

ثانيا: السياسة الانتقائية للقروض

تتضمن الرقابة النوعية الانتقائية تعاملًا مباشرًا بين البنك المركزي والبنوك التجارية في مراقبة الائتمان، وتوجيه الموارد نحو قطاع دون قطاع أو على حساب قطاع، فالسياسة الانتقائية تستهدف التأثير في وفرة الائتمان المصرفي وكلفته وجهته بالنسبة لأنواع معينة من الاستثمارات أو لتسهيل نقل الموارد المالية من قطاع إلى قطاع،²

بمقتضى هذه السياسة يطلب البنك المركزي من البنوك التجارية أن تحتفظ لديه (بخلاف الاحتياطي القانوني) بنسبة معينة من أرصدها على شكل ودائع مجمدة حتى يفرج عنها بواسطة السلطات النقدية في الدولة مقابل فائدة معينة.³

ثالثا: سياسة معدل الفائدة

ويتم ذلك عن طريق تحديد أسعار الفائدة التي يجب على البنوك التجارية أن تطبقها سواء بالنسبة لأنواع القروض التي تقوم بمنحها لمختلف القطاعات الاقتصادية، أو بالنسبة للفوائد التي تدفعها لربائنها على مختلف أنواع الودائع التي يقومون بوضعها لدى هذه البنوك، وغالبا ما يتم تحديد هذه الأنواع من أسعار الفائدة من طرف السلطات العمومية ولا يكون البنك المركزي إلا عبارة عن وسيط للتبليغ، كما أنه غالبا ما تظل هذه الأسعار ثابتة عند مستويات دنيا لفترة طويلة بالرغم من أنها تكون سالبة بالقيم الحقيقية وتستعمل ضوابط أسعار الفائدة بشكل كبير في الدول التي لا تسود فيها حرية السوق، وتتبع عادة التخطيط المركزي في إدارة اقتصادها.⁴

ونشير إلى أن الرقابة الكيفية تتمثل في عدد من الإجراءات التي تستهدف التمييز بين الأنواع المختلفة من القروض على أساس ما تقره السلطات النقدية من أولويات.

¹ فؤاد مطاطلة، النظام المالي وإصلاح أدوات السياسة النقدية، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، السنة الجامعية 1996-1997، ص 70.

² بن الدين محمد امين، مرجع سبق ذكره، ص 21.

³ رشاد العصار، رياض الحلبي، النقود والبنوك، الطبعة الأولى، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان 2010، ص 158.

⁴ فؤاد مطاطلة، مرجع سبق ذكره، ص 73م.

المطلب الثالث: الأدوات المباشرة للسياسة النقدية

نظرا لأن السياسة النقدية تواجه عدة صعوبات عند استخدامها للأدوات سابقة الذكر في مراقبتها للمعروض النقدي أثناء التوسع والانكماش النقدي، فإنها تلجأ إلى الأدوات المباشرة لمواجهة هذه المشاكل، إذ أن لهذه الأدوات فعالية لا بأس بها في مجال الرقابة.

أولا: الاقتناع الادبي

يعتمد هذا الأسلوب على ما يتمتع به البنك المركزي من مركز أدبي نتيجة لما يؤديه من دور في خدمة الاقتصاد الوطني والصالح العام دون أي اعتبارات خاصة.¹

ويلجأ البنك المركزي إلى وسيلة الاقتناع الأدبي بغرض توجيه أنشطة البنوك التجارية وفقا للأهداف التي يرغب البنك المركزي في تحقيقها، حيث أن زيادة حجم الائتمان عن مستواه الطبيعي يجعل تدخل البنك المركزي أمرا ضروريا من خلال محاولة إقناعها بضرورة تخفيض حجم الائتمان، وعادة ما تلتزم البنوك التجارية بتعليمات البنك المركزي باعتباره بنك البنوك.²

ثانيا: إصدار التعليمات والتوجيهات

يصدر البنك المركزي تعليمات مباشرة إلى البنوك التجارية والمؤسسات المالية لتوجيهها نحو السياسة المرغوبة، من خلال حجم الائتمان ونوعه، كأن يأمر باستخدام جزء من الأصول المالية للبنوك التجارية في شراء السندات الحكومية، أو إقراضها للمشروعات الاستثمارية طويلة الأجل، أو بعدم استخدامها في تمويل الصناعات الاستهلاكية أو التبذيرية، وقد اعتمدت بريطانيا هذه الوسيلة سنة 1903، عندما أصدرت تعليمات للبنوك التجارية بعدم اقراض الشركات التي تقوم بعمليات تمويل الشراء بالتقسيط وأن تخفض الأنواع الأخرى من القروض.³

¹ حسن أحمد عبد الرحيم، اقتصاديات النقود والبنوك، مؤسسة طيبة للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، 2008، ص103.

² أحمد محمد صالح الجلال، دور السياسات النقدية والمالية في مكافحة التضخم في البلدان النامية، مذكرة ماجستير في علوم التدبير، جامعة الجزائر، السنة الجامعية 2005-2006، صص 63-64.

³ جمال بن دعاس، السياسة النقدية في النظامين الإسلامي والوضعي، مذكرة ماجستير في العلوم الاجتماعية والعلوم الإسلامية، جامعة الحاج لخضر باتنة، السنة الجامعية 2004-2005، ص131.

ثالثاً: الإعلام

يقوم البنك المركزي بنشر بيانات صحيحة عن حالة الاقتصاد الوطني وما يناسبه من سياسة معينة للائتمان المصرفي ووضعها أمام الجمهور، وذلك بهدف كسب ثقة الرأي العام والبنوك التجارية من أجل إقناعهم بمساندة ودعم السياسة النقدية التي يقرها البنك المركزي في التوجيه والرقابة على الائتمان، ويرتبط نجاح هذا الأسلوب بدرجة التقدم الاقتصادي والوعي المصرفي بحيث يعتبر أكثر نجاحاً في الدول المتقدمة عنه في الدول النامية.¹

رابعاً: الإجراءات العقابية

إذا لم تنتهج المصارف السياسة الملائمة كما حددتها السلطات النقدية، يلجأ البنك المركزي لفرض عقوبات عليها، ومن هذه العقوبات رفض عملية إعادة الخصم لهذه البنوك، ورفض إمدادها بالاحتياطات النقدية في حالة تجاوز قروضها الحدود العليا المقررة للإقراض.²

إن نجاح هذه الأساليب يتوقف على حسن استخدام البنك المركزي لها، وذلك من ناحية الوقت المناسب لتنفيذها، وكذا التنسيق والمساعدة من طرف الأجهزة المشرفة على تحقيق السياسة الاقتصادية الكلية.

¹ محمد ضيف الله القطايري، مرجع سبق ذكره، ص34.

² جمال بن دعاس، مرجع سابق ص132.

خلاصة الفصل:

من خلال هذا الفصل استنتجنا أن السياسة النقدية عبارة عن مجموعة من الإجراءات التي تتخذها الدولة بهدف تحقيق أهداف خاصة بالتنمية الاقتصادية، مستخدمة في ذلك التحكم في الكتلة النقدية والتوسع النقدي.

فهذه السياسة إنما جاءت لتحقيق الاستقرار الاقتصادي للمجتمع ككل والتحكم في التقلبات السعرية (أسعار الصرف وأسعار الفائدة) وكذا محاولة الوصول إلى التشغيل الكامل وتحقيق نمو اقتصادي مستمر والتقليل من معدلات البطالة.

ومن أجل التوصل إلى تحقيق الأهداف سألنا الذكر وجدت سلطة خاصة تعمل على تحقيقها وهذه السلطة تتمثل في البنك المركزي الذي يعد السلطة النقدية في معظم دول العالم، وهو المسؤول الأول والأخير عن صياغة وتنفيذ السياسة النقدية عن طريق أدوات وأساليب من أجل بلوغ أهداف معينة ومحددة كما ذكرنا سابقاً هي أهداف أولية وسطية ونهائية.

ومن الواجب توفر مؤشرات استقلالية نحدد من خلالها مدى استقلالية البنك المركزي والتي تعد ضرورية لقيامه بدوره على أكمل وجه وتساهم في تحقيق تقدم اقتصادي.

وبالرغم من فعالية ونجاعة معظم أدوات السياسة النقدية وسرعتها في معالجة المشاكل الاقتصادية إلا أن هناك بعض التغيرات التي تطرأ عليها جراء تأثرها بعدة عوامل مهمة، وهذا ما سنتطرق إليه في الفصل المقبل.

الفصل الثالث

تأثير تقلبات أسعار النفط على السياسة النقدية في الجزائر

الفترة (2000-2016)

الفصل الثالث: تأثير تقلبات أسعار النفط على السياسة النقدية في الجزائر الفترة (2000 إلى 2016)

تمهيد:

إن تبني سياسة نقدية صارمة يؤدي بلا شك إلى تفعيل أدواتها بشكل جيد وتوجيهها بنحو يضبط فائض السيولة ويتحكم في الكتلة النقدية المتداولة داخل اقتصاد البلد، كما ترتبط نسبة هذا التحكم بدرجة التقدم الاقتصادي للدولة والذي يحدد قدرة السياسة النقدية على التأثير في المتغيرات الاقتصادية الكلية.

وبالنظر إلى حالة الجزائر فنجد أنها استخدمت عدة أدوات مباشرة وغير مباشرة في فترات مختلفة، كمعدل الخصم والاحتياطي الاجباري، ومعدل الفائدة وذلك حسب احتياجات الاقتصاد وخدمة لأهدافه.

إلا أن السياسة النقدية تتأثر وتتطور وقد تختل نتيجة تدخل عدة عوامل، خصوصا في بلد نامي كالجزائر اقتصاده ريعي بالدرجة الأولى، يتميز باعتماده الكبير على عائدات النفط كمصدر رئيسي لتمويل الاقتصاد الوطني، ومما لا شك فيه أن هناك انعكاسات تظهر على السياسة النقدية المتبعة في الجزائر نتيجة انخفاض وارتفاع أسعار النفط، وذلك كما أسلفنا أن الاقتصاد الجزائري يعتمد على عائدات النفط بشكل أساسي.

لذا سيتم في هذا الفصل دراسة تطورات أسعار النفط والسياسة النقدية في الجزائر وكذا تطور أدواتها، كما سيتم التطرق إلى تطورات الكتلة النقدية، وسنتعرض إلى تطورات سعر الصرف واحتياطي الصرف في الجزائر وذلك خلال فترة الدراسة، وسنحرص على تبيان تأثير التقلبات في أسعار النفط على متغيرات السياسة النقدية.

الفصل الثالث: تأثير تقلبات أسعار النفط على السياسة النقدية في الجزائر الفترة (2000 إلى 2016)

المبحث الأول: تطور أسعار النفط والسياسة النقدية في الجزائر للفترة (2000 إلى 2016)

ظهرت وتطورت السياسة النقدية في الجزائر بظهور قانون النقد والقرض 10/90 والذي أعطاه أهمية حقيقية، حيث أصبحت سياسة لها أدواتها وأهدافها ودورها في الاقتصاد الجزائري تؤثر وتتأثر بمتغيراته.

ويعتبر النفط مورد هام في الاقتصاد الجزائري لذا فلا شك أن تطورات أسعاره أو تقلباتها لها انعكاسات وآثار عليه، ففي هذا المبحث سيتم دراسة وتحليل تطورات كل من السياسة النقدية وأسعار النفط، أسعار الصرف واحتياطي الصرف في الجزائر، كما سيتم التطرق إلى أهم الإصلاحات النقدية في الجزائر.

وبهدف توضيح مختلف التطورات سالفة الذكر سيتم الاستعانة بالجدول التالي:

الجدول رقم (02): جدول إحصائي لمجموع متغيرات نموذج الدراسة

Statistics

	PP	M2	R1	R2	E1	E2
N Valid	17	17	17	17	17	17
Missing	0	0	0	0	0	0
Mean	65,4753	7,3994E3	4,3529	7,9706	79,3713	1,0773E2
Std. Deviation	3,19826E1	4,22132E3	,72381	3,07317	1,19909E1	6,61217E1
Minimum	24,77	2022,50	4,00	3,00	66,83	11,90
Maximum	112,92	1,38E4	6,00	12,00	110,53	194,01

المصدر: مخرجات برنامج spss

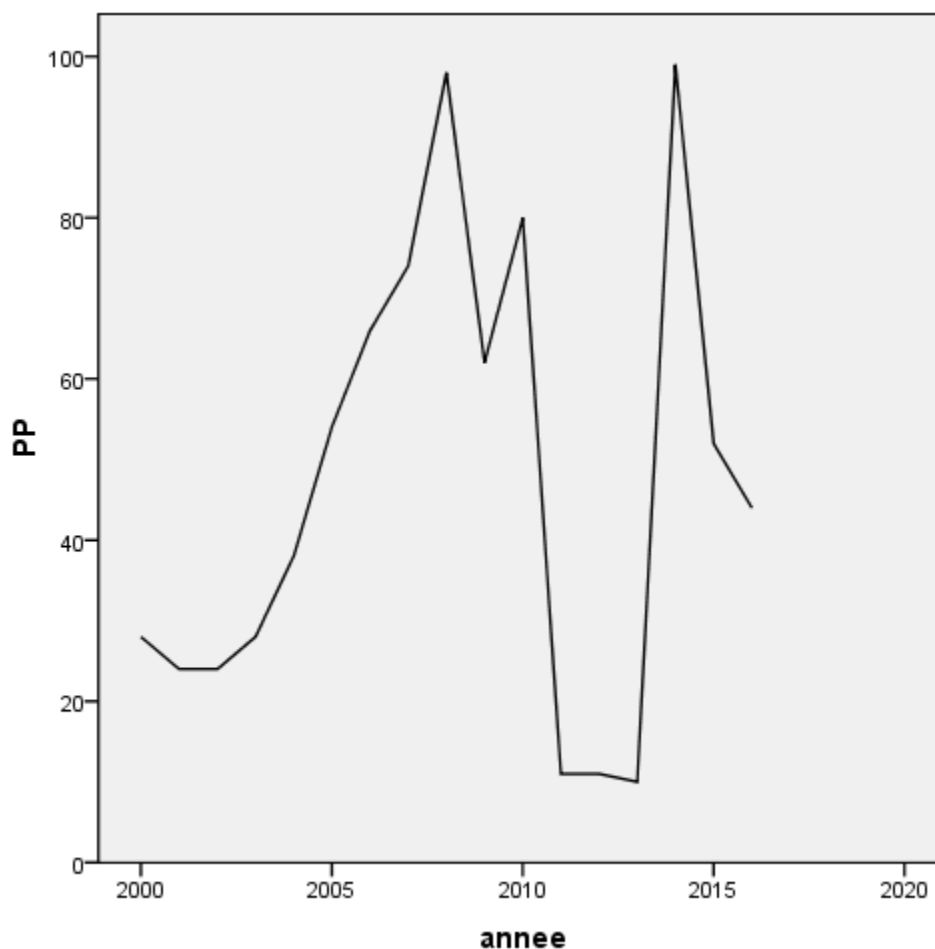
الفصل الثالث: تأثير تقلبات أسعار النفط على السياسة النقدية في الجزائر الفترة (2000 إلى 2016)

المطلب الأول: تطورات أسعار النفط في الجزائر للفترة (2000 إلى 2016)

في الشكل أدناه يتم توضيح تطورات أسعار النفط في الجزائر خلال فترة الدراسة (2000 إلى 2016)، وذلك بمختلف تقلباتها ما بين ارتفاع وانخفاض.

الشكل رقم (02): منحنى تطورات سعر النفط في الجزائر (2000 إلى 2016)

الوحدة: بالدولار للبرميل الواحد



المصدر: مخرجات برنامج spss

الفصل الثالث: تأثير تقلبات أسعار النفط على السياسة النقدية في الجزائر الفترة (2000 إلى 2016)

يلاحظ من الشكل أعلاه تطورات أسعار النفط خلال السنوات من 2000 إلى غاية سنة 2016، وقد كانت هذه التطورات في تذبذب دائم ما بين ارتفاع وانخفاض، حيث بلغ سعر النفط في السنة الأولى وهي سنة 2000 ما يعادل 28.77 دولار للبرميل الواحد، وبالرجوع إلى الجدول رقم (02) أعلاه وفي العمود الثاني يسارا نجد أن أدنى قيمة للأسعار هي 25 دولار للبرميل في سنة 2002، وبالمقابل فإن أعلى قيمة هي 113 دولار للبرميل سنة 2011، وكذا فإن متوسط أسعار النفط خلال فترة الدراسة قد بلغ 65.46 دولار للبرميل الواحد، خلال السنة الأولى، وبالرجوع إلى نفس العمود في الجدول أعلاه نجد أن الانحراف المعياري قد بلغ 31.966، أما عن معامل الاختلاف فهو كما يلي: $\text{Std. /MEAN} = 31.966/65.46$ Déviation وبالتالي $\text{CV} = 0.48$ مما يدل على أن هذه السلسلة متجانسة.

ولعل من أسباب هذه التذبذبات في أسعار النفط ما يلي:¹

1- أسباب الارتفاع: يمكن إجمالها فيما يلي:

- الاضطرابات العرقية والقبلية في نيجيريا التي حجت جزءا كبيرا من إمداداتها على السوق النفطية، مما أدى إلى ارتفاع الأسعار؛
- برودة الطقس في الدول المستهلكة الرئيسية أدى إلى زيادة الطلب على المنتجات النفطية، مما دعم الارتفاع
- الحاصل في أسعار النفط؛
- ارتفاع الطلب العالمي على النفط بسبب ارتفاع معدلات النمو التي شهدتها بعض بلدان العالم على غرار الهند و الصين؛
- المخاوف المتزايدة من حدوث نقص في الامدادات النفطية بسبب التوتر المتزايد في منطقة الشرق الأوسط؛
- تخفيض الأوبك لحصصها الإنتاجية على مدى 3 سنوات ساهم في هذا الارتفاع عند مستويات قياسية.

¹ عماد سالم محمد أبو ميري، العوامل التي أثرت على تقلبات أسعار النفط العالمية وآثارها على اقتصاديات دول مجلس التعاون الخليجي خلال فترة 2000-2014، جامعة الدول العربية، القاهرة 2016، ص 126-128.

الفصل الثالث: تأثير تقلبات أسعار النفط على السياسة النقدية في الجزائر الفترة (2000 إلى 2016)

2- أسباب الانخفاض: وتتمثل فيما يلي:

- أسباب سياسية متعلقة باتفاق منتجي النفط الكبار على معاقبة كل من روسيا وإيران؛
- زيادة العرض النفطي من قبل الولايات المتحدة المتأنية أساسا من النفط الصخري أدى إلى تراجع الأسعار؛
- الوضع المتوتر الخفي بين المنتجين والمستهلكين حول تحديد أسعار النفط؛
- لجوء الدول الخليجية الأعضاء في منظمة الأوبك إلى خفض الامدادات النفطية ضمن سياسة المنظمة في نفس الوقت استمرت دول خارج الأوبك في الإنتاج وبنفس الكمية.

المطلب الثاني: واقع تطورات السياسة النقدية في الجزائر خلال الفترة (2000 إلى 2016)

سيتم في هذا المطلب تحليل تطورات الكتلة النقدية وبعض أهم أدوات السياسة النقدية (معدل إعادة الخصم، معدل الاحتياطي الاجباري)؛ بالإضافة إلى ذكر الأدوات الحديثة المستخدمة في الجزائر (آلية استرجاع السيولة، التسهيل الخاص بالوديعة المغلة للفائدة).

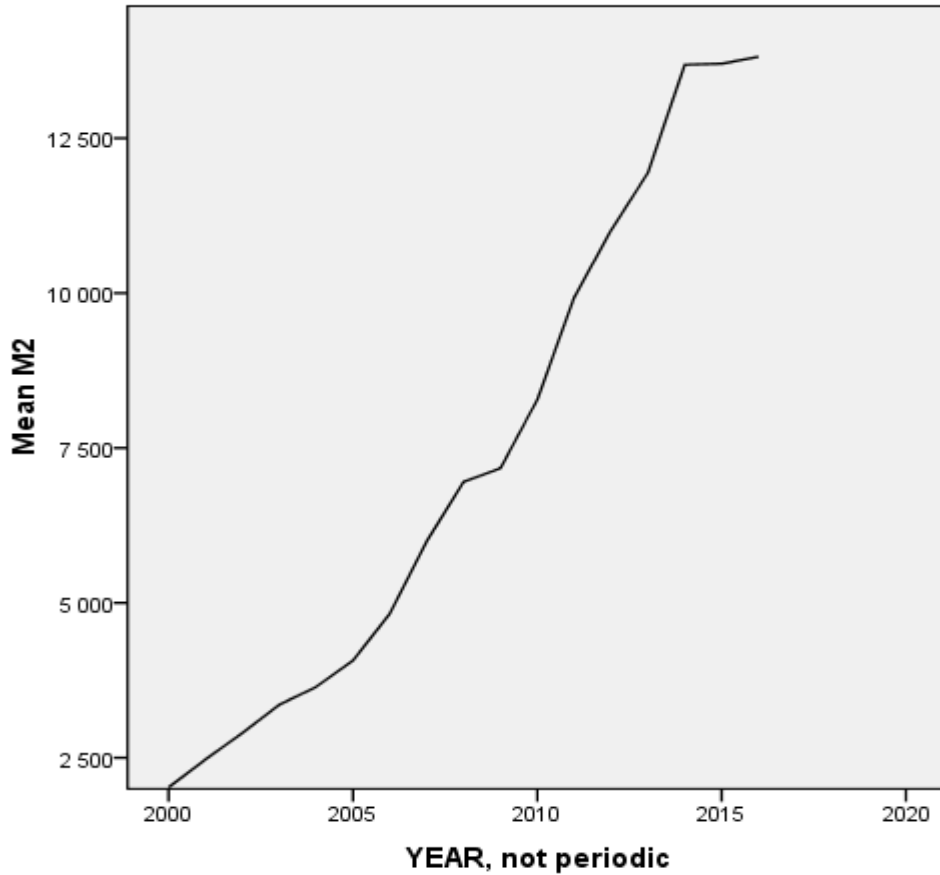
أولا: تطورات الكتلة النقدية في الجزائر خلال الفترة (2000 إلى 2016)

في الشكل أدناه يتم توضيح تطورات الكتلة النقدية في الجزائر خلال فترة الدراسة:

الفصل الثالث: تأثير تقلبات أسعار النفط على السياسة النقدية في الجزائر الفترة (2000 إلى 2016)

الشكل رقم (03): منحنى تطورات الكتلة النقدية في الجزائر (2000 إلى 2016)

الوحدة: مليار دينار



المصدر: مخرجات برنامج SPSS

يلاحظ من الشكل البياني أعلاه مختلف تطورات الكتلة النقدية في الجزائر خلال الفترة 2000 إلى 2016، حيث بلغ حجم الكتلة النقدية في السنة الأولى ما يعادل 2022.5 مليار دينار، واستمر بعد هذا في الارتفاع طوال السنوات الموالية إلى غاية سنة 2008، ولعل من بين أهم أسباب التزايد في حجم الكتلة النقدية خلال هذه السنوات ما يلي:

الفصل الثالث: تأثير تقلبات أسعار النفط على السياسة النقدية في الجزائر الفترة (2000 إلى 2016)

- المشاريع التي أقرتها الدولة في إطار برنامج الإنعاش الاقتصادي؛
- ارتفاع حجم القروض المقدمة للاقتصاد؛
- ارتفاع مداخل النفط بسبب ارتفاع أسعاره في تلك الفترة؛

أما في سنة 2009 فقد استمر حجم الكتلة النقدية في الارتفاع ولكن بنسبة متدنية، ويعزى ذلك إلى الأوضاع الخارجية والتي من أهمها الأزمة المالية العالمية، بالإضافة إلى أسباب داخلية أهمها تقلص حجم الودائع تحت الطلب والإصدار النقدي غير المبرر أي بدون مقابلات للكتلة النقدية، مما أثر على قدرة البنوك التجارية على خلق الودائع، واستمر هذا الارتفاع لكن بوتيرة عالية ليشهد سنة 2014 إلى سنة 2016 حالة شبه الثبات، ويرجع ذلك إلى انخفاض عائدات النفط في تلك الفترة.

وبالرجوع إلى معطيات الجدول رقم(02) أعلاه نلاحظ أن أدنى قيمة لحجم الكتلة النقدية هي 2022 مليار دج، بينما كانت أعلى قيمة للكتلة النقدية 13816 مليار دج، أما متوسط حجم الكتلة النقدية فهو 7399.25 مليار دج، والانحراف المعياري هو 4221، ومن خلال ذلك نجد أن معامل الاختلاف يساوي 0.57 وهو ما يدل على أن سلسلة حجم الكتلة النقدية الجزائري غير متجانسة أي أنه تزايد بنسب متباينة خلال سنوات 2000 إلى 2016.

ثانيا: أدوات السياسة النقدية في الجزائر للفترة (2000 إلى 2016).

في هذا الجزء سيتم تحليل بعض أدوات السياسة النقدية المتمثلة فيما يلي:

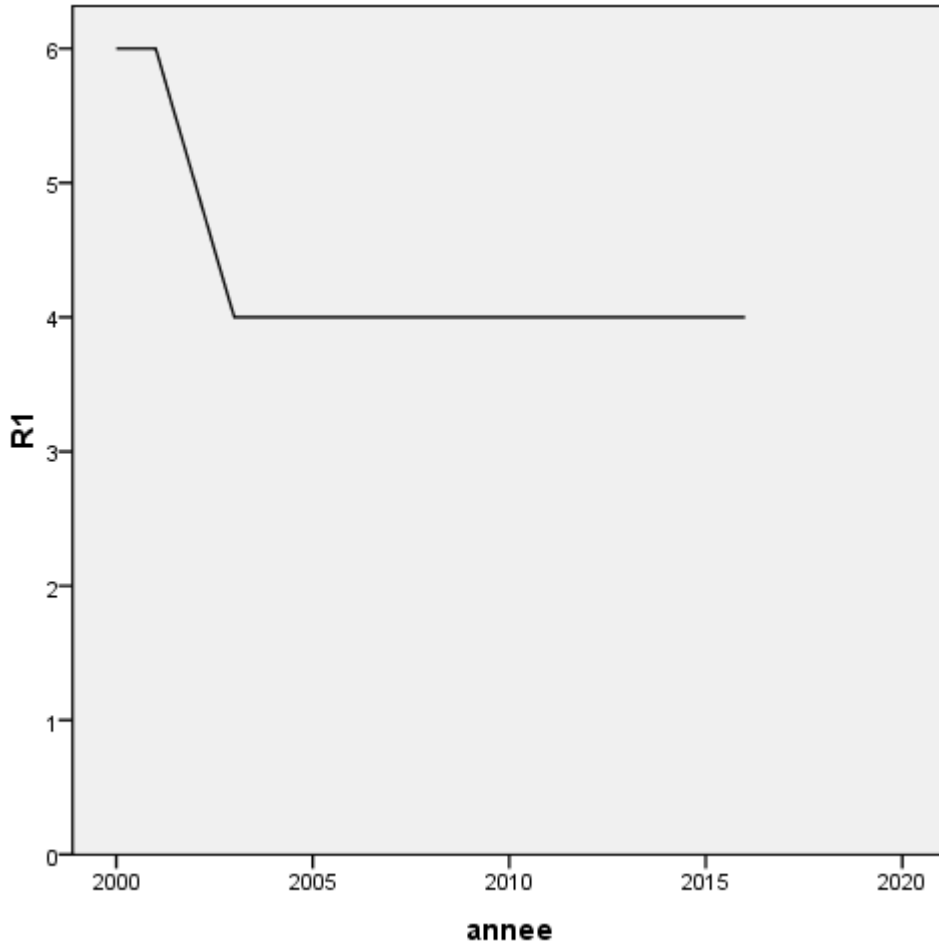
1- معدل إعادة الخصم

يتم التطرق إليه فيما يلي:

الفصل الثالث: تأثير تقلبات أسعار النفط على السياسة النقدية في الجزائر الفترة (2000 إلى 2016)

الشكل رقم (04): منحنى تطورات معدل إعادة الخصم في الجزائر (2000 إلى 2016)

الوحدة: نسب مئوية



المصدر: مخرجات برنامج SPSS

من خلال المنحنى أعلاه نلاحظ أن معدل إعادة الخصم في انخفاض مستمر، حيث قدر بنسبة 6% سنة 2000 لينخفض إلى 5.5% سنة 2002، وذلك راجع إلى الوضعية المريحة والجيدة في سيولة البنوك التجارية التي استغنت عن إعادة التمويل من بنك الجزائر، واستمر هذا الانخفاض ليصل إلى 4.5% سنة 2003، ثم إلى 4% سنة 2004 ليبقى ثابتا إلى غاية أكتوبر 2016 بحيث كان يقدر ب 3.5%.

الفصل الثالث: تأثير تقلبات أسعار النفط على السياسة النقدية في الجزائر الفترة (2000 إلى 2016)

وبالرجوع إلى الجدول رقم(02) أعلاه وفي العمود الرابع يسار نجد أن أدنى نسبة بلغها معدل إعادة الخصم، هي بالتقريب 4%، أما أقصى نسبة له فهي 6%، أما متوسط معدلات إعادة الخصم فهو 4.3529، والانحراف المعياري هو 0.72381، فمن خلال هذين الأخيرين نجد أن معامل الاختلاف CV هو =0.16 وهو رقم أقل من 0.5 وبالتالي هذا يدل على تجانس هذه السلسلة أي أن معدل إعادة الخصم متناقص بنفس النسبة.

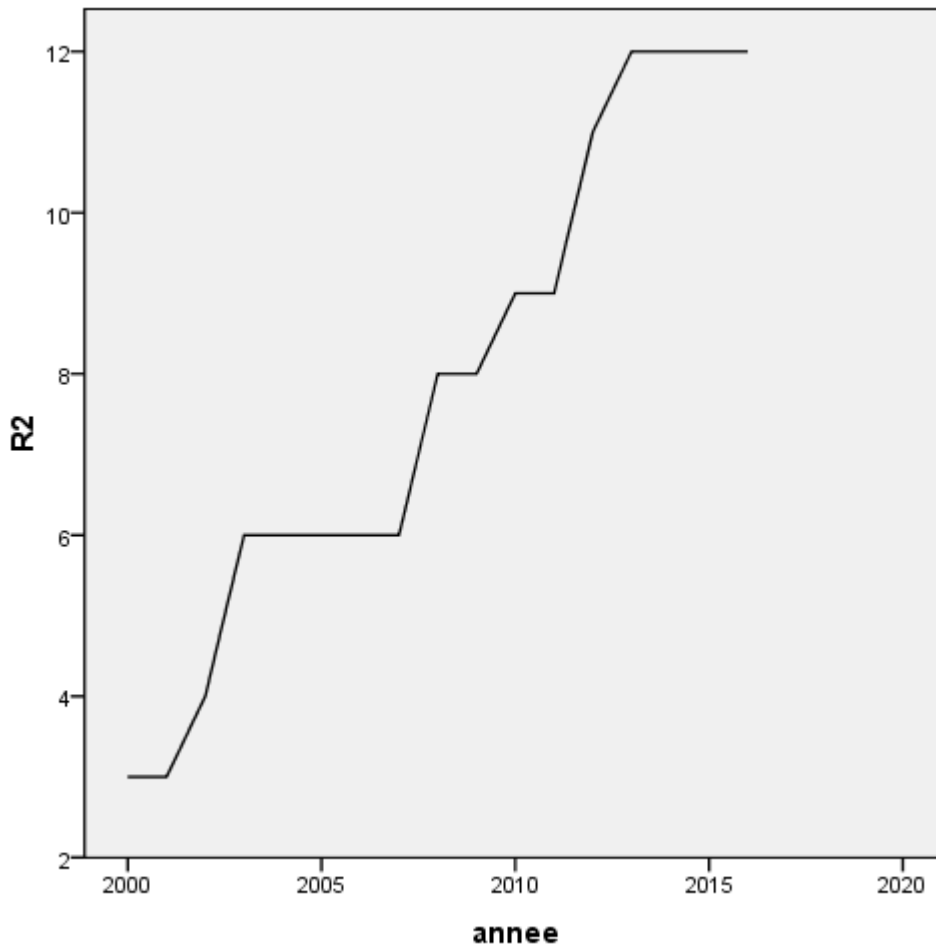
2- نسبة الاحتياطي الاجباري

يتم التطرق إليه في الشكل الموالي:

الشكل رقم(05): منحنى تطورات نسبة الاحتياطي الاجباري في الجزائر(2000إلى2016)

الوحدة: نسب مئوية

الفصل الثالث: تأثير تقلبات أسعار النفط على السياسة النقدية في الجزائر الفترة (2000 إلى 2016)



المصدر: مخرجات برنامج SPSS

فرضت الدولة الجزائرية نسبة الاحتياطي الاجباري بموجب قانون النقد والقرض 90-10، والذي حدد صلاحية الدولة بفرض نسبة احتياطي اجباري لا تتعدى 28% إلا في حالات الضرورة المنصوص عليها في قانون النقد والقرض، فمن خلال الجدول أعلاه نلاحظ أنها لم تتجاوز هذه النسبة طيلة سنوات 2001 إلى 2016 حيث قدرت بـ 3% سنة 2001، وتواصل هذه النسبة ارتفاعها المستمر لتسجل أعلى قيمة لها وهي 12% خلال السنوات من 2013 إلى غاية 2016.

وبالرجوع إلى الجدول رقم (02) أعلاه نجد أن أدنى قيمة لنسبة الاحتياطي الاجباري هي 3% سنة 2000، أما أعلى نسبة فقد بلغت 12% سنة 2015، وقد بلغ متوسط نسبة الاحتياطي الاجباري 7.9706، أما

الانحراف المعياري فهو 3.07317، وبالتالي فإن معامل الاختلاف هو حاصل قسمة الانحراف المعياري على متوسط النسب أي أنه يساوي 0.3 وهو ما يدل على أن سلسلة نسب الاحتياطي الاجباري متجانسة أي أنها تتزايد بنفس الوتيرة.

3- آلية استرجاع السيولة:

تعتبر هذه الأداة إحدى التقنيات التي استخدمها بنك الجزائر بأسلوب سحب فائض السيولة، والتي دخلت حيز التنفيذ منذ شهر أبريل 2002، والتي هي عبارة عن إيداع طوعي واختياري لفائض الودائع لدى بنك الجزائر، حيث تعتمد هذه الآلية على قيام بنك الجزائر باستدعاء البنوك التجارية المشكلة للجهاز المصرفي، لوضع حجم سيولتها على شكل ودائع لمدة 24 ساعة، أو لأجل مقابل حصولها على معدل فائدة ثابت يحسب على أساس فترة الاستحقاق $(n / 360)$ ، وذلك عبر مشاركتها في مناقصة يعلنها بنك الجزائر.¹

4- التسهيلات الخاصة بالوديعة المغلة للفائدة:

تم إدخال هذه الأداة سنة 2005 وهي تقنية تسمح للبنوك بإنجاز ودائع 24 سا/ 24 سا لدى بنك الجزائر، وذلك في شكل قرض تمنحه البنوك التجارية لدى بنك الجزائر مقابل فائدة تحسب على أساس فترة استحقاقها وبمعدل فائدة ثابت يحدده بنك الجزائر، وعلى الرغم من حداثة تطبيق هذه الآلية إلا أنها مثلت أكثر الأدوات نشاطا سنة 2008، فمعدل الفائدة على التسهيل الخاص بالوديعة يمثل معدل فائدة مرجعي بالنسبة إلى بنك الجزائر، والسوق النقدية في ظل انعدام عمليات إعادة الخصم وإعادة التمويل لدى بنك الجزائر.²

¹ يمينة شبيبة، فعالية السياسة النقدية في تحقيق الاستقرار النقدي في الجزائر، مذكرة ماستر في العلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر، بسكرة السنة الجامعية 2015-2016، ص 85.

² يمينة شبيبة، نفس المرجع، ص 87.

الفصل الثالث: تأثير تقلبات أسعار النفط على السياسة النقدية في الجزائر الفترة (2000 إلى 2016)

الجدول رقم(03): جدول تطورات الية استرجاع السيولة والتسهيل الخاص بالوديعة للفترة

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008
المعدل على استرجاع السيولة لسبعة أيام	—	—	2.75 %	1.75 %	0.75 %	1.25 %	1.25 %	1.75 %	1.25 %
المعدل لثلاثة أشهر	—	—	—	—	—	1.9 %	2.0 %	2.5 %	2 %
فوائد تسهيلات الإيداع	—	—	—	—	—	0.3 %	0.3 %	0.75 %	0.75 %
السنوات	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	—
المعدل على استرجاع السيولة لسبعة أيام	0.75 %	0.75 %	0.75 %	0.75 %	0.75 %	0.75 %	0.75 %	0.75 %	—
المعدل لثلاثة أشهر	1.25 %	1.25 %	1.25 %	1.25 %	1.25 %	1.25 %	1.25 %	1.25 %	—
فوائد تسهيلات الإيداع	0.3 %	0.3 %	0.3 %	0.3 %	0.3 %	0.3 %	0.3 %	0.3 %	—

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على النشرة الإحصائية لبنك الجزائر 2008، ص17، النشرة الإحصائية لبنك ال
جزائر 2017، ص17.

يلاحظ من خلال الجدول أعلاه تذبذبات في كل من معدل استرجاع السيولة لسبعة أيام، ومعدل استرجاع السيولة لثلاثة أشهر حيث تذبذبت ما بين ارتفاع وانخفاض، ففي سنة 2002 كان معدل استرجاع السيولة لسبعة أيام يساوي 2.75% وكذلك 1.75% لسنتي 2003 و 2004، وكذلك في سنتي 2005 و 2006 بلغ هذا المعدل 1.25% ونلاحظ ارتفاع في سنة 2007 إلى 1.75%، ثم انخفاض إلى 1.25% في سنة 2008، ثم إلى 0.75% ليبقى هذا الرقم ثابتا من سنة 2009 إلى غاية 2016.

الفصل الثالث: تأثير تقلبات أسعار النفط على

السياسة النقدية في الجزائر الفترة (2000 إلى 2016)

أما المعدل ربع السنوي فقد تذبذب كذلك من 1.9% سنة 2005 إلى 2% و2.5 % وكذلك 2% سنوات 2006 إلى 2008 ثم نلاحظ ثبات في هذا المعدل ليبلغ 1.25% سنة 2009 إلى 2016 بنفس النسبة.

أما فوائد تسهيلات الإيداع فكانت 0.3% سنتي 2005 و2006، ثم 0.75% سنتي 2007 و2008 لينخفض إلى 0.3% سنة 2009 ويبقى ثابتا بنفس النسبة إلى سنة 2016.

المطلب الثالث: تطورات أسعار الصرف واحتياطي الصرف في الجزائر

للفترة (2000 إلى 2016)

في هذا المطلب يتم التطرق إلى سعر صرف الدينار الجزائري مقابل العملة الصعبة (الدولار الأمريكي)

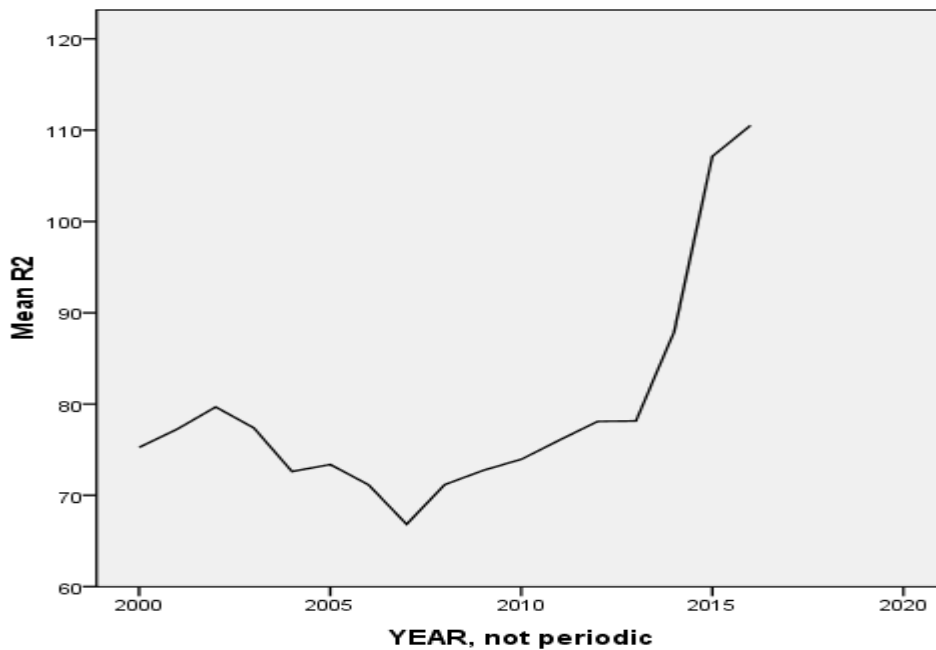
أولا: تطورات أسعار الصرف خلال الفترة (2000 إلى 2016):

الفصل الثالث: تأثير تقلبات أسعار النفط على السياسة النقدية في الجزائر الفترة (2000 إلى 2016)

الشكل رقم(06): منحنى تطورات سعر صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي (2000 إلى 2016)

الوحدة: 1 دولار مقابل

الدينار



مخرجات برنامج spss

من خلال المنحنى أعلاه نلاحظ أن سعر الصرف قد شهد ارتفاع سنة 2001 مقارنة مع سنة 2000 حيث قدر 75,2569 دينار مقابل 1 دولار، في حين انخفضت قيمة الدينار الجزائري واستمر ارتفاع سعر الصرف إلى غاية سنة 2002، لكن ومع بداية سنة 2003 بدأ سعر الصرف بالانخفاض إلى حين وصل إلى أدنى حد سنة 2007 حيث قدرت قيمته 66,8299 دينار مقابل 1 دولار، أي أنه في المقابل ارتفعت قيمة الدينار الجزائري وهذا راجع إلى الأزمة المالية العالمية لسنة 2008 ، بالإضافة إلى ارتفاع أسعار النفط التي أدت إلى انخفاض قيمة الدولار الأمريكي.

ومع بداية سنة 2009 نلاحظ أن سعر الصرف قد بدأ في الارتفاع بشكل تدريجي حيث بلغت قيمته 72,7309 دينار مقابل 1 دولار، ليصل إلى أعلى مستوى له سنة 2016 حيث قدرت قيمته 110,5274 دينار

الفصل الثالث: تأثير تقلبات أسعار النفط على السياسة النقدية في الجزائر الفترة (2000 إلى 2016)

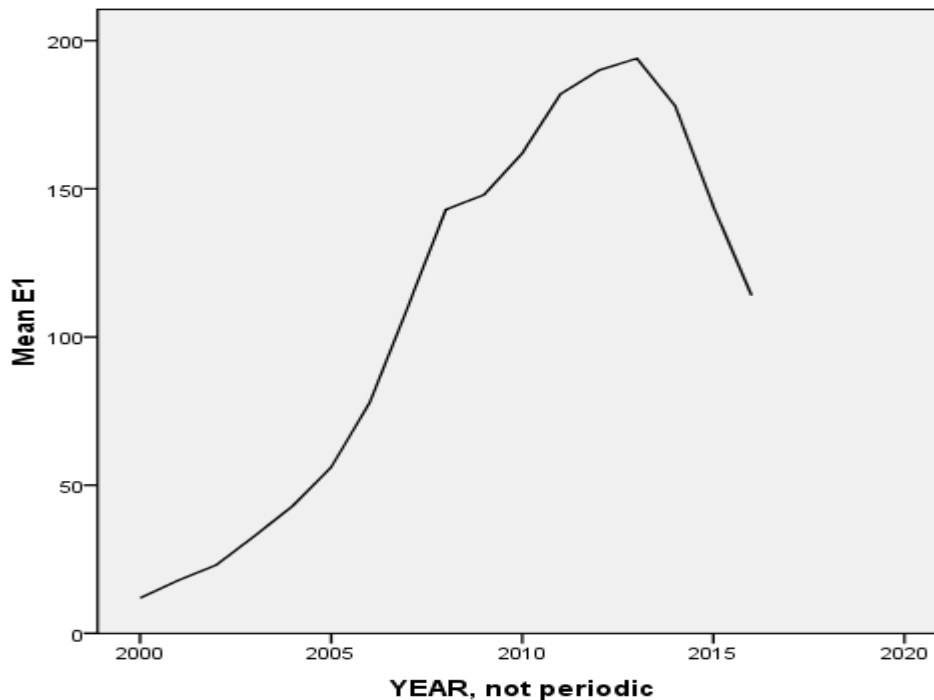
مقابل 1 دولار مع انخفاض في قيمة الدينار الجزائري، وهذا نتيجة لانخفاض أسعار النفط وارتفاع قيمة الدولار الأمريكي.

وبالرجوع إلى الجدول رقم (02) نجد أن أدنى قيمة بلغها سعر الصرف هي 66.83 دينار مقابل 1 دولار سنة 2007 وأعلى قيمة هي 110.53 دينار مقابل 1 دولار سنة 2016، أما متوسط أسعار الصرف فهو 79.37 والانحراف المعياري 11.991، وبالتالي فإن معامل الاختلاف يقدر ب 0.15 ومنه فإن سلسلة سعر الصرف متجانسة.

ثانيا: تطورات احتياطي الصرف الجزائري خلال الفترة (2000 إلى 2016)

يتم توضيحها من خلال تحليل الشكل التالي:

الشكل رقم (07): منحنى تطورات احتياطي الصرف الجزائري (2000 إلى 2016)



المصدر: مخرجات برنامج SPSS

الفصل الثالث: تأثير تقلبات أسعار النفط على السياسة النقدية في الجزائر الفترة (2000 إلى 2016)

نلاحظ من المنحنى أعلاه أن احتياطات الصرف الاجنبي الجزائرية كانت ما قيمته 11.90 مليار دولار سنة 2000، كما نلاحظ في السنوات التالية ازدياد حجم احتياطات الصرف باستمرار لكن بوتيرة متدنية حيث سجلت أعلى قيمة بلغها سنة 2013 وهي 1091 مليار دولار، اما أدنى قيمة فهي 12 مليار دولار سنة 2000،

وبالرجوع إلى الجدول رقم (02) نجد أن أدنى قيمة بلغها احتياطي الصرف الأجنبي للجزائر هي 12 مليار دولار سنة 2000، وبالمقابل فإن أعلى قيمة له هي 194 مليار دولار سنة 2004، ومتوسط حجم احتياطي الصرف خلال سنوات الدراسة هو 107.51 مليار دولار، أما الانحراف المعياري هو 65.952، ومنه فإن معامل الاختلاف 0.61 وهو أكبر من 0.5 أي أن سلسلة احتياطي الصرف الأجنبي متشتتة وغير متجانسة.

ويمكن القول إن الارتفاع المستمر في احتياطات الصرف الأجنبي الجزائرية سواء بوتيرة متدنية أو بوتيرة متصاعدة يرجع إلى ارتفاع حجم الصادرات والعوائد النفطية وارتفاع أسعار النفط في تلك الفترة (2000-2013)، أما في سنة 2014 فنلاحظ تناقص في الاحتياطات حيث قدرت ب 178.93 مليار دولار ليستمر هذا الانخفاض تزامنا مع انخفاض عائدات المحروقات فكان سنة 2015 ما يساوي 144.13 مليار دولار و 114.13 مليار دولار في سنة 2016.

المطلب الرابع: الإصلاحات النقدية في الجزائر

لقد تطور الاقتصاد الجزائري خلال العقد الماضي تطورات هامة من خلال تطبيق الإصلاحات النقدية وفقا للإطار القانوني، وعلى الرغم من إصدار قانون 86-12 وقانون 88-06 المعدل والمتمم له تبين أن الوضع الاقتصادي في الجزائر يحتاج إلى نص قانوني جديد، ولهذا جاء قانون 90-10 بتاريخ 14 أفريل 1990 لتسجيل كل المسائل المتعلقة بالنقد والقرض ووضع أفكار جديدة حول دور القطاع المصرفي وتنظيمه، ومن خلال هذا المطلب سيتم التطرق إلى أهم التعديلات التي مست قانون النقد والقرض 90-10.

الفصل الثالث: تأثير تقلبات أسعار النفط على السياسة النقدية في الجزائر الفترة (2000 إلى 2016)

1- التعديلات التي جاء بها الأمر 01-01:

إن التعديلات التي أدخلت على قانون النقد والقرض خلال عام 2001 من خلال الأمر 01-01 مست بالأساس هيكل النظام البنكي، وتهدف إلى تقسيم مجلس النقد والقرض إلى جهازين:

- **الجهاز الأول:** يتكون من مجلس الإدارة الذي يشرف على إدارة وتسيير شؤون البنك المركزي ضمن الحدود المنصوص عليها في القانون.
- **الجهاز الثاني:** يتكون من مجلس النقد والقرض وهو مكلف بآداء دور السلطة النقدية والتخلي عن دوره كمجلس إدارة لبنك الجزائر، والمادة (03) من الامر 01-01 تعدل المادة 23 من قانون النقد والقرض التي تنص على انه لا تخضع وظائف المحافظ ونوابه إلى قواعد التوظيف العمومي وتتأفى مع كل نيابة تشريعية أو مهمة حكومية.¹

2- التعديلات التي جاء بها الأمر 03-11:

تجدر الإشارة أن الإطار القانوني الجديد (بعد قانون 90-10) قد أعطى مرونة أكبر للسلطة النقدية، أي مجلس النقد والقرض، في مجال تطوير الوسائل النقدية الملائمة بالفعل، يخول مجلس النقد والقرض بموجب المادة 62 من الامر المتعلق بالنقد والقرض المؤرخ في 26 أوت 2003، بسلطات في ميادين تحديد السياسة النقدية وقواعد إدارتها ومتابعتها وتقييمها، يحدد المجلس الأهداف النقدية المعدة من قبل بنك الجزائر، ويحدد استخدام الأدوات النقدية، كما يضع القواعد الاحترازية التي تطبق على العمليات في السوق النقدية.²

3- التعديلات التي جاء بها الامر 10-04:

ينص الأمر 10-04 المؤرخ في 26 أوت 2010 المعدل والمنتم للأمر رقم 03-11 المتعلق بالنقد والقرض، أن بنك الجزائر مكلف بالحرص على سلامة وصلابة الجهاز المصرفي.

جاء هذا التدعيم الهام لإطار الاستقرار المالي في سنة 2010 بعد مراجعة القانون المتعلق بالنقد والقرض في 2003 بواسطة الامر 03-11 الذي عزز الاطار القانوني للنشاط المصرفي³، حيث تنص

¹ يمينة بشيرة، مرجع سبق ذكره، ص 79.

² التقرير السنوي لبنك ال جزائر 2003، الإطار القانوني والتنظيمي للسياسة النقدية، ص 147.

³ التقرير السنوي لبنك ال جزائر 2010، الوساطة ومردودية البنوك، ص 93.

الفصل الثالث: تأثير تقلبات أسعار النفط على

السياسة النقدية في الجزائر الفترة (2000 إلى 2016)

المادة 02 من الامر 11-03 المعدلة والمتممة للمادة 35 على ما يلي: " تتمثل مهمة بنك الجزائر في الحرص على استقرار الأسعار باعتباره هدفا من أهداف السياسة النقدية وفي توفير أفضل الشروط في ميادين النقد والقرض والصرف والحفاظ عليها لنمو سريع للاقتصاد مع السهر على الاستقرار النقدي والمالي.

ولهذا الغرض، يكلف بتنظيم الحركة النقدية، ويوجه ويراقب، بكل الوسائل الملائمة، توزيع القرض وتنظيم السيولة، ويسهر على حسن تسيير التعهدات المالية اتجاه الخارج وضبط سوق الصرف والتأكد من سلامة النظام المصرفي وصلابته".¹

4- تعديلات أخرى:

تعديلات قانون النقد والقرض ل سنة 2011 يتضمن ما يلي:

قصد تطوير أكثر لإطار التنظيمي والاستقرار المالي، وفي ظل وجوب التأقلم مع المعايير الجديدة للجنة بازل الدولية، أصدر مجلس النقد والقرض في ماي 2011 نظام يتعلق بتحديد وقياس وتسيير ورقابة خطر السيولة، يلزم البنوك بمعامل سيولة أدنى يجب احترامه، كما أرسى مجلس النقد والقرض نظاما ثانيا، من أجل إرساء تطبيق أحسن لتسيير سيولة ومتابعة العمليات ما بين البنوك.²

تعديلات قانون النقد والقرض ل سنة 2017:

بمقتضى الأمر رقم 11-03- المؤرخ في 27 جمادى الثانية عام 1424 الموافق 26 غشت سنة 2003، والمتعلق بالنقد والقرض، المعدل والمتمم بمادة 45 مكرر تحرر كما يأتي:

¹ ال مادة 02 من الامر رقم 10-04، رمضان عام 1431 الموافق 26 غشت سنة 2010، ص 1.

² إلهام طراد، مروي مزهود، دور الجهاز المصرفي في تنشيط سوق الأوراق المالية، مذكرة ماستر في العلوم الاقتصادية، جامعة العربي التبسي، تبسة، السنة الجامعية 2015-2016، ص 17.

الفصل الثالث: تأثير تقلبات أسعار النفط على السياسة النقدية في الجزائر الفترة (2000 إلى 2016)

المادة 45¹ يقوم بنك الجزائر ابتداء من دخول هذا الحكم حيز التنفيذ، بشكل استثنائي ولمدة 5 سنوات بشراء مباشرة من الخزينة، السندات المالية التي تصدرها هذه الأخيرة من أجل المساهمة على وجه الخصوص في:¹

- تغطية احتياجات تمويل الخزينة.
- تمويل الدين العمومي الداخلي.
- تمويل الصندوق الوطني للاستثمار.

إن معظم التطورات والتغيرات التي شهدتها سعر النفط في الفترة (2000 إلى 2016)، قد مرت بارتفاعات، وانخفاضات وهذا راجع إلى مجموعة من الأسباب، وهذه التقلبات ما بين الارتفاع والانخفاض تنطبق على كل من الاحتياطي الإجباري، سعر الصرف، سعر صرف الدولار، والكتلة النقدية، ماعدا معدل إعادة الخصم الذي شهد ثبوتا في معدله، كما أن البنك المركزي قام بعدة تعديلات في قانون النقد والقرض لتتماشي مع المتغيرات التي تحدث في الاقتصاد.

¹ الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 57، 21 محرم 1439 الموافق ل 12 أكتوبر 2017.

الفصل الثالث: تأثير تقلبات أسعار النفط على السياسة النقدية في الجزائر للفترة (2000 إلى 2016)

المبحث الثاني: دراسة قياسية لتأثير تقلبات أسعار النفط على السياسة النقدية في الجزائر للفترة (2000 إلى 2016)

من خلال هذا المبحث سنحاول إبراز انعكاسات تقلبات أسعار النفط على الكتلة النقدية في الجزائر خلال فترة الدراسة، وكذلك الأثر المتوقع على أدوات السياسة النقدية، كما سنحاول تقدير أثر التقلبات في سعر النفط على سعر الصرف واحتياطي الصرف بالجزائر في فترة الدراسة، وذلك باستعمال برنامج spss، بالاعتماد على تحليل التباين المتعدد، الذي سيتم التطرق إلى بعض مفاهيمه في المطلب الأول.

المطلب الأول: مفاهيم حول تحليل التباين المتعدد (one-way Manova)

يعتبر برنامج التحليل الإحصائي spss أحد البرامج الإحصائية الأكثر شيوعا في استخدامها من قبل الباحثين للقيام بالتحليلات الإحصائية، ويستخدم البرنامج في كثير من المجالات منها العلمية، الزراعية، الصناعية... إلخ، يحتوي هذا الأخير على عدة تحليلات تختلف حسب المعطيات المتوفرة وإمكانات وحدود دراسة كل باحث، وهنا سيتم الاعتماد على تحليل التباين المتعدد في دراستنا لذا سيتم تعريفه وإبراز افتراضاته وأسباب اختياره.

أولا: تعريف تحليل التباين المتعدد

قبل التطرق إلى تعريف التباين المتعدد لابد من معرفة ما لمقصود باختبار التباين الأحادي ANOVA

- أ- تعريف التباين الأحادي: تحليل التباين الأحادي هو عبارة عن علاقة خطية بين أكثر من متغير من المتغيرات التابعة، وواحد أو أكثر من المتغيرات المستقلة.¹
- ب- تعريف التباين المتعدد: إن تحليل التباين المتعدد يكون فيه أكثر من متغير تابع، وواحد أو أكثر من المتغيرات المستقلة،² ومنه وبناءا على المتغيرات المستقلة يتحدد نوع التغير في اتجاه واحد أو في اتجاهين وفي الجدول التالي سيتم المقارنة بين التحليلين السابقين:

¹ أسامة ربيع أمين، التحليل الإحصائي للمتغيرات المتعددة باستخدام برنامج spss، كلية التجارة، جامعة المنوفية، القاهرة 2008، ص 3.

² المرجع نفسه، ص 43.

الفصل الثالث: تأثير تقلبات أسعار النفط على السياسة النقدية في الجزائر الفترة (2000 إلى 2016)

الجدول رقم (04): الفرق بين أنواع تحليل التباين

عدد المتغيرات المستقلة			نوع التحليل	
N	2	1		
متغير مستقل			1	أكثر من متغير تابع
N – way ANOVA تحليل التباين الأحادي في (N) اتجاه	Two – way ANOVA تحليل التباين الأحادي في اتجاهين	One – way ANOVA تحليل التباين الأحادي في اتجاه واحد		
N – way MAONVA تحليل التباين المتعدد في (N) اتجاه	Two – way MAONVA تحليل التباين المتعدد في اتجاهين	One – way MAONVA تحليل التباين المتعدد في اتجاه واحد		

المصدر: أسامة ربيع أمين، التحليل الإحصائي للمتغيرات المتعددة باستخدام برنامج SPSS، قسم الإحصاء والرياضة، جامعة المنوفية، القاهرة، يوليو 2008، ص 04.

الفصل الثالث: تأثير تقلبات أسعار النفط على السياسة النقدية في الجزائر الفترة (2000 إلى 2016)

ثانيا: افتراضات تحليل التباين المتعدد MANOVA

هناك عدة افتراضات يقوم عليها النموذج المتعدد، هذه الأخيرة لابد من توافرها من أجل اعتبار النموذج صالح من جهة، والوصول إلى النتائج المسطرة من قبل الباحث من جهة أخرى، وأهم هذه الافتراضات يمكن صياغتها فيما يلي:¹

- أن تكون المشاهدات مستقلة إحصائيا.
- تجانس مصفوفات التباينات والتغيرات في جميع المجموعات.
- كل متغير من المتغيرات التابعة مقاس على الأقل على المستوى الفئوي.
- تجمع المتغيرات التابعة معا وتوزع توزيعا قريبا من التوزيع الطبيعي في كل مجموعة.
- العلاقة الخطية، ويعني ضرورة أن تكون العلاقة بين المتغيرات التابعة خطية، وهذا الافتراض مهم وهو أساس تسمية النموذج الكلي لهذه الاختبارات بالنموذج الخطي العام، ويمكن التحقق من هذا الافتراض من خلال رسم أشكال الانتشار بين المتغيرات التابعة على كل مجموعة وملاحظة أن هناك علاقة خطية بين كل متغيرين تابعين.
- حجم العينة المطلوب كقانون عام نحتاج في كل خلية إلى عدد من الافراد أكبر من عدد المتغيرات.

ثالثا: أسباب دراسة تحليل التباين المتعدد

- باعتبار أن لكل دراسة خصوصياتها فإن لكل باحث سبب لاختيار تحليل دون آخر، لذلك سوف يتم ذكر أهم الأسباب لدراسة أكثر من متغير تابع في نفس الوقت بدلا من أخذ كل متغير على حدة.²
- في معظم الأحيان تؤثر التجارب والإجراءات الفعالة على الافراد في أكثر من اتجاه، فمثلا قد تحدث طريقة تدريس فعالة تغيرا في تحصيل الطلبة ولكن في نفس الوقت قد تحدث تغيرا في اتجاهاتهم نحو الدراسة أو نحو الموضوع الدراسي.
 - إن دراسة عدة متغيرات تابعة في نفس الوقت يعطي وصفا أشمل للظاهرة أو التجربة قيد البحث.
 - قد يكون من المكلف من حيث الوقت أو الجهد أو التكلفة المادية.

¹ حمزة محمد دويدين، التحليل الاحصائي للبيانات باستخدام spss، دار المسيرة للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان 2010، ص-ص 120-

121.

² المرجع نفسه، ص-ص 118-119.

الفصل الثالث: تأثير تقلبات أسعار النفط على السياسة النقدية في الجزائر الفترة (2000 إلى 2016)

- إجراء مقارنة بين عدة مجموعات على كل متغير تابع لوحده، مقارنة بإجراء التجربة مرة واحدة باستخدام المتغيرات التابعة جميعها وفي نفس الوقت.
- زيادة عدد المقاربات الفردية يزيد من احتمال الخطأ.
- يعد الاختبار المتعدد أقوى إحصائياً من الاختبار الأحادي.
- اختبار التباين المتعدد يأخذ بعين الاعتبار العلاقة بين المتغيرات التابعة في التحليل ولا يهمل ذلك كما هو الحال في اختبار التباين الأحادي الذي يتعامل مع كل متغير على حدة.
- إن كل ما سبق ما هو إلا تقديم بسيط لتحليل التباين المتعدد، بحيث تبقى استخداماته الأخرى رهينة حجم وامكانيات دراسة كل باحث.

المطلب الثاني: اختبار معنوية تأثير المتغير المستقل

يمكن تلخيص متغيرات الدراسة كالتالي:

PP : أسعار النفط (المتغير المستقل)

M2 : الكتلة النقدية (متغير تابع)

R1 : معدل إعادة الخصم (متغير تابع)

R2 : معدل الاحتياطي الاجباري (متغير تابع)

E1 : سعر الصرف (متغير تابع)

E2 : احتياطي الصرف (متغير تابع)

قبل التطرق إلى معنوية تأثير أسعار النفط على أحد المتغيرات التابعة سيتم التأكد من معنوية تأثير أسعار النفط (المتغير المستقل) على واحد أو أكثر من هذه المتغيرات وذلك بالتأكد من الفروض الإحصائية التالية:

الفصل الثالث: تأثير تقلبات أسعار النفط على السياسة النقدية في الجزائر الفترة (2000 إلى 2016)

الفرضية الصفرية H_0 : تأثير المتغير المستقل PP على أحد أو أكثر من المتغيرات التابعة غير معنوي.

الفرضية البديلة H_1 : تأثير المتغير المستقل PP على أحد أو أكثر من المتغيرات التابعة معنوي.

الجدول رقم (05): جدول اختبار المتغيرات المتعددة

Multivariate Tests^c

Effect		Value	F	Hypothesis df	Error df	Sig.
Intercept	Pillai's Trace	1,000	3,993E4 ^a	2,000	1,000	,004
	Wilks' Lambda	,000	3,993E4 ^a	2,000	1,000	,004
	Hotelling's Trace	7,987E4	3,993E4 ^a	2,000	1,000	,004
	Roy's Largest Root	7,987E4	3,993E4 ^a	2,000	1,000	,004
PP	Pillai's Trace	1,576	,532	28,000	4,000	,858
	Wilks' Lambda	,000	11,616 ^a	28,000	2,000	,082
	Hotelling's Trace	1,134E4	,000	28,000	,000	.
	Roy's Largest Root	1,134E4	1,620E3 ^b	14,000	2,000	,001

a. Exact statistic

b. The statistic is an upper bound on F that yields a lower bound on the significance level.

c. Design: Intercept + PP

المصدر: مخرجات برنامج SPSS

يتضمن هذا الجدول أربعة اختبارات مختلفة لاختبار المعنوية الكلية للنموذج بالنسبة للمتغير المستقل، بحيث أنه في حالة الدلالة المعنوية للمتغير المستقل فهذا يعني أنه لابد وأن يكون له تأثير معنوي على الاختلاف في واحد أو أكثر من المتغيرات التابعة.

الفصل الثالث: تأثير تقلبات أسعار النفط على السياسة النقدية في الجزائر الفترة (2000 إلى 2016)

يمكننا أن نكتفي بنتائج أحد هذه الاختبارات، وهذا لا يعني إقرارنا بأفضلية هذا الاختبار مقارنة ببقية الاختبارات ولكن هذا الاختبار هو **ROYS LARGEST ROOT**، ومن الجدول أعلاه سيتم تشكيل الجدول التالي:

الجدول رقم (06): معنوية تأثير المتغير المستقل **pp** على واحد أو أكثر من المتغيرات التابعة

المتغير المستقل	الاختبار	ف. المحسوبة	P. Value
Pp	1.134	1.620	0.001

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على الجدول رقم (05)

من البيانات الموجودة في هذا الجدول نجد أن قيمة **p. Value** أقل من مستوى المعنوية 0.05 للمتغير المستقل سعر النفط وبالتالي من المتوقع أن يكون لهذا المتغير تأثير معنوي على واحد أو أكثر من المتغيرات التابعة، وبالتالي نقبل الفرضية البديلة التي تنص على أن تأثير المتغير المستقل **PP** على أحد أو أكثر من المتغيرات التابعة معنوي، ونرفض الفرضية الصفرية.

ومن خلال النتائج التي سيوضحها الجدول الموالي سيتم تحديد أي من هذه المتغيرات التابعة التي تتأثر بهذا المتغير المستقل.

الفصل الثالث: تأثير تقلبات أسعار النفط على السياسة النقدية في الجزائر الفترة (2000 إلى 2016)

الجدول رقم (07): اختبارات بين تأثيرات المتغيرات

Tests of Between-Subjects Effects

Source	Dependent Variable	Type III Sum of Squares	Df	Mean Square	F	Sig.
Corrected Model	M2	2,841E8 ^a	14	2,030E7	41,474	,024
	R1	5,029 ^b	14	,359	,287	,941
	R2	2,022E6 ^c	14	144393,588	38,068	,026
	E1	2306,941 ^d	14	164,782	82,391	,012
	E2	69907,029 ^e	14	4993,359	41,873	,024
Intercept	M2	1,036E9	1	1,036E9	2,116E3	,000
	R1	279,018	1	279,018	223,214	,004
	R2	3828360,071	1	3828360,071	1,009E3	,001
	E1	100810,286	1	100810,286	5,041E4	,000
	E2	226950,446	1	226950,446	1,903E3	,001
PP	M2	2,841E8	14	2,030E7	41,474	,024
	R1	5,029	14	,359	,287	,941
	R2	2021510,235	14	144393,588	38,068	,026
	E1	2306,941	14	164,782	82,391	,012
	E2	69907,029	14	4993,359	41,873	,024
Error	M2	978704,000	2	489352,000		
	R1	2,500	2	1,250		
	R2	7586,000	2	3793,000		

الفصل الثالث: تأثير تقلبات أسعار النفط على السياسة النقدية في الجزائر الفترة (2000 إلى 2016)

	E1	4,000	2	2,000		
	E2	238,500	2	119,250		
Total	M2	1,216E9	17			
	R1	321,000	17			
	R2	5312381,000	17			
	E1	108250,000	17			
	E2	265850,000	17			
Corrected Total	M2	2,851E8	16			
	R1	7,529	16			
	R2	2029096,235	16			
	E1	2310,941	16			
	E2	70145,529	16			

a. R Squared = ,997 (Adjusted R Squared = ,973)

b. R Squared = ,668 (Adjusted R Squared = -1,656)

c. R Squared = ,996 (Adjusted R Squared = ,970)

d. R Squared = ,998 (Adjusted R Squared = ,986)

e. R Squared = ,997 (Adjusted R Squared = ,973)

المصدر: مخرجات برنامج SPSS

الفصل الثالث: تأثير تقلبات أسعار النفط على السياسة النقدية في الجزائر الفترة (2000 إلى 2016)

المطلب الثالث: تقدير أثر تقلبات أسعار النفط على الكتلة النقدية (2000-2016) باستعمال التحليل الاحصائي للمتغيرات المتعددة (one-way MANOVA)

سيتم من خلال هذا المطلب دراسة أثر سعر النفط على الكتلة النقدية

الجدول رقم(08): تطور الكتلة النقدية بالمقارنة مع سعر النفط

الوحدة: مليار دينار (الكتلة النقدية)

دولار أمريكي للبرميل (سعر النفط)

السنوات	الكتلة النقدية	سعر النفط
2000	2022.5	28.77
2001	2473.5	24.74
2002	2901.5	24.91
2003	3354.9	28.73
2004	3644.3	38.35
2005	4070.4	54.64
2006	4827.6	66.05
2007	5994.6	74.66
2008	6955.09	98.96
2009	7173.1	62.35
2010	8280.7	80.35
2011	9929.2	112.92

الفصل الثالث: تأثير تقلبات أسعار النفط على السياسة النقدية في الجزائر الفترة (2000 إلى 2016)

111.49	1013.3	2012
109.38	11941.5	2013
99.68	13686.7	2014
52.79	13704.5	2015
44.28	13816.3	2016

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على:

Annuel statistique bulletin OPEC 2003-2008-2016 p8

النشرة الإحصائية الثلاثية لبنك الجزائر 2006 ص49.

تقرير بنك الجزائر 2008، ص 242.

تقرير بنك الجزائر 2016، ص 155.

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن التطورات في الكتلة النقدية خلال الفترة 2000-2016 تواكبها تطورات في أسعار النفط لكن ليس بنفس الوتيرة، فنجد أن الارتفاع المستمر في سعر النفط من سنة 2000 إلى غاية سنة 2013 بالرغم من بعض التذبذبات الطفيفة يقابله ارتفاع بشكل مستمر في حجم الكتلة النقدية، وبالمقابل فإن الانخفاض المفاجئ في سعر النفط في سنة 2014 إلى سنة 2016 رافقه شبه ثبات في حجم الكتلة النقدية، وهو ما دل على وجود علاقة طردية بين سعر النفط وحجم الكتلة النقدية، باعتبار أن الجزائر تعتمد بنسبة كبيرة على عائداتها النفطية لتمويل اقتصادها، وكذا بالرجوع إلى تفسير ارتفاع الكتلة النقدية في الجزائر تزامنا مع ارتفاع عوائد النفط في الشكل رقم(03).

ويمكن اثبات هذه الملاحظات من خلال التأكد من الفروض الإحصائية التالية:

الفصل الثالث: تأثير تقلبات أسعار النفط على السياسة النقدية في الجزائر الفترة (2000 إلى 2016)

الفرضية الصفرية: تأثير أسعار النفط على الكتلة النقدية غير معنوي.

الفرضية البديلة: تأثير أسعار النفط على الكتلة النقدية معنوي.

من خلال البيانات الواردة في الجدول رقم (07) يتم تكوين الجدول التالي:

الجدول رقم (09): تحليل التباين لتأثير المتغير المستقل (pp) على المتغير التابع الأول (M2).

مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسطات المربعات	ف. المحسوبة	P.value
المستقل	2.841	14	2.030	41.474	0.024
الخطأ	978704.00	2	489352.00	—	—
الاجمالي	2.851	16	—	—	—

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على الجدول رقم (07).

يلاحظ من الجدول أعلاه معنوية تأثير المتغير المستقل (سعر النفط) على المتغير التابع الأول (الكتلة النقدية) حيث أن $p. Value = 0.024$ وهي أقل من مستوى المعنوية 0.05 وهذا يعني أن أسعار النفط تؤثر على الكتلة النقدية، وبالتالي نرفض الفرضية الصفرية ونقبل الفرضية البديلة التي تنص على وجود معنوية إحصائية لتأثير سعر النفط على الكتلة النقدية.

المطلب الرابع: تقدير أثر تقلبات أسعار النفط على أدوات السياسة النقدية.

أولاً: أثر تقلبات سعر النفط على معدل إعادة الخصم في الفترة (2000 إلى 2016)

الفصل الثالث: تأثير تقلبات أسعار النفط على السياسة النقدية في الجزائر الفترة (2000 إلى 2016)

الجدول رقم(10): تطور معدل إعادة الخصم بالمقارنة مع سعر النفط (2000 إلى 2016)

السنوات	م. إ. خ	س. النفط
2000		28.77
2001		24.74
2002	5.5%	24.91
2003	4.5%	28.73
2004	4%	38.35
2005	4%	54.64
2006	4%	66.05
2007	4%	74.66
2008	4%	98.96
2009	4%	62.35
2010	4%	80.35
2011	4%	112.92
2012	4%	111.9
2013	4%	109.38
2014	4%	99.68
2015	4%	52.79
2016	4%	44.28

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على النشرات الإحصائية لبنك الجزائر النشرة الإحصائية الثلاثية رقم 05 ديسمبر 2008 ص 17-النشرة الإحصائية الثلاثية رقم 39 سبتمبر 2017 ص 17.

الفصل الثالث: تأثير تقلبات أسعار النفط على السياسة النقدية في الجزائر الفترة (2000 إلى 2016)

يلاحظ من الشكل السابق أن معدل إعادة الخصم قد بلغ سنة 2000 نسبة 6 بالمئة، وانخفض قليلا سنة 2002 ليسجل نسبة 5.5 واستمر انخفاضه إلى غاية سنة 2004، وبقي هذا المعدل ثابتا طيلة السنوات المالية إلى غاية سنة 2016، وقد تم التطرق سابقا إلى أسباب هذا الثبات، وفي المقابل في نفس الجدول أعلاه نلاحظ أن سعر النفط في ارتفاع مستمر من سنة 2000 إلى سنة 2013 مع بعض التذبذبات الطفيفة ليأتي الانخفاض الواضح سنة 2014 إلى سنة 2016، فمن خلال هذه الملاحظة يمكن القول أنه لا توجد علاقة بين سعر النفط ومعدل إعادة الخصم في الجزائر أي أن تقلبات أسعار النفط لا تؤثر على معدل إعادة الخصم في الجزائر.

ويمكن اثبات هذه الملاحظات من خلال التأكد من الفروض الإحصائية التالية:

الفرضية الصفرية: تأثير أسعار النفط على معدل إعادة الخصم غير معنوي.

الفرضية البديلة: تأثير أسعار النفط على إعادة الخصم معنوي.

من خلال البيانات الواردة في الجدول رقم (07) يتم تكوين الجدول التالي:

الجدول رقم (11): تحليل التباين لتأثير المتغير المستقل (pp) على المتغير التابع الثاني (R1)

مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسطات المربعات	ف. المحسوبة	P. value
المستقل PP	5.029	14	0.359	0.287	0.941
الخطأ	2.500	2	1.250	—	—
الإجمالي	7.529	16	—	—	—

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على الجدول رقم (07)

يلاحظ من الجدول أعلاه عدم معنوية تأثير المتغير المستقل (سعر النفط) على المتغير التابع الثاني (معدل إعادة الخصم) حيث أن $p. Value = 0.941$ وهي أكبر من مستوى المعنوية 0.05 وهذا يعني أن

الفصل الثالث: تأثير تقلبات أسعار النفط على

السياسة النقدية في الجزائر الفترة (2000 إلى 2016)

أسعار النفط لا تؤثر على معدل إعادة الخصم، وبالتالي نرفض الفرضية البديلة ونقبل الفرضية الصفرية التي تنص على عدم وجود معنوية إحصائية لتأثير سعر النفط على معدل إعادة الخصم.

ثانيا: أثر تقلبات سعر النفط على معدل الاحتياطي الاجباري في الفترة (2000 إلى 2016)

الجدول رقم(12): تطور معدل الاحتياطي الاجباري وسعر النفط (2000 إلى 2016)

السنوات	م. إ. إ	س النفط
2000	-	-
2001	3%	24.74
2002	4.25%	24.91
2003	6.25%	28.73
2004	6.5%	38.35
2005	6.5%	54.64
2006	6.5%	66.05
2007	6.5%	74.66
2008	8%	98.96
2009	8%	62.35
2010	9%	80.35
2011	9%	112.92

الفصل الثالث: تأثير تقلبات أسعار النفط على السياسة النقدية في الجزائر الفترة (2000 إلى 2016)

2012	11%	111.9
2013	12%	109.38
2014	12%	99.68
2015	12%	52.79
2016	12%	44.28

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على: النشرات الإحصائية لبنك الجزائر، 2008، 2016 ص17.

يلاحظ من الجدول أعلاه أن معدل الاحتياطي الاجباري قد بلغ 3 % في سنة 2001، وقد ارتفع هذا المعدل تدريجيا خلال السنوات الموالية لهذه السنة ليصل إلى نسبة 12% سنة 2013 إلى غاية 2016، وهي أعلى نسبة وصل إليها، وقد رفعت الدولة الجزائرية نسبة الاحتياطي الإجباري تناسبا مع ارتفاع الكتلة النقدية المتداولة داخل الاقتصاد، وذلك بهدف امتصاص الفائض منها ومحاولة إعادتها إلى التوازن، وفي الجانب المقابل يلاحظ أن هذا الارتفاع في نسبة الاحتياطي الاجباري رافقه نفس الارتفاع في سعر النفط وكذا فإن الانخفاض في سعر النفط رافقه ثبات في هذه النسبة وهذا طبيعي نظرا لان سعر النفط كما أسلفنا هو عامل مؤثر على حجم الكتلة النقدية وكذا فإن حجم الكتلة النقدية بدوره يؤثر على رفع أو خفض نسبة الاحتياطي الاجباري، ومنه يمكن القول أن هناك علاقة طردية ما بين الاحتياطي الاجباري و سعر النفط ومعدل الاحتياطي الاجباري ذلك أن التقلب في سعر النفط يؤدي إلى تقلب في معدل الاحتياطي الاجباري في نفس الاتجاه.

ويمكن اثبات هذه الملاحظات من خلال التأكد من الفروض الإحصائية التالية:

الفصل الثالث: تأثير تقلبات أسعار النفط على السياسة النقدية في الجزائر الفترة (2000 إلى 2016)

الفرضية الصفرية: تأثير أسعار النفط على معدل الاحتياطي الاجباري غير معنوي.

الفرضية البديلة: تأثير أسعار النفط على الاحتياطي الاجباري معنوي.

من خلال البيانات الواردة في الجدول رقم (07) يتم تكوين الجدول التالي:

الجدول رقم (13): تحليل التباين لتأثير المتغير المستقل (pp) على المتغير التابع الثالث (R2)

مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسطات المربعات	ف. المحسوبة	P. value
المستقل	2021510.235	14	144393.588	38.068	0.026
الخطأ	7586.00	2	3793.00	—	—
الاجمالي	2029096.235	16	—	—	—

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على الجدول رقم (07)

يلاحظ من الجدول أعلاه معنوية تأثير المتغير المستقل (سعر النفط) على المتغير التابع الثالث (معدل الاحتياطي الاجباري) حيث أن $p. Value = 0.02$ وهي أقل من مستوى المعنوية 0.05 وهذا يعني أن أسعار النفط تؤثر على معدل الاحتياطي الاجباري، وبالتالي نرفض الفرضية الصفرية ونقبل الفرضية البديلة التي تنص على وجود معنوية إحصائية لتأثير سعر النفط على معدل الاحتياطي الاجباري.

الفصل الثالث: تأثير تقلبات أسعار النفط على السياسة النقدية في الجزائر الفترة (2000 إلى 2016)

المطلب الخامس: تقدير أثر تقلبات سعر النفط على سعر الصرف واحتياطي الصرف في الجزائر (2000 إلى 2016)
أولاً: أثر تقلبات سعر النفط على سعر الصرف (2000 إلى 2016).

الجدول رقم (14): تطور سعر الصرف مقابل سعر النفط (2000 إلى 2016)

السنوات	سعر الصرف	سعر النفط
2000	75.2569	28.77
2001	77.2646	24.74
2002	79.6800	24.91
2003	77.3947	28.73
2004	72.6137	38.35
2005	73.3799	54.64
2006	71.1582	66.05
2007	66.8299	74.66
2008	71.1826	98.96
2009	72.7309	62.35
2010	73.9437	80.35
2011	76.0563	112.92
2012	78.1025	111.9
2013	78.1524	109.38
2014	87.9039	99.68
2015	107.1317	52.79
2016	110.5274	44.28

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على النشرات الإحصائية الثلاثية لبنك الجزائر 2008، 2017، ص 21.

يلاحظ من الجدول أعلاه أن سعر الصرف قد بلغ 75.2569 دولار
الفرضية الصفرية: تأثير أسعار النفط على معدل سعر الصرف غير معنوي.
الفرضية البديلة: تأثير أسعار النفط على سعر الصرف معنوي.

الفصل الثالث: تأثير تقلبات أسعار النفط على السياسة النقدية في الجزائر الفترة (2000 إلى 2016)

من خلال البيانات الواردة في الجدول رقم (07) يتم تكوين الجدول التالي:

الجدول رقم (15): تحليل التباين لتأثير المتغير المستقل (pp) على المتغير التابع الرابع (E1)

مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسطات المربعات	ف. المحسوبة	P.value
المستقل	2306.941	14	164.782	82.391	0.012
الخطأ	4.00	2	2.00	—	—
الاجمالي	2310.941	16	—	—	—

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على الجدول رقم (07)

يلاحظ من الجدول أعلاه معنوية تأثير المتغير المستقل (سعر النفط) على المتغير التابع الرابع (سعر الصرف) حيث أن $p\text{-value} = 0.012$ وهي أقل من مستوى المعنوية 0.05 وهذا يعني أن أسعار النفط تؤثر على سعر الصرف، وبالتالي نرفض الفرضية الصفرية ونقبل الفرضية البديلة التي تنص على وجود معنوية إحصائية لتأثير سعر النفط على سعر الصرف.

ثانياً: أثر تقلبات سعر النفط على احتياطي الصرف (2000 إلى 2016)

الجدول رقم (16): جدول تطورات احتياطي الصرف الجزائري مقابل سعر النفط (2000 إلى 2016)

السنوات	إ. الصرف	سعر النفط
2000	11.90	28.77
2001	17.9	24.74
2002	23.11	24.91
2003	32.94	28.73
2004	43.11	38.35
2005	56.18	54.64
2006	77.78	66.05
2007	110.18	74.66
2008	143.10	98.96

الفصل الثالث: تأثير تقلبات أسعار النفط على السياسة النقدية في الجزائر الفترة (2000 إلى 2016)

62.35	148.9	2009
80.35	162.22	2010
112.92	182.22	2011
111.9	109.66	2012
109.38	194.01	2013
99.68	178.93	2014
52.79	144.13	2015
44.28	114.13	2016

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على:

تقرير بنك الجزائر 2008، ص 246.

تقرير بنك الجزائر 2016، ص 161.

يلاحظ من الجدول أعلاه أن حجم احتياطي الصرف الجزائري هو 11.9 مليار دولار في سنة 2000، وقد زاد هذا الحجم بشكل مستمر وبقي في تزايد إلى غاية سنة 2013، وفي المقابل يلاحظ في نفس الجدول أن هذا الارتفاع المستمر يرافقه نفس الارتفاع في سعر النفط مع بعض التذبذبات غير الملحوظة إلى غاية نفس السنة 2013 والتي شهد فيها احتياطي الصرف انخفاضا ملحوظا إلى غاية سنة 2016 ورافقه كذلك انخفاض ملحوظ في سعر النفط إلى غاية نفس السنة 2016، وهذا ما يدل على العلاقة الطردية ما بين سعر النفط واحتياطي الصرف الأجنبي الجزائري، فبطبيعة الحال فإن مداخل النفط تكون بالعملة الصعبة وبالتالي فإن زيادتها أثناء ارتفاع سعر النفط تؤدي إلى زيادة احتياطات الصرف الأجنبي.

ويمكن اثبات هذه الملاحظات من خلال التأكد من الفروض الإحصائية التالية:

الفرضية الصفريّة: تأثير أسعار النفط على معدل احتياطي الصرف غير معنوي.

الفرضية البديلة: تأثير أسعار النفط على احتياطي الصرف معنوي.

من خلال البيانات الواردة في الجدول رقم (07) يتم تكوين الجدول التالي:

الفصل الثالث: تأثير تقلبات أسعار النفط على السياسة النقدية في الجزائر الفترة (2000 إلى 2016)

الجدول رقم(17): جدول تحليل التباين لتأثير المتغير المستقل(pp) على المتغير التابع
الخامس(E2)

مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسطات المربعات	ف. المحسوبة	P.value
المستقل	69907.029	14	4993.359	41.873	0.024
الخطأ	238.500	2	119.250	—	—
الاجمالي	70145.529	16	—	—	—

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على الجدول رقم(07)

يلاحظ من الجدول أعلاه معنوية تأثير المتغير المستقل (سعر النفط) على المتغير التابع الخامس (احتياطي الصرف) حيث أن $p. value = 0.024$ وهي أقل من مستوى المعنوية 0.05 وهذا يعني أن أسعار النفط تؤثر على احتياطي الصرف، وبالتالي نرفض الفرضية الصفرية ونقبل الفرضية البديلة التي تنص على وجود معنوية إحصائية لتأثير سعر النفط على احتياطي الصرف.

إن كافة العناصر التي تم تناولها مسبقا كاحتياطي الإجمالي، صرف الدولار، ومعدل إعادة الخصم معظمها كانت تتغير وفقا لتدرب أسعار النفط وهذا من خلال النتائج التي تم التوصل إليها .

الفصل الثالث: تأثير تقلبات أسعار النفط على السياسة النقدية في الجزائر الفترة (2000 إلى 2016)

خلاصة:

في هذا الفصل تم استعراض تحليل التطورات التي تحدث في العناصر التالية (الكتلة النقدية، احتياطي الصرف، سعر صرف الدولار، معدل إعادة الخصم، الاحتياطي الإجباري) ارتفاعا وانخفاضا كما تم التطرق إلى أهم التعديلات التي مر بها قانون النقد والقرض، هذه الأخيرة كانت نتيجة الوضعية الاقتصادية التي يمر بها الاقتصاد، كما تم تقديم فكرة بسيطة حول تحليل التباين المتعدد تمهيدا لدراسة القياسية.

وقد تم التوصل من خلال الدراسة القياسية إلى عدة استنتاجات كما يلي:

- زيادة احتياطي الصرف لدى الجزائر يكون وليدة زيادة مداخيل عائدات النفط وليس نتيجة تصدير منتجات جزائرية نحو الخارج.
- إن زيادة حجم الكتلة النقدية المتداولة في الاقتصاد تكون دائما في نفس الاتجاه مع سعر النفط.
- إن معدل إعادة الخصم وثبوته خلال ارتفاع وانخفاض أسعار النفط يدل على أنه لا توجد علاقة بينه وبين سعر النفط.
- سعر صرف الدينار الجزائري مرتبط بأسعار النفط حيث تتخفف قيمة الدينار كلما انخفض سعر النفط والعكس في حالة الارتفاع.
- ارتباط السياسة الجزائرية بأسعار النفط.

الخاتمة العامة

الخاتمة العامة:

إن الهدف من وراء هذا البحث هو دراسة انعكاسات تقلبات أسعار النفط على السياسة النقدية في الجزائر، وباعتبار النفط أحد العناصر الإنتاجية والمدرّة للعوائد، فقد تم التطرق في هذه الدراسة إلى تعريف مادة النفط وأهم النظريات المفسرة لها، بالإضافة إلى أهميتها ومميزاتها باعتباره مورد طاقي مميز عن بقية الموارد الأخرى، كما تم تناول سعر النفط ومختلف أنواعه وكذا تم التطرق إلى مفهوم السوق النفطية العالمية وأهم الأطراف والعوامل المؤثرة فيها بالإضافة إلى المرور على أهم الطفرات التي مرت بها أسعار النفط خلال الفترة 1973-1998، وأهم أسباب هذه الطفرات والنتائج المترتبة عنها.

وتمهيدا لدراسة تأثير تغيرات سعر النفط على السياسة النقدية في الجزائر، ولفهم الموضوع بطريقة أفضل كان لابد من التطرق إلى مفاهيم أساسية حول السياسة النقدية وأهم التطورات التي مرت بها، حيث أن لكل مرحلة أفكارها بالإضافة إلى التطرق إلى مفهوم الكتلة النقدية ومكوناتها، وكذا تم تقديم تعريف حول البنك المركزي وأهم وظائفه ومؤشرات باعتباره السلطة النقدية العليا في البلاد، و كان من الضروري التعرض إلى أدوات السياسة النقدية سواء كانت الكمية أو النوعية أو المباشرة باعتبارها الأداة الأساسية التي يستخدمها البنك المركزي للوصول إلى الأهداف النهائية المسطرة، كاستقرار الأسعار وتوازن ميزان المدفوعات... الخ.

ومن أجل إعطاء أحسن نمذجة قياسية لأسعار النفط على السياسة النقدية في الجزائر كان لزاما تحليل التطورات التي مرت بها كل من أسعار النفط وأدوات السياسة النقدية، بالاعتماد على مختلف المعطيات والاحصائيات المتوفرة، وللوصول إلى نتيجة مفادها وجود علاقة أو لا بين ارتفاع أو انخفاض سعر النفط على السياسة النقدية، فقد تم استخدام المنهج الاحصائي لتحليل التباين المتعدد لمعرفة مدى تأثير أسعار النفط على مختلف متغيرات السياسة النقدية، وبالتالي الوصول إلى استنتاجات حول هذا الأثر المتوقع، وقبل ذلك لابد من مناقشة فرضيات الدراسة بهدف الوصول إلى نتائج، وذلك كما يلي:

اختبار الفرضيات:

من خلال الفرضيات المقترحة لهذه الدراسة توصلنا إلى ما يلي:

اختبار الفرضية الرئيسية:

الخاتمة العامة

من خلال النتائج المتوصل إليها والنتائج الموضحة في اختبار الفرضيات الفرعية الموضحة أدناه يمكن إثبات الفرضية الرئيسية التي تنص على أنه هناك تأثير كبير لتقلبات أسعار النفط على السياسة النقدية في الجزائر خلال الفترة 2000 إلى 2016.

اختبار الفرضية الأولى: من خلال الدراسة التحليلية والقياسية لأثر تقلبات سعر النفط على الكتلة النقدية في الفترة 2000 إلى 2016، تم التوصل إلى أن التقلب في سعر النفط ارتقاعاً أو انخفاضاً يؤدي إلى التقلب في حجم الكتلة النقدية في الجزائر وذلك بنفس الاتجاه، فهذا ما فسره نتيجة $p.value=0.024$ وهي أقل من مستوى المعنوية 0.05، وبالتالي تثبت صحة الفرضية الأولى التي تنص على أن التقلبات في أسعار النفط تؤثر في حجم الكتلة النقدية.

اختبار الفرضية الثانية: من خلال الدراسة التحليلية والقياسية توصلنا إلى أن هناك علاقة طردية بين تقلبات سعر النفط ومعدل الاحتياطي الإجمالي خلال الفترة 2000 إلى 2016، فكلما زاد سعر النفط زاد معدل الاحتياطي الإجمالي والعكس، وهذا ما تؤكدته نتيجة اختبار برنامج spss فقد كانت $p.value = 0.02$ وهي أقل من مستوى المعنوية 0.05، هذا ما يثبت أن التقلبات في سعر النفط تؤثر على معدل الاحتياطي الإجمالي بنفس الاتجاه خلال الفترة 2000 إلى 2016.

بينما كانت نتيجة دراسة تأثير تقلبات أسعار النفط على معدل إعادة الخصم تبين أنه لا توجد علاقة بين تقلبات أسعار النفط ومعدل إعادة الخصم خلال الفترة 2000 إلى 2016، ذلك أن $p.value = 0.94$ وهي أكبر من مستوى المعنوية 0.05 أي أن هذا الأخير لا يتأثر بالتقلبات الحاصلة في سعر النفط.

وهذا ما يثبت صحة الفرضية الثانية القائلة بأن أسعار النفط أدت إلى تقلبات في نفس الاتجاه في بعض أدوات السياسة النقدية خلال الفترة 2000 إلى 2016.

اختبار الفرضية الثالثة: من خلال نتائج الدراسة تم التوصل إلى أن التقلبات في سعر النفط تؤدي إلى تقلبات في سعر صرف الدينار الجزائري في نفس الاتجاه خلال الفترة 2000 إلى 2016، حيث أن نتيجة $p.value=0.012$ وهي أقل من مستوى المعنوية 0.025، هذا ما يثبت صحة الفرضية التي تنص على أن سعر صرف الدينار الجزائري تأثر بنفس الاتجاه خلال الفترة 2000 إلى 2016 بتقلبات سعر النفط.

اختبار الفرضية الرابعة: من خلال الدراسة التحليلية والقياسية تم التوصل إلى أن هناك علاقة طردية بين تقلبات سعر النفط واحتياطي الصرف الأجنبي بالجزائر خلال الفترة 2000 إلى 2016، حيث أن

الخاتمة العامة

نتيجة $p. value = 0.024$ وهي أقل من مستوى المعنوية 0.05 وهو ما يثبت صحة الفرضية التي تنص على أن احتياطي الصرف تأثر بنفس الاتجاه بتقلبات سعر النفط خلال الفترة 2000 إلى 2016.

نتائج الدراسة:

انطلاقاً من فرضيات الدراسة توصلنا إلى النتائج التالية:

- يحتل النفط مكانة مهمة من بين جميع مصادر الطاقة على المستوى العالمي بشكل عام وعلى وجه الخصوص في الجزائر لأنه عصب اقتصادها.
- تتأثر أسعار النفط بالعديد من العوامل كالعرض والطلب العالميين، بالإضافة إلى عوامل مهمة سياسية ومناخية إلخ، وهذا ما يجعلها في تقلبات مستمرة.
- تعرضت السوق النفطية العالمية إلى عدة طفرات واختلالات كانت نتيجة لعدة أسباب أهمها اختلاف وتعارض مصالح الدول المنتجة والمستهلكة للنفط.
- للسياسة النقدية دور مهم في السياسة الاقتصادية الكلية للجزائر، وكذا في معالجة اختلال التوازن في الاقتصاد من خلال أدواتها المختلفة.
- أدت الارتفاعات المستمرة في سعر النفط خلال الفترة من 2000 إلى 2013 إلى زيادة في حجم الكتلة النقدية المتداولة في الاقتصاد الجزائري مما أدى إلى رفع نسبة الاحتياطي الاجباري بهدف التقليل من حجم هذه الكتلة، وكذا قام البنك المركزي بتخفيض ثم تثبيت معدل إعادة الخصم عند مستوى أدنى.
- أدت الارتفاعات المستمرة في سعر النفط خلال الفترة 2000 إلى 2013 إلى زيادة كبيرة في حجم احتياطيات الصرف الأجنبي، وهذه نتيجة إيجابية بالرغم من أن الجزائر لم تستغلها الاستغلال الكافي.
- أدى الانخفاض في سعر النفط منذ سنة 2014 إلى سنة 2016 إلى الانخفاض في حجم احتياطي الصرف، وكذا شبه ثبات في حجم الكتلة النقدية.

إقتراحات الدراسة:

- من خلال النتائج المتوصل إليها يمكن تقديم جملة من الاقتراحات:
- استغلال ظرف تحسن أسعار النفط من أجل خلق مشاريع استثمارية وإنتاجية من الممكن لها أن تخلص الاقتصاد الجزائري من أزمات التقلبات النفطية.

الخاتمة العامة

- العمل على ترقية القطاع الفلاحي والسياحي بالجزائر من أجل خلق مداخيل إضافية يمكن لها تحسين الأوضاع الاقتصادية من خلال إيجاد مدخل بديل لزيادة حجم احتياطات الصرف الأجنبي.
- ضرورة إيجاد والبحث عن مصادر طاقة بديلة ومتجددة كطاقة الرياح والطاقة الشمسية لتفادي الوقوع في حتمية نهاية عصر النفط وانهيار أسعاره وبالتالي تعثر الاقتصاد الجزائري جراء ذلك.
- إعادة التفكير في تسعير النفط بغير الدولار الأمريكي، ذلك أن الاستيراد الجزائري مسعر بعملة الأورو، والمداخيل النفطية بالدولار الأمريكي مما يوقع مشكل فوارق الأسعار.
- مراقبة أعمال الشركات النفطية الأجنبية داخل الجزائر بشكل أفضل للاستفادة من الثروة النفطية لأطول مدة ممكنة وتحقيق تنمية مستدامة.
- ترقية القطاع المصرفي من أجل جلب متعاملين جدد من خارج الجزائر وبالتالي جلب واستقطاب الاستثمار الأجنبي مما يساهم في تحسين الاقتصاد.
- محاولة فك الارتباط الطردي ما بين تقلبات سعر النفط ونمو الكتلة النقدية المتداولة داخل الاقتصاد لتفادي نمو حجمها بشكل يضر بتوازن الاقتصاد.

آفاق الدراسة:

تناولت الدراسة انعكاسات تقلبات أسعار النفط على السياسة النقدية في الجزائر خلال الفترة 2000 إلى 2016 وهذه الدراسة هي جزء بسيط من موضوع كبير ومعقد، لهذا نأمل أن يفتح الموضوع مجالا لدراسات مستقبلية يمكن اقتراحها كما يلي:

- انعكاسات تقلبات أسعار النفط على التوازنات الاقتصادية الكلية في الجزائر.
- انعكاسات تقلبات أسعار على الكتلة النقدية في الجزائر.
- أثر تغيرات أسعار النفط على أدوات السياسة النقدية في الجزائر.
- أثر تغيرات أسعار النفط على سعر الصرف في الجزائر.
- التوجه نحو تبني الحكومة لإدارة العوائد النفطية.
- القطاع النفطي بين واقع الارتباط وحتمية الزوال في الاقتصاد الجزائري.

قائمة المراجع

قائمة المراجع باللغة العربية:

أولاً: الكتب:

1. بخراز يعذل فريدة، تقنيات وسياسات التسيير المصرفي، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة الرابعة، الجزائر، 2008.
2. بلعزوز بن علي، محاضرات في النظريات والسياسات النقدية، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة الثالثة، الجزائر 2008.
3. حسن أحمد عبد الرحيم، اقتصاديات النقود والبنوك، مؤسسة طيبة للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، 2008.
4. حسين القاضي، محاسبة النفط، دار زهران للنشر والتوزيع، عمان الأردن.
5. حسين محمد سمحان إسماعيل يونس سامي، اقتصاديات النقود والمصارف، دار صفاء للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، 2011.
6. حمزة محمد دويدين، التحليل الإحصائي للبيانات باستخدام spss، دار المسيرة للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان 2010.
7. رحيم حسين، الاقتصاد المصرفي، دار بهاء للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى 2008.
8. رشاد العصار، رياض الحلبي، النقود والبنوك، الطبعة الأولى، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان 2010.
9. زكريا الدوري، يسرا السامرائي، البنوك المركزية والسياسات النقدية، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، الأردن 2013.
10. سامر بطرس جلدة، النقود والبنوك، دار البداية، الطبعة الأولى، عمان 2010.
11. سعيد سامي الحلاق، محمد محمود العجلوني، النقود والبنوك والمصارف المركزية، دار اليازوري، الأردن 2010.
12. السيد متولي عبد القادر، اقتصاديات النقود والبنوك، دار الفكر ناشرون وموزعون، الطبعة الأولى 2010.
13. صديق محمد عفيفي، تسويق البترول، مكتبة عين شمس، القاهرة، طبعة 2003.
14. علي لطفي، الطاقة والتنمية في الدول العربية، جمهورية مصر العربية، طبعة 2008.
15. محمد فوزي أبو السعود، أحمد رمضان نعمة الله وآخرون، الموارد واقتصاداتها، الدار الجامعية الإسكندرية، 1985.

16. مقدمة لصناعة النفط، مقال بدون ذكر الكاتب، منهج مفتوح للتعريف على أساسيات صناعة النفط.
17. ناظم محمد نوري الشمري، النقود والمصارف والنظرية، دار زهران للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الأردن 2013.
18. هيل عجمي جميل الجنابي وآخرون، النقود والمصارف والنظرية النقدية، الطبعة الأولى، 2009، دار وائل للنشر.
19. صديق محمد عفيفي، تسويق البترول، مكتبة عين شمس، القاهرة، طبعة 2003.
20. محب خلة توفيق، الاقتصاد النقدي والمصرفي، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2011.
21. محمد احمد الدوري، محاضرات في الاقتصاد البترولي-الجزائر-ديوان المطبوعات الجامعية، ال جزائر 1983.
22. محمد صالح القريشي، اقتصاديات النقود والبنوك والمؤسسات المالية، دار إثراء للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الأردن، 2009.
23. محمد ضيف الله القطابري، دور السياسة النقدية في الاستقرار والتنمية الاقتصادية، دار غيداء للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان 2010.

ثانيا: مذكرات التخرج:

1. السعيد رويجج، التطور التاريخي لأسعار البترول وأثره على الاقتصاد الجزائري، مذكرة ماستر في العلوم الاقتصادية، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، السنة الجامعية، 2012-2013.
2. أحمد جاسم جبار الياسري، النفط ومستقبل التنمية في العراق، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة الكوفة، العراق، السنة الجامعية 2009.
3. أحمد محمد أحمد المنصوري، اقتصاديات النفط في دول مجلس التعاون الخليجي، مذكرة ماجستير في الاقتصاد الإسلامي، جامعة أم القرى، المملكة العربية السعودية، السنة الجامعية 1991.
4. أحمد محمد صالح الجلال، دور السياسات النقدية والمالية في مكافحة التضخم في البلدان النامية، مذكرة ماجستير في علوم التسيير، جامعة الجزائر، السنة الجامعية 2005-2006.
5. أسامة ربيع أمين، التحليل الاحصائي للمتغيرات المتعددة باستخدام برنامج spss، كلية التجارة، جامعة المنوفية، ال القاهرة 2008.
6. إلهام طراد، مروى مزهود، دور الجهاز المصرفي في تنشيط سوق الأوراق المالية، مذكرة ماستر في العلوم الاقتصادية، جامعة العربي التبسي، تبسة، السنة الجامعية 2015-2016.

7. بن الدين محمد أمين، دور السياسة النقدية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي، مذكرة ماجستير في علوم التسيير، جامعة دالي إبراهيم، الجزائر، السنة الجامعية 2009-2010.
8. بنين بغداد، نمذجة قياسية لدراسة أسعار بترول الجزائر -دراسة حالة صحاري بلاند-، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، السنة الجامعية 2008-2009.
9. جمال بن دعاس، السياسة النقدية في النظامين الإسلامي والوطني، مذكرة ماجستير في العلوم الاجتماعية والعلوم الإسلامية، جامعة الحاج لخضر باتنة، السنة الجامعية 2004-2005.
10. الحاج بورنان، السوق البترولية في ظل الحوار بين المنتجين والمستهلكين، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة ال جزائر 03، السنة الجامعية 2001-2002.
11. حسين كشيتي، إجراءات السياسة النقدية والمالية لتصحيح الاختلالات الاقتصادية الكلية، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة المسيلة، السنة الجامعية 2011-2012.
12. حمادي نعيمة، تقلبات أسعار الصرف وانعكاساتها على تمويل التنمية في الدول العربية خلال الفترة 1986-2008، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، السنة الجامعية 2008-2009.
13. دواد سعد الله، أثر تقلبات أسعار النفط على السياسة المالية في الجزائر، مذكر ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2011-2012.
14. سارة زعباط، دور البنك المركزي في الرقابة على الائتمان المصرفي، مذكرة ماستر في علوم التسيير، المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف، ميلة، السنة الجامعية 2012-2013،
15. سالم بغرازة، السياسة التسعيرية لمنظمة الاوبك وانعكاساتها على سوق النفط العالمي، مذكرة ماستر في علوم اقتصادية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، السنة الجامعية، 2012 - 2013 .
16. شكوري سيدي محمد، وفرة الموارد الطبيعية والنمو الاقتصادي، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة أبي بكر بالقياد تلمسان، السنة ال جامعية، 2011-2012.
17. صابرينة بن عبدة، كريمة سليم، علاقة تغيرات أسعار البترول بالاستقرار النقدي في الجزائر، مذكرة ماستر في العلوم الاقتصادية، جامعة العربي التبسي، تبسة، السنة الجامعية 2015-2016.
18. صالح مفتاح «النقود والسياسة النقدية مع الإشارة إلى حالة الجزائر في الفترة(1990-2000)»، أطروحة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية، جامعة ال جزائر 2002-2003.
19. عبد الباسط عبد الصمد عليّة، أثر نمو عرض النقود على نمو القطاع الخاص في الجزائر، مذكرة ماجستير في علوم التسيير، المركز الجامعي بالوادي، السنة الجامعية 2010-2011.

20. عبد الحق شبح، الرقابة على البنوك التجارية، مذكرة ماجستير في القانون، جامعة احمد بوقرة بومرداس، السنة الجامعية 2009-2010.
21. عبد الرؤوف عيادة، محددات سعر النفط منظمة أوبك وآثاره على النمو الاقتصادي في الجزائر، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، الجزائر السنة الجامعية، 2010-2011.
22. عبد الله ولد محمد ولد المختار، دور السياسة النقدية في محاربة التضخم، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر 03، السنة الجامعية 2010-2011.
23. عبد المحسن الشبانه، دور البترول في التنمية الاقتصادية للمملكة العربية السعودية، مذكرة ماجستير في علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة دالي إبراهيم، السنة الجامعية 2009-2010.
24. عبدا الله عبد الحميد، اقتصاديات البترول والسياسة السعرية البترولية، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2015.
25. علة مراد، ورقة بحثية بعنوان دراسة تقلبات أسعار النفط وأثرها في التنمية الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة زيان عاشور الجلفة، السنة الجامعية.
26. علواني عمر، زروق سيد احمد، أثر السياسة النقدية على النمو الاقتصادي، مذكرة ماستر في العلوم الاقتصادية، جامعة أبي بكر بالقائد، تلمسان، السنة الجامعية 2015-2016.
27. علي حسين رجب الجبوري، النفط والأمن القومي العربي، رسالة ماجستير في الدراسات الاشتراكية، الجامعة المستنصرية، 1989 .
28. علي سنوسي، محاضرات في النقود والسياسة النقدية، جامعة محمد بوضياف المسيلة، السنة الجامعية 2014-2015.
29. عيسى الزاوي، أثر الإصلاحات الاقتصادية على السياسة النقدية، مذكرة ماجستير في علوم التسيير، جامعة الجزائر، السنة الجامعية 2007-2008.
30. فتيحة بنابي، السياسة النقدية والنمو الاقتصادي، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة أحمد بوقرة، بومرداس، السنة الجامعية 2008-2009.
31. فؤاد مطاطلة، النظام المالي وإصلاح أدوات السياسة النقدية، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، السنة الجامعية 1996-1997.
32. لباني يسمينه، انعكاسات تغيرات أسعار البترول العالمية على الاقتصاد الجزائري، مذكرة ماجستير في الاقتصاد الكمي، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة بن يوسف بن خدة ال جزائر 2009.

33. لخدمني عبد الحميد، آثار تغيرات سعر النفط على الاقتصاديات النفطية-دراسة حالة الجزائر-مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تلمسان 2010-2011.
34. لخدمني عبد الحميد، مرجع سبق ذكره.
35. لعزازي حسية، دور وفعالية السياسة النقدية في التوازن الخارجي، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، السنة الجامعية 2011-2012.
36. لعمرى علي، دراسة تأثير تطورات أسعار النفط الخام على النمو الاقتصادي، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، السنة الجامعية، 2007-2008.
37. مخلوف ساقية، واقع تطبيق السياسة النقدية المشتركة وتحدياتها في دول الاتحاد الاقتصادي والنقدي الأوروبي، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة يحي فارس، المدية، السنة الجامعية 2011-2012.
38. مدشن وهيبة، أثر تغيرات أسعار البترول على الاقتصاد العربي، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، السنة الجامعية 2004-2005.
39. معيزي قويدر، فعالية السياسة النقدية في تحقيق التوازن الاقتصادي، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، السنة الجامعية 2007-2008.
40. موري سمية، أثر تغيرات أسعار البترول على الاقتصاد العربي خلال ال فترة 1973-2003 رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، السنة ال جامعية 2004-2005.
41. نذير ياسين، أثر السياسة المالية والنقدية على البطالة في الجزائر، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، السنة الجامعية 2011-2012.
42. هاشم جمال، السوق البترولية العالمية وانعكاساتها على الاقتصاد الجزائري، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر 1997.
43. هناء مغزلي، انعكاسات تقلبات أسعار النفط على الموازنة العامة في الجزائر، مذكرة ماستر، السنة الجامعية، 2015-2016.
44. هوام منصف، أثر تغيرات أسعار النفط على السياسة النقدية في الجزائر، مذكرة ماستر في العلوم الاقتصادية، جامعة العربي التبسي تبسة، السنة الجامعية 2015-2016.
45. هوام منصف، لطرش النوري، أثر تغيرات أسعار النفط على السياسة النقدية في الجزائر، مذكرة ماستر في العلوم الاقتصادية، جامعة العربي التبسي، تبسة، السنة الجامعية 2015-2016.

46. وحيد خير الدين، أهمية الثروة النفطية في الاقتصاد الدولي والاستراتيجيات البديلة لقطاع المحروقات، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر بسكرة، السنة الجامعية: 2012-2013.

47. يمينة بشيرة، فعالية السياسة النقدية في تحقيق الاستقرار النقدي في الجزائر، مذكرة ماستر في العلوم الاقتصادية، السنة الجامعية 2015-2016.

ثالثا: الملتقيات والمؤتمرات:

1. أمينة مخلفي، محاضرات حول مدخل إلى الاقتصاد البترولي -ال جزء1- السنة الجامعية 2013-2014.

2. أنس البكري، وليد الصافي، النقود والبنوك، دار المستقبل للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان 2010.

3. التنمية المستدامة والكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة، بحوث وأوراق عمل الملتقى الدولي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس الجزائر.

4. خبابة عبد الله، الاقتصاد المصرفي، مؤسسة شباب الجامعة، جامعة محمد بوضياف المسيلة، الجزائر 2008.

5. خليل عبد القادر، تقلبات أسعار النفط وتداعياتها على اقتصاديات الدول، مداخلة في الملتقى الوطني بعنوان انعكاسات أسعار النفط على الاقتصاديات المصدرة لها، المخاطر والحلول، يوم 2010/08/07، جامعة يحي فارس بالمدينة الجزائر.

6. ضيف أحمد، الاقتصاد النقدي وأسواق رأس المال، محاضرات موجهة للطلبة، جامعة البويرة، 2016.

7. طلال محمد نور عطار، قصة اكتشاف النفط في المملكة العربية السعودية، الطبعة الأولى، الرياض.

8. عماد سالم محمد أبو ميري، العوامل التي أثرت على تقلبات أسعار النفط العالمية وآثارها على اقتصاديات دول مجلس التعاون الخليجي خلال فترة 2000-2014، جامعة الدول العربية، القاهرة 2016.

9. مزيان محمد توفيق، بن قدور علي، أثر السياسة النقدية على معدلات النمو الاقتصادي، المركز الجامعي احمد زبانه، غليزان.

رابعاً: المجلات:

1. جاب الله مصطفى، تقلبات أسعار النفط وعلاقتها برصيدي الموازنة العامة وميزان المدفوعات، جامعة محمد بوضياف المسيلة، مجلة الدراسات الاقتصادية والمالية، العدد التاسع، المجلد الأول ' جوان 2016.
2. مجلة جسر التنمية، العدد غير مكتوب.

خامساً: التقارير والمنشورات الرسمية:

1. التقرير السنوي لبنك ال جزائر 2003، الإطار القانوني والتنظيمي للسياسة النقدية.
2. التقرير السنوي لبنك ال جزائر 2010، الوساطة ومردودية البنوك.
3. تقرير بنك الجزائر 2008.
4. تقرير بنك الجزائر 2008.
5. تقرير بنك الجزائر 2016.
6. تقرير بنك الجزائر 2016.
7. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 57، 21 محرم 1439 الموافق ل 12 أكتوبر 2017.
8. المادة 02 من الامر رقم 10-04، رمضان عام 1431 الموافق 26 غشت سنة 2010.

Annuel statistique bulletin opec 2003-2008-2016

سادساً: المواقع الالكترونية:

1. <http://ar.m.wikipedia.org> 2015

الملاحق

TABLEAU C1 (SUITTE) : SITUATION MONETAIRE
« 1999 – 2005 »

En millions de DA

	1999	2000**	2001	2002	2003***	2004	2005
AVOIRS EXTERIEURS (nets)	169 618	775 948	1 310 746	1 755 696	2 342 663	3 119 174	4 179 390
Banque d'Algérie	172 596	774 294	1 313 568	1 742 732	2 325 946	3 109 076	4 151 463
Banque commerciales	-2 979	1 654	-2 822	12 964	16 716	10 098	27 927
CREDITS INTERIEURS	1 998 632	1 671 214	1 648 171	1 845 489	1 803 572	1 514 434	839 042
CREDITS A L'ETAT (nets)	847 899	677 477	569 723	578 690	423 406	-20 596	-939 242
Banque d'Algérie	159 022	-156 413	-276 292	-304 773	-464 106	-915 800	-1 986 499
Banques commerciales	592 065	737 734	739 582	773 978	757 377	736 887	765 903
Autres crédits	96 812	96 156	106 433	109 485	130 135	158 318	281 353
CREDITS A L'ECONOMIE	1 150 733	993 737	1 078 448	1 266 799	1 380 166	1 535 029	1 778 284
Banque d'Algérie	591	684	749	756	693	641	838
Banques commerciales	1 150 143	993 053	1 077 699	1 266 042	1 379 473	1 534 389	1 777 446
MASSE MONETAIRE « M2 »	1 789 350	2 022 534	2 473 516	2 901 532	3 354 422	3 738 037	4 146 906
Monnaie « M1 »	905 183	1 048 184	1 238 510	1 416 341	1 630 380	2 160 581	2 422 734
Circulation fiduciaire H/BA	439 995	484 527	577 150	664 688	781 339	874 347	921 017
Dépôts à vue	368 375	467 502	554 927	642 168	718 905	1 127 916	1 220 364
Dépôts auprès du Trésor	9 384	7 066	9 435	8 843	12 945	37 984	131 223
Dépôts auprès des CCP	87 428	89 090	96 998	100 642	117 190	120 333	150 131
Quasi-monnaie	884 167	974 350	1 235 006	1 485 191	1 724 043	1 577 456	1 724 172
FONDS DE PRETS DE L'ETAT	14 461	22 332	12 749	36 240	59 708	49 043	54 520
ENGAGEMENTS EXTERIEURS à M & L TERME	39 459	27 613	24 500	36 618	41 887	49 630	20 592
CONTREPARTIE ALLOCATIONS DTS	12 224	12 628	12 581	13 943	13 880	14 507	13 492
AUTRES POSTES (nets)	312 756	362 054	435 571	612 853	676 337	782 391	782 922

** y compris la Mutuelle Agricole devenue Banque à partir de 2000

*** hors deux banques en liquidation

1. معدلات عمليات بنك الجزائر

المعدل المستهدف	تسهيلات الودائع	استرجاع السيولة		المعدل المستهدف لنظام الامانات لمدة 24 ساعة	معدل إعادة الخصم	معدل حساب الاحتياط الإجمالي	معدل المكافأة في الاحتياط الإجمالي	السنة
		لمناقضات القروض	لعدة 3 أشهر	لعدة 7 أيام				
-	-	-	-	17,00	11,50	-	-	1993
-	-	-	-	21,00	15,00	-	-	1994
19,44	-	-	-	23,00	14,00	-	-	1995
16,50	-	-	-	19,00	13,00	-	-	1996
13,25	-	-	-	14,50	11,00	-	-	1997
11,75	-	-	-	13,00	9,50	-	-	1998
10,75	-	-	-	12,00	8,50	-	-	1999
8,25	-	-	-	10,75	6,00	-	-	2000
8,25	-	-	-	8,75	6,00	3,00	-	2001
8,25	-	-	2,75	8,75	5,50	4,25	2,50	2002
8,75	-	-	1,75	4,50	4,50	6,25	2,50	2003
4,50	-	-	0,75	4,50	4,00	6,50	1,75	2004
4,25	0,30	1,90	1,25	4,50	4,00	6,50	1,00	2005
-	0,30	2,00	1,25	4,50	4,00	6,50	1,00	2006
-	1,00	2,50	1,75	-	4,00	6,50	1,00	2007 أكتوبر
-	1,00	2,50	1,75	-	4,00	6,50	1,00	نوفمبر
-	0,75	2,50	1,75	-	4,00	6,50	1,00	ديسمبر
-	0,75	2,50	1,75	-	4,00	8,00	1,00	2008 جانفي
-	0,75	2,50	1,75	-	4,00	8,00	1,00	فبروري
-	0,75	2,00	1,25	-	4,00	8,00	0,75	مارس
-	0,75	2,00	1,25	-	4,00	8,00	0,75	أفريل
-	0,75	2,00	1,25	-	4,00	8,00	0,75	ماي
-	0,75	2,00	1,25	-	4,00	8,00	0,75	جوان
-	0,75	2,00	1,25	-	4,00	8,00	0,75	جويلية
-	0,75	2,00	1,25	-	4,00	8,00	0,75	أوت
-	0,75	2,00	1,25	-	4,00	8,00	0,75	سبتمبر

2. معدلات سوق ما بين البنوك

المعدل السنوي النقدي	المعدل المتوسط الشهري	لأجل (نهاية الشهر)	يوم بيوم (نهاية الشهر)	السنة
17,48	18,00	-	-	1993
20,16	19,50	-	-	1994
21,81	19,75	-	-	1995
21,86	18,00	18,24	0,18	1996
18,25	13,00	10,50	-	1997
10,76	10,00	10,49	0,10	1998
10,61	9,99	10,27	-	1999
10,07	6,45	6,75	-	2000
5,57	2,84	3,30	-	2001
2,70	3,13	4,20	-	2002
2,80	1,91	4,35	-	2003
2,80	1,09	1,97	-	2004
1,17	1,25	2,06	1,22	2005
1,14	1,23	2,35	-	2006
0,94	-	3,26	-	2007 أكتوبر
0,83	-	3,25	-	نوفمبر
0,73	-	3,37	-	ديسمبر
0,62	-	3,30	-	2008 جانفي
0,52	-	3,34	-	فبروري
0,52	-	3,38	-	مارس
0,42	-	3,41	-	أفريل
0,42	-	3,31	-	ماي
0,32	-	3,32	-	جوان
0,21	-	3,20	-	جويلية
0,10	-	3,16	-	أوت
0,10	-	3,14	-	سبتمبر

7. 2 سعر صرف الدينار الجزائري مقابل الصلة الصعبة
(فهم نهاية الفترة)

[illegible]

[illegible]

معدلات سوق ما بين البنوك	يوم بيوم (تجارية الشهر)	لايل (تجارية الشهر)	المعدل المتوسط الشهري	المعدل السنوي التقديري
2011	-	-	1,06	1,09
2011	-	-	0,31	0,14
2011	-	2,03	0,31	0,19
2011	0,34	1,38	0,34	0,22
2011	0,34	2,44	0,52	1,01
2011	0,34	1,28	0,36	1,01
2011	0,34	2,45	0,58	1,03
مستوى	-	0,98	0,34	1,03
مستوى	0,34	0,78	0,34	0,91
مستوى	0,34	0,79	0,34	0,91
مستوى	0,34	0,78	0,35	0,73
مستوى	0,34	0,87	0,35	0,54
مستوى	0,87	0,98	0,60	0,54
مستوى	1,04	1,12	0,95	0,58
مستوى	1,75	1,93	1,29	0,59
مستوى	1,96	2,35	1,79	0,66
مستوى	2,88	2,59	2,20	0,81
مستوى	3,00	3,17	0,81	1,02
مستوى	0,88	1,64	1,53	1,10
مستوى	1,43	0,91	0,89	1,14
مستوى	1,51	2,04	0,93	1,19
مستوى	2,83	3,09	2,53	1,38
مستوى	2,30	2,62	2,58	1,57

YUAN	HKD	HKD	TND	KWD	SAR	AED	CAD	CHF	JPY	GBP	EUR	USD	
1	1	1	1	1	1	1	1	100	100	1	1	1	
	0.2631	8.8471	50.8330	272.9458	20.2812	20.7074	74.4774	8 087,6547	98.0297	117.9759	106.5322	76.0563	2011
	0.2685	9.2471	50.3860	277.7475	20.8248	21.2643	78.5661	8 532,9958	90.7114	126.2773	102.9469	78.1025	2012
	0.2687	9.6018	47.6510	276.9893	20.8371	21.2781	73.4101	8 790,5521	74.4415	129,0816	106,8930	78.1524	2013
	0.3022	9.7452	47.2780	300.5271	23.4223	23.9318	75.6651	8 902,5625	73,8347	136.8367	107,0538	87.9039	2014
	0.2725	9.6410	47.2530	281.2879	21.1351	21.5828	74.1853	8 904,3930	78.1841	134.9569	108,2152	79,2669	السندي 1
	0.3022	9.7452	47.2780	300.5271	23.4223	23.9318	75.6651	8 902,5625	73,8347	136.8367	107,0538	87.9039	السندي 2
	0.3353	9.8717	50.2223	325.2065	26.0050	26.5609	76.6641	10 035,2249	81.1644	144,1623	105,0683	97,5474	السندي 1
	0.3404	10.1281	51.0770	327.6026	26.4012	26.9590	79.7984	10 628,7906	81.0658	155,6639	110,4494	99,0178	السندي 2
	0.3646	10.9049	54.4110	350.9346	28.2780	28.8743	79.0669	10 887,2196	88,3660	160,7098	119,1234	106,0524	السندي 3
16.2538	0.3683	10.8376	53.2398	352.9875	28.5670	29.1674	77.1787	10 820,8382	88,9761	158,8078	117,0575	107,1317	السندي 4
	0.3404	10.1281	51.0770	327.6026	26.4012	26.9590	79.7984	10 628,7906	81.0658	155,6639	110,4494	99,0178	السندي 1
16.2538	0.3683	10.8376	53.2398	352.9875	28.5670	29.1674	77.1787	10 820,8382	88,9761	158,8078	117,0575	107,1317	السندي 2
16.2538	0.3683	10.8376	53.2398	352.9875	28.5670	29.1674	77.1787	10 820,8382	88,9761	158,8078	117,0575	107,1317	السندي
16.2091	0.3690	10.8680	53.0054	353.3341	28.8201	29.2197	76.7074	10 543,7874	88,8343	154,1566	116,9201	107,3252	السندي 2016
16.5423	0.3724	10.9860	53.5853	360.1327	28.8836	29.4927	79.9852	10 862,1183	95,8612	150,5182	118,5216	108,3279	السندي
16.7963	0.3737	11.2516	54.8369	360.0491	28.9896	29.5997	83,7785	11 270,6649	96,6673	156,0006	123,3175	108,7168	السندي
16.8165	0.3752	11.3328	54.8096	362.4333	29.0998	29.7115	87,1286	11 332,1502	101,8419	159,4748	124,1666	109,1286	السندي
16.7857	0.3803	11.3213	53.8154	365.8162	29.4963	30.1195	84,6161	11 158,2415	99,7051	161,2578	123,1011	110,6228	السندي
16.5690	0.3795	11.2665	50.5493	365.7724	29.4297	30.0536	85,2029	11 278,5414	107,3447	148,6489	122,7500	110,3718	السندي
16.5810	0.3797	11.2801	49.9074	365.3078	29.4459	30.0677	83,7657	11 286,4739	106,2822	145,6701	122,5083	110,4325	السندي
16.3897	0.3769	11.2275	49.7045	363.0653	29.2369	29.8510	83,6863	11 135,5009	106,1790	143,5905	122,0467	109,6457	السندي
16.4243	0.3773	11.2621	50.0523	363.9707	29.2165	29.8767	83,2761	11 340,5805	108,7637	142,1097	122,7300	109,7371	السندي
16.2186	0.3781	11.1351	49.0975	362.8130	29.3222	29.9401	82,0814	11 126,4738	104,7968	133,9854	120,5310	109,9685	السندي
16.0514	0.3808	11.0156	48.3915	363.1509	29.5320	30.1547	82,4053	10 931,2513	98,3187	138,1576	117,7665	110,7609	السندي
15.8508	0.3800	10.8954	47.8018	361.2008	29.4677	30.0935	81,9815	10 842,9302	94,6742	135,7331	116,3743	110,5274	السندي
16.7963	0.3737	11.2516	54.8369	360.0491	28.9896	29.5997	83,7785	11 270,6649	96,6673	156,0006	123,3175	108,7168	السندي 1
16.5690	0.3795	11.2665	50.5493	365.7724	29.4297	30.0536	85,2029	11 278,5414	107,3447	148,6489	122,7500	110,3718	السندي 2
16.4243	0.3773	11.2621	50.0523	363.9707	29.2165	29.8767	83,2761	11 340,5805	108,7637	142,1097	122,7300	109,7371	السندي 3
15.8508	0.3800	10.8954	47.8018	361.2008	29.4677	30.0935	81,9815	10 842,9302	94,6742	135,7331	116,3743	110,5274	السندي 4
16.5690	0.3795	11.2665	50.5493	365.7724	29.4297	30.0536	85,2029	11 278,5414	107,3447	148,6489	122,7500	110,3718	السندي 1
15.8508	0.3800	10.8954	47.8018	361.2008	29.4677	30.0935	81,9815	10 842,9302	94,6742	135,7331	116,3743	110,5274	السندي 2
15.8508	0.3800	10.8954	47.8018	361.2008	29.4677	30.0935	81,9815	10 842,9302	94,6742	135,7331	116,3743	110,5274	السندي
15.9988	0.3771	10.9432	48.2284	359.8775	29.2501	29.8645	83,7557	11 016,9840	96,5501	136,9506	117,3799	109,6906	السندي 2017
16.0702	0.3788	10.9506	48.3313	361.1227	29.3770	29.9969	83,6301	10 934,7366	98,0802	136,7827	116,6239	110,1784	السندي
15.9872	0.3782	10.9862	48.6939	360.9976	29.3359	29.9525	82,4909	11 000,3006	98,3717	137,1746	117,6270	110,0140	السندي
15.8526	0.3759	11.0297	45.7177	359.4003	29.1570	29.7711	80,0524	11 013,4969	98,2855	141,4129	119,0576	109,3475	السندي
16.0122	0.3733	11.1376	44.5792	357.6910	28.9516	29.5617	80,7205	11 130,9759	97,8833	138,9876	121,3675	108,5771	السندي
15.8999	0.3708	11.2172	44.5921	355.6925	28.7555	29.3618	83,0223	11 255,6386	96,2781	140,2418	123,0576	107,8459	السندي
15.9872	0.3782	10.9862	48.6939	360.9976	29.3359	29.9525	82,4909	11 000,3006	98,3717	137,1746	117,6270	110,0140	السندي 1
15.8999	0.3708	11.2172	44.5921	355.6925	28.7555	29.3618	83,0223	11 255,6386	96,2781	140,2418	123,0576	107,8459	السندي 2
15.8999	0.3708	11.2172	44.5921	355.6925	28.7555	29.3618	83,0223	11 255,6386	96,2781	140,2418	123,0576	107,8459	السندي 1

الجدول 11 : الوضعية النقدية

(بما فيها مستوفى التوفير)

2016	2015	2014	2013	2012	
(بمليار دينار : في نهاية السنة)					
12 596,1	15 375,4	15 734,5	15 225,2	14 940,0	صافي الموجودات الخارجية
12 694,2	15 522,5	15 824,5	15 267,2	14 932,7	البنك المركزي
-98,1	-147,1	-90,0	-42,0	7,3	البنوك التجارية
1 220,2	-1 670,9	-2 047,7	-3 283,6	-3 924,8	صافي الموجودات الداخلية
10 592,1	7 844,7	4 512,3	1 920,9	953,6	القروض الداخلية
2 682,2	567,5	-1 992,3	-3 235,4	-3 334,0	صافي القروض إلى الدولة
-870,1	-2 156,4	-4 487,9	-5 646,7	-5 712,2	البنك المركزي
2 387,9	1 479,3	1 012,3	930,0	1 029,2	البنوك التجارية
1 164,4	1 244,6	1 483,3	1 481,3	1 349,0	ودائع بالمصارف التجارية الأجنبية و الدفعية
7 909,9	7 277,2	6 504,6	5 156,3	4 287,6	القروض إلى الاقتصاد *
-20,6	-25,1	-27,1	-25,2	-24,4	أصول الإفراض الخاصة بالدولة
-3,5	-3,7	-3,6	-3,6	-3,8	إقراضات خارجية متوسطة و طويلة الأجل
-9 347,8	-9 486,8	-6 529,3	-5 175,7	-4 850,2	صافي الودائع الأخرى
13 816,3	13 704,5	13 686,7	11 941,5	11 015,1	التقود و شبه التقود (M2)
9 407,0	9 261,2	9 603,0	8 249,8	7 681,5	التقود
4 497,2	4 108,1	3 658,9	3 204,0	2 952,3	التداول النقدي خارج البنوك
3 745,4	3 908,5	4 460,8	3 564,5	3 380,2	الودائع تحت الطلب في البنوك
1 164,4	1 244,6	1 483,3	1 481,3	1 349,0	ودائع لدى الدفعية و لدى البنوك الدفعية
4 409,3	4 443,3	4 083,7	3 691,7	3 333,6	شبه التقود
(التأثير السنوي بالنسبة المئوية)					
0,8	0,1	14,6	8,4	10,9	التقود و شبه التقود (M2)
1,6	-3,6	16,4	7,4	7,6	التقود
-0,8	8,8	10,6	10,7	19,6	شبه التقود
173,0	18,4	37,6	16,3	1,7	صافي الموجودات الداخلية
35,0	73,9	134,9	101,4	198,1	القروض الداخلية
372,6	128,5	38,4	3,0	2,1	صافي القروض للدولة
8,7	11,9	26,1	20,3	15,1	القروض للاقتصاد *
(بالنسبة المئوية)					
79,4	82,1	79,4	71,7	68,0	معدل السيولة (M2 / إجمالي الناتج الداخلي)
54,0	55,4	55,7	49,6	47,4	التقود / إجمالي الناتج الداخلي
25,8	24,6	21,2	19,2	18,2	التداول خارج البنوك / إجمالي الناتج الداخلي
45,4	43,6	37,8	31,0	26,5	القروض للاقتصاد / إجمالي الناتج الداخلي
68,1	67,6	70,2	69,1	69,7	التقود / M2
32,5	30,0	26,7	26,8	26,8	التداول النقدي خارج البنوك / M2
2,6	2,6	2,9	2,9	3,0	المضاعف النقدي

المصدر : بنك الجزائر

الجدول 1/16 : ميزان المدفوعات مقدر بالدولار الأمريكي

2016	2015	2014	2013	2012	
(بمليار دولار أمريكي + بإسكتلاء نقطيات مخالفة)					
-26,217	-27,289	-9,277	1,153	12,418	الرصدة الخارجية الجازي
-20,127	-18,083	0,459	9,880	20,167	الميزان القداري
29,311	34,565	60,129	64,867	71,736	المسافرات (f.o.b)
27,918	33,081	58,462	63,816	70,583	المحروقات
1,393	1,485	1,667	1,051	1,153	أخرى (خارج المحروقات)
-49,437	-52,649	-59,670	-54,987	-51,569	الواردات (f.o.b)
-7,342	-7,524	-8,141	-6,998	-7,006	خدمات، خارج دخل الموانل، مسافي
3,433	3,475	3,555	3,778	3,822	دافق
-10,776	-10,999	-11,696	-10,776	-10,828	مدفون
-1,570	-4,453	-4,814	-4,521	-3,906	دخل الموانل، مسافي
2,424	2,192	3,232	3,548	3,733	دافق
-3,994	-6,645	-8,046	-8,068	-7,639	مدفون
-0,027	-0,124	-0,045	-0,067	-0,134	دفع القودق
-3,967	-6,521	-8,001	-8,002	-7,505	أخرى
-2,913	-3,721	-5,256	-5,911	-6,342	مطما : حصة شركاء المؤسسة الوطنية للمحروقات
2,822	2,771	3,219	2,792	3,163	تحويلات، مسافية
0,186	-0,247	3,396	-1,019	-0,361	رصدة حساب رأس المال
0,001	0,000	-0,003	0,000	-0,009	حساب رأس المال
1,589	-0,688	1,525	1,952	1,541	الاستثمار المباشر (القسافي)
0,641	-0,459	0,517	-0,384	-0,587	رؤوس الأموال الرسمية (القسافية)
1,144	0,001	0,748	0,062	0,266	السحب
-0,503	-0,460	-0,231	-0,446	-0,853	الإحلاك
-2,044	0,899	1,357	-2,588	-1,306	الأنطاء و السيو، مسافي
-26,031	-27,537	-5,881	0,133	12,057	الرصدة الإجمالي
26,031	27,537	5,881	-0,133	-12,057	التمويل
25,557	27,242	5,556	-0,239	-12,216	زيادة الإحطافيات الإجمالية (-)
					إعادة القراء لدى مدفون القف الدولي
0,186	0,191	0,347	0,168	0,195	حقوق أخرى للإحطاف ناتجة عن القوظيف
					مخصصات حقوق السحب الخاصة
0,288	0,104	-0,022	-0,062	-0,036	ومشعة الإحطافيات لدى مدفون القف الدولي
					لتكافير :
114,138	144,133	178,938	194,012	190,661	الإحطافيات الإجمالية (بدون ذهب)
22,747	27,174	30,088	35,402	36,667	بحد أشهر إسكود السلع و الخدمات من غير الموانل
45,005	53,066	100,234	108,971	111,045	مدر الوحدة لمسافرات القترول الخام (دولار أمريكي/برميل)

المصدر : بنك الموانل : القفوية الدامة للممارك

الجدول 1/16 : ميزان المدفوعات

(بملايير الدولارات)

2008	2007	2006	2005	2004	
(بملايير الدولارات الأمريكية : بإستثناء تعديلات مخالفة)					
34,45	30,54	28,95	21,18	11,12	الرصيد الخارجي الجاري
40,60	34,24	34,06	26,47	14,27	الميزان التجاري
78,59	60,59	54,74	46,33	32,22	المساعدات (f.o.b)
77,19	59,61	53,61	45,59	31,55	المحروقات
1,40	0,98	1,13	0,74	0,67	أخرى
-37,99	-26,35	-20,68	-19,86	-17,95	الواردات (f.o.b)
-7,59	-4,09	-2,20	-2,27	-2,01	خدمات، خارج دخل العوامل، مئقي
3,49	2,84	2,58	2,51	1,85	دائن
-11,08	-6,93	-4,78	-4,78	-3,86	مدين
-1,34	-1,83	-4,52	-5,08	-3,60	دخل العوامل، مئقي
5,13	3,81	2,42	1,43	0,99	دائن
-6,47	-5,64	-6,94	-6,51	-4,59	مدين
-0,19	-0,23	-0,76	-1,03	-1,29	دفع القروض
-6,28	-5,41	-6,18	-5,48	-3,30	أخرى
-4,56	3,90	-5,29	-4,74	-3,12	مئيا : حصة شركاء المؤسسة المملوكة للمحروقات
2,78	2,22	1,61	2,06	2,46	تحويلات، مئقية
2,54	-0,99	-11,22	-4,24	-1,87	رصيد حساب رأس المال
		-0,01			حساب رأس المال
2,33	1,37	1,76	1,06	0,62	الاستثمار المباشر (المئقي)
-0,43	-0,77	-11,89	-3,05	-2,23	رؤوس الأموال الرسمية (المئقية)
0,84	0,51	0,98	1,41	2,12	السحب
-1,27	-1,28	-12,87	-4,46	-4,35	الإعلاءك
0,64	-1,59	-1,08	-2,25	-0,26	الأخطاء و السهو، مئقي
	0,36	-0,13			مئيا : رصيد القروض الإئتمانية
	-1,13	0,06			رصيد القروض قصيرة الأجل
36,99	29,55	17,73	16,94	9,25	الرصيد الإجمالي
-36,99	-29,55	-17,73	-16,94	-9,25	التمويل
-36,53	-28,27	-17,73	-16,31	-8,88	زيادة الإئتمانيات الإجمالية (-)
0,00	0,00	0,00	-0,63	-0,37	إعادة الشراء لدى صندوق النقد الدولي
-0,46	-1,28				حقوق أخرى للإئتمال ناتجة عن التوظيف
للتذكير :					
143,10	110,18	77,78	56,18	43,11	الإئتمانيات الإجمالية (بدون ذهب)
34,99	39,73	36,66	27,36	23,72	بعد أشهر إئتمال السلع و الخدمات من غير العوامل
99,97	74,95	65,85	54,64	38,66	سعر الوحدة لمساعدات التمويل (دولار أمريكي/برميل)

الجدول 12 : الوضعية النقدية

(بما فيها صندوق التوفير)

2008	2007	2006	2005	2004	
(بملايير الدينارات، نهاية المدة)					
10 246,9	7 415,5	5 515,0	4 179,7	3 119,2	صافي الموجودات الخارجية
10 227,5	7 382,9	5 526,3	4 151,5	3 109,1	البنك المركزي
19,4	32,6	-11,3	28,2	10,1	البنوك التجارية
-3 291,0	-1 420,9	-687,5	-109,2	525,2	صافي الموجودات الداخلية
-1 011,8	12,1	601,3	846,6	1 514,4	القروض الداخلية
-3 627,3	-2 193,1	-1 304,1	-933,2	-20,6	صافي القروض إلى الدولة
-4 365,7	-3 294,9	-2 510,7	-1 986,5	-915,8	البنك المركزي
278,6	723,1	870,8	777,3	736,9	البنوك التجارية
459,8	378,7	335,8	276,0	158,3	ودائع بالحصص الجارية اليريدية و الخزينة
2 615,5	2 205,2	1 905,4	1 779,8	1 535,0	القروض إلى الاقتصاد *
-16,3	-28,9	-33,5	-54,6	-49,0	أموال الإفراض الخاصة بالدولة
-11,4	-14,7	-19,4	-20,6	-49,6	إلتزامات خارجية متوسطة وطويلة الأجل
-2 251,5	-1 389,4	-1 235,9	-880,6	-890,6	صافي البنود الأخرى
6 955,9	5 994,6	4 827,6	4 070,4	3 644,3	التقود و شبه التقود (M2)
4 964,9	4 233,6	3 177,8	2 437,5	2 165,6	التقود
1 540,0	1 284,5	1 081,4	921,0	874,3	التداول النقدي خارج البنوك
2 965,1	2 570,4	1 760,6	1 240,5	1 133,0	الودائع تحت الطلب في البنوك
459,8	378,7	335,8	276,0	158,3	ودائع لدى الخزينة و لدى المسكوك اليريدية
1 991,0	1 761,0	1 649,8	1 632,9	1 478,7	شبه التقود
(التغير السنوي بالنسبة المئوية)					
16,0	24,2	18,6	11,7	10,5	التقود و شبه التقود (M2)
17,3	33,2	30,4	12,6	31,8	التقود
13,1	6,7	1,0	10,4	-10,7	شبه التقود
131,6	106,7	529,6	-120,8	-45,1	صافي الموجودات الداخلية
-8 462,0	-98,0	-29,0	-44,1	-16,0	القروض الداخلية
65,4	68,2	39,7	4 430,1	-104,9	صافي القروض للدولة
18,6	15,7	7,1	15,9	11,2	القروض للإقتصاد
(بالنسبة المئوية)					
63,3	64,4	56,7	53,8	59,3	معدل السيولة (M2 / إجمالي الناتج الداخلي)
45,2	45,5	37,3	32,2	35,2	التقود / إجمالي الناتج الداخلي
14,0	13,8	12,7	12,2	14,2	التداول خارج البنوك / إجمالي الناتج الداخلي
23,8	23,7	22,4	23,5	25,0	القروض للإقتصاد / إجمالي الناتج الداخلي
71,4	70,6	65,8	59,9	59,4	التقود / M2
22,1	21,4	22,4	22,6	24,0	التداول النقدي خارج البنوك / M2
3,6	3,5	3,6	3,5	3,1	المضاعف التقدي

* كتلة النقدية (2004-2006) (M2) ليما لتعريف الجنيدي لسنة 2007 (المكتونة من ودائع شركات التأمين و المؤسسات المصروفة في بنك الجزائر، المنقوسة من الودائع السابقة الموجبة للإستيراد في المصارف)

* دون كمشتريات التي قامت بها الخزينة العمومية من ديون غير منتجة على المؤسسات الغير مهيكلية وألأ المنطقة
نسبة نمو القروض بلغت 12,16 % سنة 2006 و 15,22 % سنة 2007

Table 71

Spot OPEC Reference Basket prices, 1999–2008 (\$/b)

	Algeria	Angola	Ecuador	Indonesia	Iran	Iraq	Kuwait	SP Libyan	Nigeria	Qatar	Saudi Arabia	UAE	Venezuela	OPEC Reference Basket
	Saharan Blend	Girassol	Oriente	Minas	Heavy	Basra Light	Kuwait Export	Ass Sider	Bonny Light	Marine	Arab Light	Murban	BCF-17	Reference Basket
1999	18.12	na	16.95	17.84	16.93	16.28	16.75	18.04	18.07	26.63	17.45	17.89	na	17.48
2000	28.77	na	27.37	28.75	26.02	24.92	25.78	28.62	28.49	23.23	26.81	27.75	na	27.60
2001	24.74	na	21.78	24.11	21.67	20.00	21.37	24.70	24.50	23.99	24.32	24.02	na	23.12
2002	24.91	31.02	21.95	25.60	23.09	23.32	23.61	24.55	25.15	27.05	27.69	28.25	na	24.36
2003	28.73	28.33	25.42	29.52	26.34	26.60	26.89	28.21	28.77	34.04	34.53	36.65	na	28.10
2004	38.35	35.77	30.31	36.85	33.06	34.60	34.08	36.58	38.27	50.49	50.21	54.09	40.53	50.64
2005	54.64	51.33	43.43	54.01	47.99	48.33	48.66	52.62	55.67	62.64	61.10	66.06	52.01	61.08
2006	66.05	63.06	53.93	65.23	59.27	57.97	58.88	63.35	66.84	69.30	68.75	72.87	61.80	69.08
2007	74.66	70.88	61.55	73.56	67.06	66.40	66.35	71.41	75.14	94.86	95.16	99.03	86.73	94.45
2008	98.96	95.64	85.43	100.65	91.49	92.08	91.16	96.65	100.60					
2009														
2010														
Jan	64.06	60.27	50.82	63.35	57.10	55.59	56.52	61.77	64.04	59.85	58.43	62.72	47.90	58.48
Feb	61.59	58.50	48.11	61.35	55.43	52.32	55.01	59.12	62.12	59.06	56.56	61.77	45.90	56.62
Mar	62.98	60.73	50.43	62.30	56.56	54.01	55.80	60.22	63.80	59.39	57.54	62.33	49.52	57.87
Apr	70.21	68.56	58.62	69.17	63.09	61.18	62.20	67.03	71.80	65.62	63.85	68.46	56.01	64.44
May	70.31	68.38	60.80	70.47	63.27	62.32	62.80	67.25	71.75	66.29	64.83	69.84	56.62	65.11
Jun	69.15	66.75	60.70	68.49	62.24	62.38	62.37	66.62	70.22	66.16	65.03	69.66	55.01	64.60
Jul	74.37	70.28	62.43	74.13	66.59	66.49	66.35	71.42	75.49	70.21	69.06	73.70	58.72	68.89
Aug	74.50	70.22	60.63	75.42	66.42	65.42	66.02	70.72	75.29	70.05	68.76	73.66	60.29	68.81
Sep	63.27	60.31	51.28	63.32	57.14	56.40	56.75	61.54	63.87	60.90	59.72	65.01	50.96	59.34
Oct	58.55	56.41	45.66	54.87	53.27	51.53	53.02	56.20	58.75	57.15	55.65	61.04	46.99	54.97
Nov	59.77	56.53	46.37	56.93	53.97	52.31	53.56	57.32	60.32	57.33	55.53	60.94	46.86	55.42
Dec	63.55	59.76	50.69	62.55	55.75	55.23	55.69	60.73	64.28	59.25	57.70	63.12	48.56	57.95
2011														
Jan	55.78	51.99	44.59	55.39	47.91	47.63	48.42	52.08	56.18	52.58	50.86	56.42	42.68	50.79
Feb	59.58	56.66	49.97	58.44	51.87	51.19	52.33	55.83	59.58	55.86	54.29	59.58	48.04	54.56
Mar	64.30	60.77	52.88	62.83	56.39	55.99	56.22	60.60	64.60	59.39	58.08	63.19	50.27	58.59
Apr	69.71	66.44	55.58	68.74	61.41	59.74	61.07	66.06	70.01	64.79	62.83	68.39	54.33	63.55
May	70.13	66.52	55.58	68.12	62.72	61.79	62.06	66.03	70.03	65.34	64.15	69.21	56.06	64.48
Jun	74.05	69.00	59.81	68.41	64.77	64.09	63.61	70.25	74.45	66.15	65.92	70.74	60.68	66.89
Jul	78.21	74.42	65.36	76.88	69.65	70.53	67.73	75.81	79.21	70.20	71.05	74.40	65.79	71.89
Aug	73.44	69.81	59.29	73.67	66.60	66.83	65.91	69.84	73.34	69.43	68.76	71.80	62.78	68.71
Sep	78.60	75.48	65.90	76.98	72.63	72.14	71.94	76.07	79.87	73.78	74.28	77.16	66.35	74.18
Oct	84.45	80.23	71.77	84.96	77.30	77.47	76.33	81.80	85.60	78.68	79.31	81.98	72.20	79.32
Nov	94.57	90.21	80.01	93.64	87.17	86.26	86.23	91.92	95.32	87.94	89.02	90.95	81.87	88.84
Dec	93.15	88.98	78.40	94.53	86.31	82.79	84.37	90.75	93.55	87.54	86.29	90.72	79.79	87.05
2012														
Jan	93.60	88.68	79.38	95.33	86.36	85.21	85.63	91.40	94.85	88.35	88.75	92.04	80.59	88.39
Feb	96.73	92.13	80.80	95.55	88.51	88.80	87.77	94.28	96.98	90.12	91.26	94.25	80.36	90.60
Mar	105.68	101.46	90.27	104.62	96.68	97.19	95.58	103.03	106.68	97.67	99.23	102.15	89.12	99.00
Apr	111.57	107.38	98.06	109.02	102.23	103.28	101.25	108.42	112.52	104.30	106.05	109.44	94.10	105.10
May	125.15	121.76	111.25	126.50	116.47	116.35	115.79	122.50	126.55	119.27	120.59	124.84	106.20	119.30
Jun	133.94	130.89	119.13	136.49	124.66	124.46	124.37	131.69	136.44	129.25	129.35	134.56	116.16	128.30
Jul	134.49	131.35	119.43	139.76	126.75	127.00	127.57	132.14	137.64	132.73	132.75	137.94	124.51	131.10
Aug	114.33	110.26	102.13	119.07	108.10	109.16	108.84	111.98	116.93	113.53	113.69	119.50	110.48	112.40
Sep	99.48	96.68	89.52	101.63	93.04	94.84	93.15	97.28	100.48	97.78	97.57	101.32	96.17	96.10
Oct	73.02	70.63	60.57	76.80	66.33	67.99	65.88	71.22	74.57	68.94	69.14	71.52	65.86	69.10
Nov	53.86	51.76	40.17	56.48	47.55	49.11	47.13	51.86	56.11	50.58	50.09	53.05	40.37	49.10
Dec	41.35	40.30	29.56	41.80	36.88	37.27	36.47	39.60	43.10	41.24	38.82	43.15	31.65	38.10

Notes: OPEC Reference Basket up to Mar. 2001. PRB was calculated according to the old methodology. As of June 16, 2005, the new Basket methodology was implemented (for details, please refer to OPEC Basket definition under General Notes). Basrah Light up to 2001, delivered, ex-Yanbu. As of 2002, quotations for US market and as of June 16, 2005, Market Weighted Average. Up to 2015, prices are averages of applicable quotations. As of 2006, based on daily quotations.

Table 7.1

OPEC Reference Basket (ORB) and corresponding components spot prices (\$/b)

		2011	2012	2013	2014	2015
	Representative crude stream					
	Saharan Blend	112.02	111.49	109.38	99.68	52.78
Algeria						
	Girassol	111.57	112.21	109.14	99.19	52.96
Angola						
	Oriente	101.33	102.76	97.74	87.31	44.94
Ecuador						
	Iran Heavy	106.11	109.06	105.73	95.18	48.80
Iran						
	Basrah Light	106.17	107.96	103.60	94.45	47.87
Iraq						
	Kuwait Export	105.63	108.93	105.04	95.32	48.13
Kuwait						
	Ess Sider	111.90	111.60	108.51	98.51	51.38
Libya						
	Bonny Light	114.15	113.66	111.36	100.85	52.95
Nigeria						
	Marine	106.53	109.28	105.32	96.39	50.71
Qatar						
	Arab Light	107.82	110.22	106.53	97.18	49.85
Saudi Arabia						
	Murban	109.77	111.76	108.21	99.45	53.87
United Arab Emirates						
Venezuela	Merey	97.94	100.06	96.66	86.88	41.11
ORB	Volatility ¹	6.50	7.96	3.93	14.58	8.50
ORB	Coefficient of variation ² , %	6.1	7.3	3.7	15.1	17.2

Notes: